جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

دور الصين في تحقيق التنمية بالمنطقة العربية السودان أنموذجا

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- طاوي مسعودة
-

إشراف الأستاذ:
-د. رافع امبارك

لجنة المناقشة

-د/أ. بلخيرات حوسين	رئيسا
-د/أ. رافع امبارك	مقررا
-د/أ. عصبي حليمة السعدية	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/ESS/M1998812232/

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

" بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين، وعلى آله وزوجه وصحبه وعلى من سار على دربهم إلى يوم الدين.

أولا وقبل كل شيء أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا وأشكره شكرا جزيلا بقدر ما يحب ربنا ويرضى على جميع نعمه التي أنعمها علينا، في عاجله أو آجله، سرا وعلانية، وعلى عونه وتوفيقه لي لإنجاز هذا العمل.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اتقدم بالشكر الجزيل الى كل الاساتذة الذين افادونا طيلة مشوارنا الدراسي وخاصة الى الدكتور المشرف : **رافع مبارك** والدكتور **العطري ميلود** اللذان لم يبخلاني بالنصائح والارشادات .

الإهداء

اهدي عملي المتواضع هذا

الى روح والدي رحمه الله

الى الغالية امي الحبيبة واخواي **الحاج احمد وحمزة** واخواتي **خيرة مليكة وسهام**

الى زوجي **محمد زيدون** الذي شجعني كثيرا لمواصلة الدراسة

الى اولادي **انس ، ياسر، عثمان ، احمد، عمران.**

الى كل العائلة الكريمة اعماما واخوالا

الى كل الاصدقاء والاحبة

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
تشكر	
اهداء	
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الاول: الاطار التاريخي والنظري للعلاقات الصينية العربية	
تمهيد	**05**
المبحث الاول: لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية العربية	06
المطلب الاول: مؤتمر باندونغ وانطلاق العلاقات الصينية العربية	06
المطلب الثاني :الاصوات العربية تعيد الصين الى الهيئة الاممية	07
المطلب الثالث: الصين تدعم حركات التحرر العربية	08
المطلب الرابع :القطبية الاحادية تفرض ضرورة التعاون العربي الصيني	09
المطلب الخامس: التبادل الدبلوماسي العربي الصيني	10
المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للعلاقات الصينية العربية	13
المطلب الاول: مفهوم التنمية	13
المطلب الثاني : مفهوم التعاون	14
المطلب الثالث: مفهوم الـدور	15
المطلب الرابع: تعريف التكامل الاقتصادي	18
المطلب الخامس : مفهوم الاستراتيجية	20
المطلب السادس : مفهوم الشراكة	23
المبحث الثالث : الاطار النظري للدور الصيني في المنطقة العربية	25
المطلب الاول : المقاربة الليبرالية	25
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة	26
المطلب الثالث : الليبرالية المؤسساتية	28
المطلب الرابع : مقاربة القوة الناعمة	30
المطلب الخامس :اقتراب الاعتماد المتبادل	32

الفهرس

المبحث الرابع : المبادئ العامة للسياسة الصينية	34
المطلب الاول : ترسيخ قيم المساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة	35
المطلب الثاني :عدم التدخل في شؤون الدول	39
المطلب الثالث : سعي الصين لنظام دولي متعدد الاقطاب	44
المطلب الرابع : المزاوجة بين إرضاء الأنظمة الحاكمة وعدم إغضاب الشعوب 'البراغماتية'	48
المطلب الخامس : الشراكة في مجال التنمية	49
المطلب السادس: الكونفوشسية.المرجعية الثقافية للسياسة الخارجية	50
خلاصة	52
الفصل الثاني : مرتكزات الدور التنموي الصيني في المنطقة العربية و في السودان	
تمهيد	**54**
المبحث الاول: دوافع واهداف التقارب الصيني العربي	55
المطلب الاول: الصعود الصيني يدفع بكين للعالم الخارجي	56
المطلب الثاني : بكين تعبر للمنطقة العربية من خلال الازمة المالية	65
المطلب الثالث: حاجة اقتصاد الصين للنفط العربي	66
المطلب الرابع : العوامل التاريخية المشتركة تجمع العرب والصين	73
المطلب الخامس :اهداف استراتيجية للعرب والصين	74
المبحث الثاني : وسائل وادوات التنمية الصينية في المنطقة العربية	76
المطلب الاول : القوّة الناعمة الصينيّة في العالَم العربيّ	76
المطلب الثاني : القوة الصلبة	82
المطلب الثالث: خارطة المشاريع التنموية الصينية في المنطقة العربية	85
المطلب الرابع: مشروع الحزام والطريق الصيني فرصة عربية للتنمية	91
المبحث الثالث: دور الصين في تنمية السودان	94
المطلب الاول: نظرة على العلاقات الصينية السودانية	94

الفهرس

المطلب الثاني: بكين تستغل الانسحاب الامريكي لتوسيع نفوذها في السودان	97
المطلب الثالث: الدعم الصيني ينقل الخرطوم من مستورد للنفط الى منتج ومصدر له	99
المطلب الرابع : تطوير العلاقات في مجال الزراعة والتجارة والصناعة	100
المطلب الخامس: الاستثمار والمشاريع التنموية الصينية مقابل النفط السوداني	101
المطلب السادس: الدور الصيني في السودان : شراكة ام تبعية	103
المبحث الرابع: افاق وتحديات الدور الصيني في المنطقة وفي السودان خاصة	107
المطلب الاول : وقفة تقييمية لمميزات التعاون الصيني العربي	107
المطلب الثاني : رؤية مستقبلية للعلاقات الصينية العربية	110
المطلب الثالث: مقترحات وبرامج لتطوير وتفعيل التنمية الصينية في البلدان العربية	113
خلاصة	**115**
خاتمة	**117**
المراجع	**121**

مقدمة

مقدمة

لقد اثار تنامي الوجود الصيني في المنطقة العربية عدة تساؤلات سواء من الطرف العربي اومن الطرف الصيني وحتى من الطرف الغربي حول محركات هذا الزحف الصيني الهادئ نحو المنطقة ودور النفط في هذا التحرك ومدى مساهمة بكين في تنمية المنطقة العربية. كما اثار النفوذ الصيني في البلاد العربية انتقادات القوى الغربية الكبرى التي اعتبرته تهديدا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة و للأحادية القطبية بقيادة واشنطن.

لقد فرض الصعود الصيني وتنامي قوته الاقتصادية ضرورة توسيع قاعدة استثمارات بكين وتجارتها نحو الخارج كما اصبح لها دور هام في السياسات العالمية .

وفي ظل تزايد حاجة الاقتصاد الصيني للنفط توجهت بكين نحو البلاد العربية الغنية بالمصادر الطاقوية هذه المنطقة التي رغم غناها بالثروات الطبيعية الا انها لازالت تعاني. و تسعى للنهوض باقتصادها وتحقيق التنمية .

ولهذا عملت بكين على توجيه سياستها الخارجية نحو المنطقة العربية بهدف تامين الموارد الطبيعية و ضمان مصادر الطاقة وذلك بتوظيف القوة الناعمة واستغلال علاقاتها الودية عبر التاريخ مع الشعوب العربية في تحقيق اهداف بكين الاستراتيجية مقابل مشاريع تنموية في المنطقة.

وفي ظل هذا الجدل الكبير المثار حول طبيعة العلاقة الصينية العربية المتنامية وتأثير هذا النفوذ الصيني على المصالح الغربية تستمر هذه القضايا في اثارة اهتمام العديد من الدوائر البحثية والسياسية على مستوى العالم اضافة الى وسائل الاعلام. ونتيجة لذلك توجهت الكثير من الكتابات لدراسة حقيقة الدور الصيني في المنطقة العربية وسندرس في بحثنا هذا السودان كنموذج للدور التنموي الصيني في المنطقة العربية.

اهمية الدراسة:

الولوج الصيني الى المنطقة العربية والوجود المتنامي للعملاق الاسيوي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا يستدعي البحث في حقيقة وخلفيات هذا الحضور اللافت وتحديد اهدافه ومدى خدمته لمصالح منطقتنا العربية .

ايضا لابد من دراسة كيفية التعامل مع الوجود الصيني والاستفادة منه لتفادي تكرار الهيمنة الغربية على المنطقة ونهب خيراتها دون تحقيق مشاريع تنموية ملموسة .

مقدمة

باعتبار الصين دولة نامية انتقلت من مستوى اقل من مستوى البلدان العربية وعانت التخلف والفقر والاستعمار وانتقلت قوتها الى منافسة القوى العظمي على الساحة الدولية وبالتالي فنجاح تجربة بكين وتحقيقها لطفرة اقتصادية يطرح عدة تساؤلات تستحق البحث في عوامل نجاح هذه التجربة واسقاطها على البلدان العربية التي عاشت نفس ظروف الصين وبمؤهلات طبيعية تمكنها من تحقيق مستويات افضل لكن المنطقة العربية رغم ذلك بقيت تراوح مكانها ولم تستطع محاكاة تجربة الصين وهي نقطة تستدعي ايضا الدراسة حول العوامل التي تقف عقبة امام النهوض الاقتصادي العربي وتحسين مستوى معيشة الفرد في المنطقة القوة الناعمة الصينية التي تتجسد في العديد من القرروض و الاستثمارات والمساعدات المالية بدون شروط والمشاريع التنموية الصينية في المنطقة تستدعي ايضا الدراسة في واقع هذه المشاريع ومدى خدمتها للمواطن العربي .

المصالح الصينية في المنطقة العربية تتجسد اساسا في الحصول على النفط شريان الحياة الاقتصادية للصين ومصادر الطاقة العربية تمثل نصف استهلاك الصين لهذه المواد و كان دافعا قويا لبكين للاستثمار في بلدان على غرار السودان ومن هنا ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة للنهوض بالاقتصاد السوداني

1-اسباب اختيار الموضوع:

لم تكن دراسة هذا الموضوع نابعة من فراغ وانما هناك مجموعة من الاسباب الدافعة لذلك وتنقسم الى اسباب ذاتية واخرى موضوعية

ا- **<u>الاسباب الذاتية:</u>** تتمثل في

- الرغبة في اثراء المكتبة ببحوث عربية متخصصة في العلاقات الصينية –العربية ودور بكين في تنمية المنطقة من اجل توسيع دائرة الاستفادة منها لدى الطلبة والباحثين
- وجود ميل شخصي واهتمام بالتجربة التنموية الصينية ودورها في المنطقة العربية وما تشكله من فرص وتهديدات .

<u>ب-الاسباب الموضوعية:</u>

- العلاقات الصينية العربية من المواضيع التي تحظى باهتمام علمي واكاديمي واسع كما انه من المواضيع المثيرة للجدل في وسائل الاعلام والدول الغربية التي تتوجس من التغلغل الاقتصادي السياسي والعسكري في المنطقة العربية .

مقدمة

- يعتبر عنوان هذه الدراسة من المواضيع التي يحتاجها صانع القرار العربي في تعاملاته مع الطرف الصيني للاستفادة منها والتي قد تمكنه من بناء سياسته مع بكين انطلاقا منها. لذلك نجد البلدان المتقدمة تهتم بأنشاء المعاهد المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية التي يتخذها صناع القرار كمرجعية لبناء سياساتها الخارجية

- الكشف عن مدى قدرة البلدان العربية على الاستفادة من الطرف الصيني وتحقيق الاعتماد المتبادل والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال استغلال الفرص التي يوفرها التواجد الصيني مع الدول العربية .

2-ادبيات الدراسة:

مؤلف جماعي لعدة كتاب بعنوان دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001 -2017 تناول عدة محاور اهمها "الاطار النظري لدور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية ""الصين والمنهج السلمي في العلاقات الدولية" "الثقافة الاستراتيجية الصينية وتفضيلات السياسة الخارجية " "صنع وتنفيذ وانعكاسات السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي "

كتاب بعنوان " دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة من تاليف د. حكمات العبد الرحمان ....تناول فيه مواقف الصين من العديد من القضايا العربية خلال مختلف المراحل التاريخية .

كتاب " الاستراتجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة الرئيس باراك أوباما للكاتب سعد شاكر شلبي.

دراستان نشرتا في مجلة الصين اليوم الاولى بعنوان "العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين" للدكتور محمد نعمان جلال والثانية بعنوان نحو بناء منتدى عربي-صيني للتعاون للدكتور محمد السيد سليم.

* رسالة ماجستير من جامعة سوريا بعنوان " ، سبل التغيير في الدول النامية(التنمية الاقتصادية. التنمية الاجتماعية .التنمية السياسية للكاتب جوان فداء الدين حمو

الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق و جنوب شرق آسيا ، أطروحة دكتوراه للاستاذ عبد القادر دندن ،من جامعة باتنة الجزائر

3-الإشكالية: تم تحديد صيغة اشكالية البحث المراد معالجتها كما يلي

الى أي مدى استطاعت الصين تحقيق التنمية في المنطقة العربية ، وكيف استفادت السودان من التواجد الصيني بها

وتندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية

- ماهي خلفيات وبواعث التوجه الصيني نحو المنطقة العربية
- ما هي النظريات التي يمكن اعتمادها لتفسير السياسة الصينية في المنطقة العربية
- هل استطاعت البلدان العربية الاستفادة من الدور الصيني للنهوض باقتصاداتها وتحقيق التنمية المنشودة
- هل ارتبط التواجد الصيني في الخرطوم بدور فعلي في التنمية ام بمجرد مصالح صينية تتعلق بتامين امداداتها النفطية
- ماهي تحديات وافاق الدور الصيني في المنطقة العربية عموما وفي السودان خاصة

4-الفرضيات :

- يرتبط الدور الصيني في المنطقة العربية –وفي السودان خاصة – بمنظومة من الاهداف والمصالح الاستراتيجية تسعى الصين لتحقيقها دوليا.

5-منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على اربعة مناهج مهيمنة هي المنهج التاريخي. الوصفي التحليلي. المنهج المقارن . منهج دراسة الحالة

المنهج التاريخي:الذي استخدمناه في دراسة تاريخ العلاقات الصينية العربية كما تعرضنا لاهم مراحل التاريخية للصعود الصيني وكذلك دراسة تاريخ العلاقات الصينية السودانية .

المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة اهم الصفات المميزة لمبادئ السياسة الخارجية الصينية ووصف تطور العلاقات التاريخية بين بكين والبلدان العربية وتحليل دوافع التقارب الصيني العربي وتحليل حقيقة الدور الصيني في تنمية المنطقة العربية عموما والسودان بصفة خاصة

منهج دراسة الحالة :

اعتمدنا منهج دراسة الحالة لأنه يسلط الضوء على السودان كنموذج لدراسة الدور الصيني في الخرطوم .

المنهج المقارن:

اعتمدناه في مقارنة الاستراتيجية الصينية في المنطقة العربية وما لاقته القوة الناعمة الصينية من رواج وتغلغل هادئ في البلدان العربية مقارنة بالنفور من السياسات الغربية التي اعتمدت على الهيمنة والقوة الصلبة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول فضلا عن ماضيها الاستعماري في المنطقة .

6-صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهناها اثناء دراسة موضوع "دور الصين في تحقيق التنمية في المنطقة العربية "في طبيعة البحث في العلوم الانسانية ككل بحيث انه لا يمكن الوصول الى نتائج دقيقية وحقائق مؤكدة مئة بالمئة لان الامور دائما تبقى نسبية مقارنة بنتائج البحث في العلوم الدقيقة فلا يمكن الجزم مثلا بان دور الصيني كان ايجابيا بصفة كاملة بالنسبة للمنطقة العربية كما انه ليس سلبيا بصفة نهائية ايضا .لان الامور تبقى نسبية فالدور الصيني يحقق اهداف وحاجيات استراتيجية لبكين في المنطقة كما انه ساهم في تحقيق التنمية في العديد من المناطق الى حد ما لكنه لا يخلو من التهديدات المبطنة يعني ان هذا الدور الصيني فيه من الفوائد والاضرار بصفة نسبية ونفعه اكثر من ضره .

7-هيكلة الدراسة:

من اجل الاجابة على اشكالية البحث وتساؤلاته و اختبار مدى صحة الفرضيات فقد تم اعتماد خطة مكونة من فصلين بأربعة مباحث في كل فصل بالإضافة الى عدة مطالب ضمنية .

يعالج **الفصل الاول** الاطار التاريخي والنظري للعلاقات الصينية العربية حيث نتعرض في البداية الى مختلف المراحل التاريخية التي عرفتها العلاقات الصينية العربية واخذ فكرة عن جذور العلاقة بين الطرفين ثم نحدد في المبحث الثاني تعاريف لبعض المفاهيم المفتاحية للدراسة منها مفهوم التنمية. التعاون .الدور. التكامل الاقتصادي .الاستراتيجية .الشراكة .

ثم نعرج في المبحث الثالث على اهم النظريات المفسرة للسلوك الصيني في المنطقة العربية الا وهو النظرية الليبرالية وما تتضمنه من مقاربة القوة الناعمة واقتراب الاعتماد المتبادل وهما الاقرب الى تفسير السياسة التي تعتمدها الصين في المنطقة العربية .

بعدها ننتقل للمبحث الرابع لشرح ودراسة المبادئ العامة للسياسة الصينية حيث نخصص مطلب لكل مبدا من هذه المبادئ الشهيرة بمبادئ التعايش السلمي.

اما **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة مرتكزات الدور التنموي الصيني في المنطقة العربية ككل والسودان بصفة خاصة. وذلك من خلال التعرض في المبحث الاول لاهم عوامل التقارب او بصيغة اخرى دوافع واهداف التقارب بين الصين وبلدان المنطقة العربية

وفي المبحث الثاني نبرز اهم الادوات والوسائل التي اعتمدتها الاستراتيجية التنموية الصينية في المنطقة العربية وتتمثل ادوات الدور التنموي الصيني في القوة الناعمة الصينية (الاستثمارات .المساعدات . القروض بدون شروط التجارة .حركة الافراد . نشر الثقافة الكونفوشسية .الاعلام (اما الوسيلة الصينية الثانية فهي القوة الصلبة وايضا القوة الذكية التي تجمع بين القوتين الناعمة والصلبة .

ثم ننتقل لدراسة السودان كنموذج للتنمية الصينية في البلاد العربية في المبحث الثالث فنلقي نظرة عن تاريخ العلاقات الصينية العربية ونتطرق الى اهم المصالح الصينية والسودانية التي دفعت الطرفين الى تطوير العلاقات بينهما كما نتعرض لاهم المشاريع الاستثمارية التنموية في السودان بالتعريج على مشروع الحزام والطريق بعدها نناقش فكرة النفط مقابل التنمية في العلاقات بين الصين والسودان هل هي علاقة شراكة ام تبعية.

في الاخير نسلط الضوء على افاق وتحديات الدور الصيني في المنطقة العربية عموما وفي السودان بصورة خاصة نستهلها بوقفة تقييمية لمميزات التعاون الصيني العربي كما نقدم رؤية مستقبلية للعلاقات الصينية العربية نختمها بمقترحات وبرامج لتطوير وتفعيل التنمية الصينية في البلدان العربية .

الفصل الاول:

الاطار التاريخي والنظري للعلاقات الصينية العربية

الفصل الاول: الاطار التاريخي والنظري للعلاقات الصينية العربية

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل ان نتعرف على الجذور التاريخية للعلاقات بين الصين والعرب ثم نحدد تعاريف لبعض المفاهيم التي ستتردد بكثرة في بحثنا هذا مثل مفهوم التنمية ،التعاون التكامل الاقتصادي الاستراتيجية الدور الاعتماد المتبادل القوة الناعمة الشراكة ثم نحدد الاطار النظري الذي يفسر العلاقات بين الصين والبلدان العربية وفي المبحث الرابع نحاول الاقتراب من اهم مبادئ السياسة الخارجية الصينية التي شكلت الاساس والمرجعية في علاقات بكين بالمنطقة العربية .

المبحث الاول: لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية العربية

ترتبط الصين والدول العربية بعلاقات قديمة اخذت بالتطور مع اليقظة والنهضة القوميتين في العصر الحديث فقد عانت الصين من نير الظلم والاستعمار وخاضت تجربة مريرة حتى تمكنت بعد نضال طويل من الحصول على حريتها وحينئذ اخذت العلاقات بين الطرفين تتطور وتدخل مرحلة علاقات ثنائية ترتبط بمصالح مشتركة بعد حصول الدول العربية والصين على الاستقلال لأنه من المعروف ان الموقف العربي الحالي تجاه القضايا الصينية المختلفة يرتكز على خلفية تاريخية تمتاز بالإيجابية لما يربط الطرفين من علاقات ووشائح حضارية وقد شهد الرحالة العرب بذلك حيث تم وصف الشعب الصيني بانه يتصف بالعدل والانضباط واتقان الصناعات والحكمة . هذا ويوجد تشابه كبير بين الثقافة الصينية والعربية من حيث تمتع كل منهما بحضارة قديمة الا ان الصين ظلت محافظة على طابعها الاسيوي وانشغلوا بالعنصر الاخلاقي والمذهب الذي مازال سائدا في الصين هو الكونفوشيوسية.[1]

المطلب الاول: مؤتمر باندونغ وانطلاق العلاقات الصينية العربية

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا كبيرا في العلاقات الصينية العربية بسبب التشابه الكبير ما بين القضايا العربية والقضايا الصينية ، مما ترك الاثر الكبير في تبلور صور التضامن بهدف انهاء السيطرة الاجنبية بكافة اشكالها وصورها ، والعمل على ارساء دعائم الوحدة الوطنية وتكثيف الجهود لإقرار السلام العادل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد ، وتعتمد في اغلب الاحيان على المعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات مغرضة لمعالجة المشكلات الدولية المختلفة .[2]

ومثال التطور في العلاقات بين الطرفين اعتراف سوريا بالصين الشعبية كجمهورية ذات سيادة مستقلة بعد مؤتمر "باندونغ" الذي عقد في 1956 وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين وتبعها اليمن ومصر والسودان.

---

[1] – جلال محمد ،**العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين** ، مجلة الصين اليوم، العدد4 ، 2003 ، ص35

[2] – خميس كرم ، **الصين والصراع العربي الاسرائيلي الجذور والابعاد والتداعيات**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة ،دولة الامارات العربية المتحدة 2003 ص 62

وفي هذا الاطار سلّط الباحث والكاتب الصيني 'قاو يوتشن' الضوء في ورقة بعنوان "العلاقات الصينية– العربية: تشاركية عبر التاريخ" على التعاون العربي الصيني والتقارب في المواقف، إذ تقيم الصين علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وثمة تبادل تجاري ودعم ملموس متبادل بين الجانين. وذكّر يوتشن بموقف الصين الداعم للقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ذلك أنّ الزعماء الصينيين السابقين قرورا إقامة العلاقات مع الدول العربية من دون إسرائيل، مع أنّ الأخيرة كانت من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية.[1]

المطلب الثاني :الاصوات العربية تعيد الصين الى الهيئة الاممية

وخطت العلاقات العربية الصينية نحو الامام في عام 1971 عندما أثيرت مسألة تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة. وقد بدأ الموقف العربي يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز عام 1961 والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة وحيث قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها في 1961/9/17 أن يترك لكل دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذي تراه أثناء عرض هذا الموضوع في الجمعية العامة في الأمم المتحدة.وهكذا قد لوحظ أنه منذ عام 1965 لم يقتصر دور معظم الدول العربية على تأييد تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة بل اشترك بعضها في تقديم مشروعات القرارات الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ففي ذلك العام اشتركت كل من الجزائر والصومال وسوريا في تقديم مشروع القرار الخاص بتأييد تمثيل الحكومة الشعبية الجديدة في هذه الدورة، وفي عام 1969 شاركت ست دول عربية في تقديم مشروع القرار وذلك بعد بحث المجموعة العربية في نيويورك لهذا الأمر في 1969/11/14 وفي اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة عام 1971 شاركت ثماني دول عربية في مشروع القرار الذي قدم لاستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الأمم المتحدة هي: الجزائر– العراق– اليمن الديمقراطية– الصومال– السودان– سوريا– اليمن الشمالية– موريتانيا وذلك من بين

[1] – قاو يوتشن، **العلاقات الصينية – العربية: تشاركية عبر التاريخ** ، **مؤتمر "العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 21 – 22 ماي 2016.

23 دولة قدمت هذا الاقتراح حيث ساعدت الاصوات العربية في عودة الصين الى الهيئة الدولية عام 1971.كما قامت معظم الدول العربية الأخرى بتأييد هذا المشروع عند التصويت عليه في الجمعية العامة. وعلى ضوء هذا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار الدول الثلاث والعشرين باقتراع جرى بنداء الأسماء، وذلك بأغلبية 76 صوتا مقابل 35 صوتا وامتناع 17 عضوا عن الاقتراع، فصدر بوصفه القرار 2758 (الدورة26).

المطلب الثالث: الصين تدعم حركات التحرر العربية

وهكذا نجد ان الدول العربية قد دعمت الكثير من القضايا الصينية الاساسية. وبالمقابل، فان الصين تدعم القضايا العربية، حيث اتخذت الصين موقفا واضحا في دعم المقاومة العربية ضد اسرائيل، وساندت كفاح الشعب الفلسطيني بكل السبل لاسترجاع حقوقه، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنحتها سفارة في بكين.

وفي تلك المرحلة لعب العدوان الثلاثي على مصر دوراً في تطوير الموقف الصيني وتفعيل العلاقات العربية – الصينية التي دخلت مرحلة الاعترافات والاتصالات الرسمية، فالتدخل الأمريكي المباشر في الحرب الكورية على حدود الصين الشمالية الشرقية 1950–1953 والتدخل الأمريكي المساند للفرنسيين في الحرب الفيتنامية 1953–1955 على حدودها الجنوبية جعل الصين تستشعر أهمية دعم الأنظمة ذات التوجهات الاستقلالية وحركات التحرر الوطني لتوسيع الجبهة العالمية المعادية للاستعمار.

كما دفع التأييد الإسرائيلي للأمريكيين في الحرب الكورية وابتزاز تل أبيب لبكين في موضوع مقعد تايوان في الأمم المتحدة والمشاركة الإسرائيلية في العدوان البريطاني الفرنسي على مصر، الصين إلى بلورة موقف سلبي من إسرائيل واعتبارها قاعدة استعمارية وأداة إمبريالية. وهكذا يمكن القول إن الموقف الصيني من القضية الفلسطينية الذي اتسم بالحيادية في مطلع الخمسينات على قاعدة تركيز الاهتمام الصيني بتكريس النظام الاشتراكي وبقضايا الشرق الأقصى، انتقل نهاية الخمسينات إلى التعاطي الايجابي مع الموقف العربي على قاعدة التزام الصين بالسياسة المعادية للاستعمار الغربي والاستعمار الجديد، لكن هذا الموقف تطور على نحو كبير لصالح القضية الفلسطينية اعتباراً من أواسط الستينات نتيجة تطورات داخلية وعوامل خارجية. واحتلت القضية الفلسطينية أهمية كبرى بالنسبة للصين وقادتها.. ولم يقتصر الدعم الصيني للفلسطينيين مادياً ومعنوياً ومناصرة حقوقهم المتمثلة في استرجاع

أرضهم من الكيان الصهيوني الغاصب.. وإنما وصل الدعم الصيني حد السماح بتدريب المقاومين الفلسطينيين عسكرياً داخل الأراضي الصينية[1].

وبالرغم من اعتراف الصين بإسرائيل الا ان ذلك سمح للصين بالمشاركة في المفاوضات المتعددة وظلت مؤكدة على موقفها العام والذي تضمن ..-مساندة الحقوق الفلسطينية ومن بينها الحق في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة باعتبار ذلك احد شروط اقامة السلام الشامل والعادل في الشرق الاوسط .-تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية .[2]

لكن بعد وفاة الزعيم الراحل ماوتسي تونغ في منتصف السبعينات من القرن الماضي وتسليم الحكم من بعده لقيادة جديدة انتهجت الصين سياسة أكثر انفتاحاً على العالم غلبت فيها مصالحها وابتعدت كثيراً عن السلوك السياسي الذي كان يجلب لها العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام لتصبح أكثر قرباً منهم.. فتحققت المصالحة مع أمريكا ومع روسيا ومع كل الدول الأوروبية التي كانت الصين الشعبية تختلف معها ايديولوجيا وسياسياً بما فيها الكيان الصهيوني التي لم تكن الصين تعترف به في عهد الزعيم ماوتسي تونغ والزعيم شوان لاي غير انها حرصت على أن لا يؤثر ذلك على موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية.

وقد شهدت مرحلة الثمانينات القرن الماضي تراجعا نسبيا في العلاقات العربية الصينية بعدما توجهت الصين نحو الغرب في سياستها الانفتاحية على العالم الخارجي بغرض الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي حققه العالم الراسمالي والتركيز على المصالح الاقتصادية بصورة اعمق.

المطلب الرابع :القطبية الاحادية تفرض ضرورة التعاون العربي الصيني

لقد دفعت الهيمنة الغربية والاحادية القطبية كل من الطرف العربي الذي انهكه النفوذ الغربي به وكذلك الطرف الغربي الساعي الى منافسة القوى الغربية في العالم دفعت

---

[1] – عثمان فضل الله ، **من ماوتسي تونغ إلى شي غين بينغ العرب والصين:علاقات راسخة على مبـــادئ باندونغ**، مقال في صحيفة البيان،13 ديسمبر 2015 https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-12-13-1.2528232

[2] – عاهد مسلم المشاقبة ،**البعد السياسي للعلاقات العربية –الصينية وإفاقها المستقبلية** : دراسة في العلوم الانسانية والاجتماعية ، الاردن : جامعة البيت 2014.

كل من بكين والبلدان العربية الى ضرورة التعاون والتقارب لمواجهة التهديد المشترك المتمثل في الولايات المتحدة الامركية . لخص الخبير الصيني في الشؤون العربية بروفيسور تشووي ليه التحديات التي تواجه العلاقات العربية الصينية في "الإرهاب" ونزعة الهيمنة التي يفرضها القطب الواحد المسيطر على العالم. وقال في محاضرة له نظمها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في ماي2015 إن العلاقات العربية– الصينية تبدو غير واضحة إبان الاستعمار الذي اجتاح كلاً من الطرفين غير أن هذه العلاقة قد تطورت وظهرت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية حيث تتابع التعاون الصيني – العربي مع كافة الدول العربية بسبب رعاية قيادات الدول العربية للمصالح المشتركة.

وأوضح تشو بأن مظاهر التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبح على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وفي العلوم والتكنولوجيا.

للمصلحة المشتركة لمواجهة هذه التحديات، وذكر بأن قيام منتدى التعاون الصيني – العربي الذي أعلن قيامه الرئيس الصيني، وعقد مؤتمر رجال الأعمال الصيني – العربي في بكين جعل هذه العلاقة تتجه نحو مستقبل أفضل.

وذكر أيضاً بأن تعزيز التعاون الصيني – العربي أمر طبيعي بل ضروري ومنطقي لأسباب سياسية واقتصادية وثقافية حيث بيَّن بأن التبادل الثقافي مبني على التفاهم والتكامل حيث شهد توسعاً ملحوظاً بين القطبين رغم تزايد الضغوط الأجنبية، حيث اهتمت الصين منذ تأسيسها بإنشاء أقسام في الجامعات وصل اليوم إلى أربع عشرة جامعة لتدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية حيث شهدت الترجمة إلى اللغة الصينية ازدهاراً بشكل كبير من حيث النوع والكم في الأدب والفكر الديني وكذلك التاريخ.

المطلب الخامس: التبادل الدبلوماسي العربي الصيني

ظلت العلاقات الدبلوماسية الصينية العربية محل ثبات. ولعل ما يدعم ثبات العلاقات ان الصين تتبع سياسة واضحة تجاه القضايا العربية كما انها ظلت مساندا قويا للكتلة العربية في المحافل الدولية.وفي ما يلي قائمة بتواريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية

وجمهورية الصين الشعبية.[1]

جمهورية مصر العربية 1956/5/30- الجمهورية العربية السورية 1956/8/1

الجمهورية اليمنية 1956/9/24- جمهورية العراق 1958/8/25

المملكة المغربية 1958/11/1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الاشتراكية 1958/12/20-جمهورية السودان 2/4/- 1959جمهورية الصومال 1960/12/14

الجمهورية التونسية 1964/1/10- الجمهورية الإسلامية الموريتانية 1965/7/19

دولة فلسطين 1966 - جمهورية جيبوتي 1971/1/8- دولة الكويت 1971/3/22

الجمهورية اللبنانية 1971/11/9-

المملكة الأردنية الهاشمية 1977/4/14

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 1978/4/9

سلطنة عمان 1978/5/25

دولة الإمارات العربية المتحدة 1984/11/1

دولة قطر 1988/7/9

مملكة البحرين 1989/4/18

المملكة العربية السعودية 1990/7/21

وأكدت جميع البيانات المشتركة العربية الصينية الصادرة بهذا الشأن، أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين، و تستند العلاقات بين الطرفين على أساس مبادئ التعايش السلمي، وعلى تأييد الصين للحقوق العربية وسيادة الدول العربية على أراضيها ومقاومتها للعدوان الاستعماري والصهيوني، والتزام الصين الشعبية بما سبق أن أعلنه رئيس وزراء الصين الراحل شوان لاي في أثناء زيارته للقاهرة في عام 1964، من مبادئ خمسة تحكم علاقات الصين بالدول العربية وهي:

1 - تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد ومن أجل الاستقلال الوطني.

[1] - عثمان فضل الله ، **المقال نفسه** 2015 https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-12-13-1.2528232

2 – تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

3 – تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

4 – تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

5 –احترام كل الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.[1]

وبعد الاعتراف الدولي بالصين الشعبية بدأت العلاقات بالنمو، وتطورت العلاقات من الدبلوماسية الى العلاقات الاقتصادية .

ان العلاقات التجارية مع الصين أصبحت مهمة جداً بالنسبة للدول العربية، ولكن العلاقات الثقافية ما تزال تحتاج لجهود كبيرة لرفعها لمستوى العلاقات العربية الغربية والعلاقات العربية الروسية.

وفي السياق يقسم الباحث 'العبد الرحمن' تاريخ العلاقات العربية – الصينية (لمراحل عدّة: المرحلة الأولى هي مرحلة خمسينيات القرن العشرين وستينياته، تلت قيام الصين الشعبية مباشرة، وهي أيضًا المرحلة التي شهدت انتقال الصين من مرحلة الانفتاح إلى مرحلة العزلة الدبلوماسية. والمرحلة الثانية هي مرحلة عودة الصين التدرجية إلى منطقة الشرق الأوسط. أما المرحلة الثالثة خلال ثمانينيات القرن العشرين، فحرصت الصين فيها على إظهار رغبتها في تبني مواقف أكثر وضوحًا واستقلالية في ما يتعلق بقضايا منطقة الشرق الأوسط. وفي المرحلة الرابعة، عملت الصين على توطيد وجودها وتعزيز تأثيرها في المنطقة العربية من خلال كونها موردًا أساسيًّا للسلاح للدول التي تعاني حظرًا من الدول الغربية على السلاح، وإظهار صداقاتها لبعض الدول العربية. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة من العلاقات العربية – الصينية في بداية القرن الحادي والعشرين، اعتمدت الصين في علاقاتها بالشرق الأوسط على الحضورَين السياسي والدبلوماسي، لكن من دون أن يكون لها دور الوسيط في حلّ

[1] – عثمان فضل الله ، **المقال نفسه**

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-12-13-2015 1.2528232

المشكلات، مع عدم إغفال أهميتها بوصفها شريكًا مهمًا اقتصاديًا وسياسيًا لمنطقة الشرق الأوسط.[1]

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للعلاقات الصينية العربية

لابد من تحديد بعض التعاريف لمجموعة من المفاهيم التي رافقت دراستنا لدور الصين في تحقيق التنمية في المنطقة العربية وسنتناول المفاهيم التالية : التنمية ،التعاون ، الاستراتيجية ، الدور، التكامل الاقتصادي، الشراكة .

المطلب الاول: مفهوم التنمية

يعتبر الدكتور نصر عارف ان ظاهرة التنمية السياسية مفتتة حيث نجد ان كل تخصص علمي من التخصصات السائدة في المنطقة العربية والتي تمثل انعكاسا للتخصصات الأوروبية نفسها يحاول ان يجذب قضية او ظاهرة التنمية اليه فهناك من يصورها على انها قضية اجتماعية بالأساس ومن ثم يدرسها في اطار علم الاجتماع وهناك من يدرسها في اطار علم الاقتصاد والقليل الذي يدرسها على انها ظاهرة سياسية .[2]

ويضيف د.عارف بان نظريات التنمية السياسية تقدم مفاهيم عدة للتعبير عن جوهر وحقيقة ظاهرة التنمية التي تمثل محور هذه النظريات ،حيث برز العديد من المفاهيم للتعبير عن نفس الحقيقة او الظاهرة مثل التنمية ،التحديث ،التطور ،التقدم، التغيير ،الرقي ....وعلى الرغم من تعدد هذه المفاهيم الا انها لا تمثل منظومة واحدة وانما هي مفاهيم متعددة لموضوع واحد من زاوية معينة "

---

[1] – حكمات العبد الرحمان ، **دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2020.

[2] – د.نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، ملتقى الباحثين السياسيين، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، دار القارئ العربي 1981 ص 89

ويعتبر د عارف ان جوهر مفهوم التنمية السياسية يتمركز حول تزايد معدلات التباين والتخصص في الابنية السياسية وتزايد علمانية الثقافة السياسية من خلال ايجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الاوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية .اي ان غاية هذا المفهوم إيجاد نظم تتبنى قيم النظم الاوروبية واهدافها ووسائلها ومؤسساتها وتسعى للوصول الى نمط قريب منها.[1]

وتعتبر التنمية السبيل الأمثل لتلبية رغبات المواطنين في الدول النامية لأنَّه عن طريق التنمية يمكن تحقيق الرقي الحضاري والعلمي والتقني وبناء مختلف قطاعات الدولة، وتحقيق الديمقراطية السياسية، والتنمية الاجتماعية.

كما ان إنَّ المضي قدماً في التنمية في الدول النامية سيساعد على إزالة غشاوة التخلف والفقر وسيجعل الدول النامية من الدول الناشئة ثم الصاعدة.

وتساعد التنمية المجتمعات في الدول النامية على الانتقال من حالة اللارضى إلى حالة الرضى، فوقتئذ سيكون مستوى دخل الفرد عالياً، وستكون الأنظمة الحاكمة ديمقراطية، وسيكون هناك وعي شعبي بالبيئة المحلية لتطوير المجتمع.

وبالتالي فالمجتمع في الدول النامية اليوم بحاجة إلى:

1- عملية تغيير ونقل نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.

2- تنمية الموارد والإمكانات الداخلية.

3- زيادة فعالية مشاركة المواطنين في شؤون مجتمعهم المحلي.

وعليه فإنَّ التعريف الإجرائي للتنمية في الدول النامية هو الحاجة إلى عملية شاملة تشمل جوانب المجتمع كافة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل المواطنين في الدول النامية والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.[2]

المطلب الثاني : مفهوم التعاون

---

[1] – د نصر عارف **المرجع نفسه** ص 231-233

[2] – جوان فداء الدين حمو، **سبل التغيير في الدول النامية(التنمية الاقتصادية،التنمية الاجتماعية ،التنمية السياسية**، رسالة ماجستير ف العلاقات الدولية ،كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا.

هناك العديد من التعاريف لمفهوم التعاون نأخذ من بينها ما يلي .."التعاون هو الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية .وقد يشمل مفهوما اوسع كان يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والامن.[1]

ويعرف بعض الباحثين التعاون "بتلك الروابط بين دولتين او اكثر وفق شروط معينة لبلوغ اهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة والمؤكد ان التعاون لا يؤدي حتما الى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية .ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الاخرى كالشراكة والتكامل[2]

"التعاون هو تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و ارادة و رغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون . و لعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف .

إلا أن التعاون في غالب الأحيان ، و كما أثبته الواقع في العلاقات الاقتصادية الدولية قد ارتبط بمفهوم آخر عندما يتعلق الأمر . بنشوء العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية أو ما قد يعبر عنه بالعلاقة شمال جنوب ، حيث تميز هذا الواقع بظاهرة تنطوي على توزيع لا متكافئ للثروات الاقتصادية ؛ وعليه فالتعاون يظهر إذا من خلال أسسه النظرية و الأدبيات الاقتصادية و الإيديولوجية مرتبطا ارتباطا مباشرا بقيم التضامن الدولي.[3]

المطلب الثالث: الــدور

تشير دراسة نظرية الدور إلى تقارب وظيفي يجمع كل من علم الاجتماع وعلم السياسة من خلال تناولهما لمفهوم الدور، وذلك في إطار ما يعرف بتداخل الاختصاصات في العلوم الاجتماعية. إذ يستند مفهوم الدور في أصوله المعرفية إلى الدراسات الاجتماعية، في حين استعمالاته انتشرت أكثر في مجال الدراسات السياسية وتحديدا في مجال العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية. فنظرية الدور اشتهرت في توضيح مخرجــات الأنظمة السياسية،

---

[1] – شكري محمد عزيز ، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** ، الكويت ، عالم المعرفة 1978 ، ص 5.

[2] – يوسف صايغ، **التنمية العصية**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

[3] – مداخلة للاستاذين : جلطي عالم وبن منصور عبد الله ، **اشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، البليدة جامعة سعد دحلب.

وفي تحديد طبيعة المكانة التي تشغلها الدولة بالنظر إلى بقية الفواعل إقليميا ودوليا.[1] وبالتالي فالتحليل من خلال نظرية الدور في مجال العلوم لسياسة الخارجية قد يكون هو المناسب لدراسة الدور الصيني في مجال السياسة الخارجية .

ارتبط مفهوم الدور اساسا بالعلوم الاجتماعية غير ان تيارا فكريا تبلور في هذا الصدد ودافع عن توظيف مفهوم الدور في العلاقات الدولية والتي من ضمنها السياسة الخارجية استنادا الى انه كما يطور الافراد مفاهيم تتعلق بهوياتهم وادوارهم الاجتماعية فان الدول صانعي القرار فيها يفعلون الشيئ نفسه على مستوى صنع السياسة الخارجية ومن يمثلون الدولة هم افراد .ونجد الممفكر ستيفن وولكر s Walkar ضمن هذا التيار .ففي مقاله المعنون ب تصورات الدور القومي والنتائج النسقية National role conception and syystemic outcomes الصادر عام 1979 تطرق لمفهوم الادوار الوطنية في اطار السياسة الخارجية والتي عرفها بانها تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي وتشمل هذه التصورات انواعا عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية .[2]

وقد استعار بعض المفكرين والباحثين السياسيين نظرية الدور من العلوم الاجتماعية واستخدموها في مجال التحليل السياسي من خلال محاولاتهم التعرف على مختلف الادوار التي تضطلع بها الدول القومية واستعمال نظرية الدور كاطار معرفي لتحليل ادوار السياسة الخارجية لتلك الدول.

يعرف الدور في السياسة الخارجية بانه الوظيفة او الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج ان كان على المستوى الدولي او الاقليمي والتي تسعى من خلالها لتحقيق اهدافها مع مراعاة ما تملكه الدولة من امكانيات مادية وغير مادية في ذلك .

ويعرفه الدكتور 'اسماعيل صبري' بانه محصلة ما تقوم به الدولة من افعال وممارسات على الصعيد الدولي .والتي تهدف منها الى تحقيق ماتحدده لسياستها الخارجية من اهداف او لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عليا او انه الاداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع

---

[1] – **د حبيبة زلاقي ، نظرية الدور بين الاصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي ، الجزائر ، جانفي 2018 في مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد17 ، جامعة باتنة .**

[2] – د حبيبة زلاقي ، **المرجع نفسه** ، ص 777

أهدافها ومصالحها القومية .من خلال ما يوفره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي ووحداته المختلفة.[1]

واضاف المفكر 'كال هولستي 'بعض المفاهيم التي يمكن توظيفها في تحليل السياسة الخارجية مثل اداء الدور role performance الذي يضم المواقف والقرارات والافعال التي تتبناها الحكومات لتجسيد مفهومها الخاص لمقتضيات دورها. إضافة الى توصيفات الدور role perescriptions التي تتم تحت تأثير جملة من المعطيات النابعة من البيئة الداخلية او الخارجية وتتم السلوكات دوما ضمن وضعية position تعتبر نظاما لتوصيفات الدور.[2]

لذلك يكون لزاما على كل دولة في اطار السعي للوصول لدور اقليمي او دولي معين ان تدرس البيئة الدولية والاقليمية التي تتفاعل معها وان تعرف امكانياتها وقدراتها وكذا توقعات الاطراف الدولية الاخرى لمدى قبول او رفض هذا الدور .اذ يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة ان تحدد كل وحدة لذاتها وللأخرين طبيعة موقعها في هذا النسق .والوظيفة او الوظائف التي يمكن ان تؤديها في اطاره بشكل مستمر .وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي .[3]

وهو الدور الذي قامت به الصين في المنطقة العربية حيث توجهت بكين الى المنطقة العربية بناءا على دراسة البيئة الدولية والاقليمية حيث استغلت النفور العربي من الهيمنة الامريكية بما فيها التدخلات العسكرية في البلاد العربية ودعمها اللامشروط لإسرائيل كما استغلت بكين تمتعها بعلاقات تاريخية هادئة مع الدول العربية وقامت الصين بتحديد دورها في المنطقة العربية الذي تمثل في تامين حاجياتها في البلاد العربية في مقابل قيامها بدور فعال يضمن لها تحقيق ذلك وهو دور تنمية البلدان العربية هنا تكون بكين قد حددت موقعها في النسق الدولي وكذلك حددت موقع شركائها العرب .

---

[1] – د اسماعيل صبري مقلد ، **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط1،2013،ص 39.

[2] – د حبيبة زلاقي ، **نظرية الدور بين الاصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي** ، مرجع سابق

[3] – د محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت ،دار الجيل،،ط 2،2001 ، ص 48.

وتنطبق ايضا هذه النظرة على البلدان العربية حيث اختارت موقعها في النسق الدولي ورات الظروف الدولية والهيمنة الغربية دون تحقيق لمصالها فكانت علاقتها بالغرب علاقة استغلال لمواردها دون مقابل فاستغللت الدول العربية الازمة العالمية التي عصفت بالغرب سنة 2008 وتوجهت نحو بكين التي رات فيها الدول العربية مقومات الشريك الاقتصادي القوي والذي تربطها به علاقات تاريخية متميزة ويحمل مبادئ سلمية في العلاقات الدولية فتوجهت نحوه للتعاون وتحقيق مصالحها التنموية بالتعاون مع بكين.

ومن هنا تظهر اسقاط مفهوم الدور في دراسة موضوعنا " دور الصين في تحقيق التنمية في المنطقة العربية".

المطلب الرابع: تعريف التكامل الاقتصادي

اصبحت نظرية التكامل الدولي على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل علاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتزايد اهتمام صناع القرار والمنظرين في العلاقات الدولية بإبداع طرق جديدة بديلة عن أداة الحرب في إقامة السلم الدولي وتحقيق الرفاهية، وإشباع حاجات الشعوب. ويجري تطوير نظريات التكامل الدولي في سياق تحليل الخبرة الدولية في معالجة القضايا التي تجاوزت مفردات الدولة التقليدية، كقضايا الاقتصاد والأمن، والسياسة والاجتماع والتكنولوجيا.

التكامل هو العملية التي تجد الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد.[1]

كما يعرفه إيرنست هاس:"التكامل هو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة".[2]

[1] – عمر ابراهيم العفاس ، **نظريات التكامل الدولي الاقليمي** ليبيا–دار الكتب الوطنية,2008

[2] – عبد الله مصباح زايد، **السياسة الدولية**، بيروت، دار الرواد،2002.ص142.

إيتزيوني: "يعتبر المجتمع متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون له مركزا لاتخاذ القرار يكون بموضع توزيع الثواب والعقاب، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب".[1]

لندبارغ:" التكامل هو العملية التي تجد الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد".[2]

كارل دويتش:" هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي،أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف".[3]

وبالتالي فالنظرية التكاملية تعاني من بعض الثغرات لا سيما في عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو اتفاق عام على مؤشرات التكامل.

ويرى "جوزيف ناي" أن سبب عدم الاتفاق هذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته أسباب التكامل أو ديناميكية التكامل، بينما يضع آخرون نماذجهم استنادا لدراسة التكامل بعد انجازه، ومن هنا فان اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات، فمثلا بعض الباحثين يؤكدون على تدفق التعامل بين الأطراف مثل تدفق التجارة أو السياحة...الخ، أو أي شكل من أشكال الاتصال الفني.

ولكن يبقى التساؤل هل التعاملات هذه بين الأطراف تسبق أم تعزز أم تنتج أم تسبب التكامل، والإجابة على هذا التساؤل لها أهمية كبيرة عند وضع الإطار النظري لتفسير أسباب التكامل.

وهناك ثلاث حالات للتكامل ..التكامل القيمي والتكامل الاطراف والتكامل التبادلي بين الكل والجزء .وما يهمنا في دراستنا هذه هو تكامل الاطراف الذي يضم نموذج زيادة الاعتماد

---

[1] – نفس المرجع. ص165.

[2] – نفس المرجع. ص165.

[3] – نصر مهنا محمد، **النظرية السياسية والعالم الثالث**،ط3، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1998 ، ص26.

المتبادل في القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الاطراف الى درجة يجعل التاثير على طرف معين يترك اثاره على الطرف الاخر .

اما عن انواع للتكامل فاهمها التكامل الاقتصادي والتكامل الاجتماعي والتكامل السياسي وكذا التكامل الامني ويأتي تركيز دراستنا للعلاقات الصينية العربية ضمن نوع التكامل الاقتصادي هذا الاخير الذي يتمثل في "تكوين الاسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وازالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات وانسياب حركة العمل وراس المال بين مختلف مناطق السوق .[1]

المطلب الخامس : مفهوم الاستراتيجية

ظهر مفهوم الإستراتجية في البداية كمصطلح عسكري و الأصل في الكلمة لإغريقية Stratigius ، و معناه في العربية قائد، و تطور استخدامها لتعني قيادة القوات أو فن الجنرالات. و مصطلح الإستراتجية يوجد في مختلف اللغات الأوروبية ، و اللغات الإفريقية ، اللاتينية ، ففي الألمانية نجد Stratutegie ، و في الروسية Strategija ، و في الهنغارية Strategi ، و عندما نقول Stratos Agein فهو مصطلح الإستراتجية ذاته مقسم إلى جزئيين و يعني الجيش الذي تدفع به إلى الأمام و بوصل طرفي المصطلحStratos و Agein نحصل على Strategos و هذا يعني الجنرال ، و فعل Stratego قاد أو أمر ، أما في الصفة منها Strtegika و التي تجمع Strategika فهي تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري ، و تعني الصفات التي يمتلكها الجنرال.[2]

ومن اقدم المفاهيم للاستراتيجية هو ما قدمه الصينيون حيث تحدث الصينيون في أقصى الشرق عن المصطلح باعتباره فناً عسكرياً لإدارة الحروب و من أشهر كتاب الاستراتيجية هو الحكيم والمستشار الصيني صن تزو – Sun Tzu و يعتقد الصينيون بان الفكر

[1] – عبد الله مصباح زايد، **مرجع سابق** ، ص150

[2] – حسين خليل و عبيد حسين ، **الاستراتجية التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتجيات الأمن القومي الحروب و استراتجية الإقتراب غير المباشر**، بيروت: منشورات الحلبي القومية ، ط1، 2013 .

الاستراتيجي هو حكمة أكثر مما هو علم،[1]ويقول الاستراتيجي الصيني " Zi Sun ":"إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة و الأكثر استشرافا و رؤية".[2]

"هناك من يقارن الاستراتيجية بلعبة الشطرنج، حيث نكون أمام معسكرين متعارضين. هذان المعسكران لهما هدف واحد دفعهما إلى المنافسة وهو إرغام أو قسر الخصم مع العلم أنهما قبلا بوجود قاعدة للسلوك أو التصرف، إنها "قاعدة اللعبة".[3]

ومن تعريفات الاستراتيجية بأنّها مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على مجموعة من الخطط الدقيقة، والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة، وتعرف أيضاً، بأنها الأفعال، والأساليب التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها، أو تطبيقها بشكل فعلي، لذلك من المهم الحرص على تعديل الاستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها، وحتى لا تؤثّر على مسار تَحقيق الأهداف بأسلوب صحيح.[4]

ومن اهداف الاستراتيجية توجد مجموعة من الأهداف التي تحرص الاستراتيجية على تطبيقها، وهي: معرفة الوضع الحالي للعمل الذي ستعمل على تنفيذه، والتعرّف على كافة العناصر المكوّنة له. تحديد كافة الأدوات، والوسائل التي ستُستخدم لتطبيق العمل. إدراك إيجابيات وسلبيّات العمل المرتبط بالاستراتيجية. الاستفادة من إيجابيات العمل، والحرص على تنفيذها بأسلوب صحيح. توفر الظروف، والبيئة المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية. مراعاة مناسبة كافّة العوامل المحيطة بالاستراتيجية، مع طبيعة المهمات التي ستقوم بها، مما يؤدي إلى الوصول لتحقيق النتائج المطلوبة من العمل.[5]

لقد قامت الدراسات الاستراتيجية بتطوير نظريات و سياسات و عمليات لتخفيض حظوظ الحرب ، حيث كانت الدراسات الاستراتيجية هي الفرع المهيمن منذ 1950 و إلى غاية

---

[1] – د. صلاح نيوف ، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**، الدنمارك : كلية العلوم السياسية الأكاديمية العربية المفتوحة ص 37.

[2] – دصلاح نيوف ، المرجع نفسه ص 6.

[3] – دصلاح نيوف ، المرجع نفسه ص3.

[4] – مجد خضر ، **مفهوم الاستراتيجية** موقع موضوع https://mawdoo3.com /

[5] – الموقع نفسه.

1980، لكن مع تركيزها على استعمال القوة العسكرية فإن أهميتها تراجعت بسبب مسائل جديدة فرضتها العولمة ، فأصبحت السياسة الدولية المرتبطة بالمسائل العسكرية تبدو مائعة و سيطرت في المقابل مسائل اقتصاد و تكنولوجيا و حقوق الإنسان على اهتمامات صناع القرار ، بعض هذه المسائل ركزت على الإرهاب الدولي ، الصراع الإثني ، تنقل الأمراض المعدية عبر الحدود ، و تأثير التكنولوجيا الحديثة على قيادة الحرب.[1]

عادت أهمية الاستراتيجية مع هجومات 11 سبتمبر 2001 ورد الولايات المتحدة الأمريكية و التعامل مع تحدي جديد هو كيف تكيف الدراسات الاستراتيجية للمفاهيم التقليدية للاستراتيجية في بيئة أمنية مميزة بالعولمة و الثورة المعلوماتية، و التهديد من طرف

الإرهاب، و توسع أسلحة الدمار الشامل و الصراعات الأثنية و الإقليمية.[2]

وفي ظل هيمنة الأحادية القطبية بدا الصعود الصيني ونموه الاقتصادي الكبير يوحي او يفرض تعددية قطبية في العالم وغدت بكين تدعو لاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية وهي عالم متعدد الاقطاب تعد بكين احد اقطابه .وفي دراستنا هذه سنحاول الاقتراب من الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية .

وفي مداخلة قدّمها كاظم نعمة خلال مؤتمر "العرب والصين" ، والموسومة بـ "الوطن العربي في الاستراتيجية الصينية العليا"، يرى الدكتور نعمة ان العلاقات العربية الصينية تقوم على افتراض أساسي مُقتضاه أنّ الصين لم تُطوّر استراتيجية عليا تجاه الوطن العربي إلّا بعد أن شرعت بالظهور قوة كبرى، فبعد التغييرات الجوهرية في البيئة الدولية والإقليمية، نشرت "ورقة السياسة الصينية تجاه الوطن العربي عام 2016"، وبذلك وضعت نهايةً لهذا الجدل، وفي الآن عينه فتحت أبوابًا مشرعةً لجدل مقبل بشأن مضامين هذه العقيدة الاستراتيجية الجديدة. وذهب كاظم نعمة إلى أنّ عدم إعطاء الصين أولوية في استراتيجيتها العليا للوطن العربي حتى وقت قريب؛ ترتّب عليه أنها جاءت غير واضحة وغير متماسكة، تغلب عليها الشمولية وعناوين طروحات صينية خالصة.[3]

---

[1] – وليد ابو حنيفة ، **تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له** المركز الديمقراطي العربي باحث دكتوراه ، جامعة الجزائر–3– كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 16، ديسمبر 2016.

[2] – وليد ابو حنيفة ،مرجع سابق.

[3] – د كاظم نعمة، سلسلة مؤتمرات "**العرب والعالم**"**مؤتمر "العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**"، الدوحة: 21 و22 ماي 2016.

وفي مداخلة اخرى قدّمها 'ديجانج صن' خلال المؤتمر نفسه بعنوان "التواجد العسكري والاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، استهل الباحث مداخلته بالحديث عن رؤية الصين لمنطقة الشرق الأوسط على أنها "سوق" كبيرة، لذا تسللت قوتّها العسكرية إلى المنطقة لحماية مصالحها الاقتصادية الجغرافية، مثل الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري. ويرى الباحث أنّ الصين حتى الآن لا تحتاج إلى قواعد عسكرية قويّة في الشرق الأوسط لتؤثّر في الحكومات المحلية؛ طالما تتيح العلاقات الاقتصادية الثنائية وتبعياتها العسكرية، قناة نفوذ أقوى من القواعد العسكرية. وتشمل العلاقات العسكرية بين الصين والشرق الأوسط وجودًا عسكريًا طويل الأجل مخصّصًا لهذا الغرض.[1]

المطلب السادس : مفهوم الشراكة

يعرف العالم اليوم اتجاها متزايدا نحو تجاوز الولاءات القديمة للوطن او الامة الى ولاءات جديدة ببروز قوى اقليمية ودولية اصبحت تنافس الدولة كالمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي

فالمصالح الاقتصادية اليوم دفعت بالدول الى الاندماج ضمن تكتلات اقليمية لأنه اصبح من الصعب على الدولة وحدها ان تلبي كل حاجاتها الاقتصادية بمفردها مهما كانت قدراتها التكنولوجية ومواردها البشرية دون تعاون مع قوى خارجية لتامين تسويق المنتجات والتبادلات التجارية

"ويمكن القول ان الوضع الجديد اصبح يضم ثلاث مكونات متعايشة ولو بتنافر وهي الدولة القومية التي لاتزال لاعبا اساسيا رغم تراجعها ، السوق العالمية الخارجة عن أي رقابة او سيطرة، الشبكات المنفلتة بشكل كامل أو جزء من قبضة الأجهزة المركزية كالشركات متعددة الجنسيات.[2]

وقد ادت هذه التطورات الدولية الى عدة تحولات مست الجانب التنظيري ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية انطلاقا من محاولات اكاديمية اكثر ملاءمة

---

[1] – ديجانج صن ، سلسلة مؤتمرات "العرب والعالم"مؤتمر "**العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**"، الدوحة : 21 و22 ماي 2016

[2] – السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004 ،ص 18.

للمعطيات الجديدة ومن هنا برزت الحاجة الى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة .

وبرزت اكاديميا محاولات نظرية تدرس ما ستكون عليه الاوضاع الدولية هل تتجه نحو الصراع ام نحو التكامل حيث تم النظر الى ظاهرة الاعتماد المتبادل كوسيلة للحد من ظاهرة الصراع وهو ما ذهب إليه دافيد ميتراني الذي يرى أن التعاون كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، والذي سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة، وبالتالي الدفع نحو التعاون والشراكة في مجالات أخرى .[1]

أن مفهوم الشراكة لم يدخل في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية " نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وقد طرح الرئيس الفرنسي méttirant François مفهوم الشراكة Partenariat في طابعة الاقتصادي في فترة الثمانيات.[2]

كما "عرفت الشراكة على انها طريقة للعمل مع الاخرين والمصممة لتعظيم المنافع من خلال التعاون وتقتضي الشراكة التشارك في الموارد الجهود المخاطر المسؤوليات صنع القرارات والسلطة والمزايا والمساوئ .[3]

ايضا الشراكة علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية أو جانب منها لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.[4]

ويعبر مصطلح "الشراكة" عن العلاقات الصينية العربية اليوم خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي حيث دخلت مرحلة جديدة من التعاون مما يفسح المجال لبناء شراكة استراتيجية حقيقية تساهم في تحقيق التنمية وتقوم على الطاقة والمعرفة وتحويل التكنولوجيا

---

[1] – جيمس دورتي، روبرت بالتيسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (تر:وليد عبد الحي) الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985 ،ص 270.

[2] – جمال عمورة،" **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو–متوسطية**"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر (2005 / 2006 ،(ص 12

[3] – ختيم مريم، **اثر الشراكة الاستراتيجية على الاداء الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية** ، المسيلة: مذكرة لنيل الماجستير، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[4] – قنديل، أماني، **دور الجمعيات الاهلية في تنفيذ الاهداف الإنمائية** .القاهرة جمعية العزيمة الاسلامية ، ص17.

في ظل وجود تطلعات مشتركة لمزيد من الانجازات والتكامل والاتفاق على رفع العلاقات الصينية العربية الى مستوى استراتيجي .[1]

المبحث الثالث : الاطار النظري للدور الصيني في المنطقة العربية

سنتطرق في هذا المبحث الى اهم المقاربات النظرية التي نستطيع من خلالها تفسير العلاقات الصينية العربية و تفسير دور بكين في تنمية المنطقة العربية واعتمدنا في ذلك على النظرية الليبرالية حيث تتماشى السياسة الصينية مع الفكر الليبرالي في شقها الاقتصادي حيث يدعو الليبراليون الى ضرورة الاعتماد المتبادل بين الدول واستخدام مختلف الوسائل لتحقيق التنمية وعلى راسها مقاربة القوة الناعمة واقتراب الاعتماد المتبادل وهما شقي

[1] – د. لحلو بوخاري د. وليد العايب، **نحو شراكة استراتيجية بين الصين والدول العربية** الجزائر: جامعة محمد البشير الابراهيمي ،مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا ، برلين، العدد 01 ، أفريل 2018

الليبرالية اللذين نجحت السياسة الصينية في تطبيقهما حتى اضحى العالم كله يتكلم عن القوة الناعمة الصينية

المطلب الاول : المقاربة الليبرالية:

ترجع الأصول الفكرية اللبرالية إلى الثورة العلمية للقرنين السادس عشر والسابع عشر، وأفكار التنوير بمختلف تياراتها الفكرية، وإلى الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتين أكدتا على مبدأ الحرية والحقوق الإنسانية والتي يرى أنصار هذه النظرية أنها جوهر فكرهم، وقد برزت بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الأولى على يد الرئيس الأمريكي 'وودور ولسون' ومبادئ عصبة الأمم، لكنها سرعان ما تراجعت بنشوب الحرب العالمية الثانية حيث سيطرت النظرية الواقعية التي تعد النظرية الليبرالية البديل التاريخي لها، ورغم بعث الفكر الليبرالي مرة أخرى بإنشاء الأمم المتحدة لكن سرعان ما عادت سياسة القوة ببداية الحرب الباردة، لذلك تعد فترة ما بعد الحرب الباردة الأرضية الصلبة التي استطاع من خلالها الليبراليون تطبيق فرضياتهم على أرض الواقع.[1]

وتقوم هذه النظرية على جملة من المبادئ والقيم والتصورات القائمة على وضع حد للحروب وتدعو الى ضرورة تغيير النظام الدولي القائم على توازن القوى والحرب .وضرورة اعتماد الدبلوماسية غير السرية بين الدول وكذا الاعتماد المتبادل وتقوم هذه النظرية على تصور اساسي مفاده ان هناك امكانية لتطبيق مبادئ العقل والعقلانية في تطويع الطبيعة والمجتمع الدولي في خدمة المصالح الفردية والجماعية وتعرف ايضا بالمثالية . والسياسة الصينية تتماشى مع الفكر الليبرالي من الناحية الاقتصادية وليس من الناحية السياسية.[2]

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة :

وقد انطلقت التعديلات الجديدة للقواعد المنهجية لليبرالية بقوة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين معتمدة بشكل واضح على ميكانيزم التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي، والذي تمثل ببدء دول أوروبا الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام1992م، وانهيار

---

[1] – سميحة زروخي ، **العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون والصراع** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، المسيلة :تخصص استراتيجية وعلاقات دولية ، جامعة محمد بوضياف ، ص19 ص .20

[2]– Tim dounne.LIBralism in..john baylis and steve smithe.**the globalisationof world politics and introductin to international relation**.(oxford..oup.2001(p164.

الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية واتجاهه لتبني القيم الرأسمالية الغربية، وظهور الصين كدولة صاعدة تجتذب الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير جدا، في ظل تنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسية، في الوقت الذي اتضح فيه غياب الاستقطاب الدولي والانتقال من مستوى التفاعل العمودي إلى التفاعل الأفقي.[1]

وينطلق البرادايم التعددي (الليبرالي) من تصوره للسياسة العالمية بناء على افتراضات أساسية حيث الفاعلين غير الدول (actors state nom) وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا، قد تكون في بعض المسائل فاعلا مستقلا، ونفس الشيء بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وعبر الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية. لذا، يعود تزايد الشبكات "عبر – الوطنية" الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى الاتجاه نحو تحقيق ما يسمى "المجتمع المدني العالمي.[2]

بالنسبة للتعددبين (الليبراليين)، الدولة ليست فاعلا وحدويا (actor unitary) . بل الأشخاص والجمعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة.[3]

وضمن هذه الرؤية فأن هناك إقرار بوجود إمكانية للتعاون والتكامل الدولي واستبعاد لفكرة السعي نحو الحرب وتعظيم القوة، والذي أتضح في المرحلة الانتقالية، حيث الإقرار بوجود الأنظمة الدولية والمكاسب المطلقة، وقد أشار Keohane Robert إلى أهمية دور المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدول وضبط الدول لسلوك الأطراف الفاعلة وهو ما شكل رؤية جديدة للأطروحات الليبرالية.

---

[1] – وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظريات العلاقات الدولية المعاصرة**، الاردن : كلية العلوم السياسية ، العدد1 2015 ،ص107.

[2] – vpaul r–viotti and mark v.kawppi **, international relations theory:realism.pluralsm globalism and beyoud** , 3rd, london:allyn abcom, 1999,.p200.

[3]– Miriam Fenduis Elman, **Progress In International Relations Theory**, Appraising The field, cambriidge, 2003, P 161..

كما يؤكد التعدديين أن القوة العسكرية مهمة ولكن ليس هي كل شيء كما يقول الواقعيون والنظام لا يبرز من خلال توازن القوى ولكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات والقوانين المصاغة والمعايير المتفق عليها، والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية. بالنسبة لليبرالية، فإن الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع[1]، فإذا كانت مسائل الأمن مهمة، فإن المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والإيكولوجية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، تبقى هي الأخرى ذات أهمية, فهناك من الليبراليين الذين يركزون دراساتهم على المسائل النقدية، التجارية والطاقوية، بينما يسعى آخرون إلى تناول المسعى الدولي لمعالجة مشكلة السكان والزراعة في بعض أجزاء العالم النامي، ويحاول البعض الآخر التركيز على دراسة سياسة التلوث الدولي وتدهور البيئة.[2]

وقد أدت التغيرات في النظام الدولي في الألفية الثالثة إلى بروز علاقات جديدة فيه، ولعل أهمها حالة الاختراق لما بين الدول وعبرها على صعيد الأفكار ووسائل الاتصال، ويجد "جوزيف ناي" أن حالة الاعتماد المتبادل بين أطرافها نتيجة لتقسيم العمل والتخصصية خلقت مزيدا من التعاون السلمي والتكامل الدولي وانسجام المصالح بين جميع الفاعلين مستبعدا في ذلك فكرة الحرب .استخدام ما يعرف بالقوة الناعمة.[3]

وتركز التعددية (الليبرالية) في دراستها للسياسة العالمية على محورين أساسيين: تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد، الجماعات الصغيرة والمسارات التنظيمية والسياسية البيروقراطية، أما المحور الثاني المتعلق "بالعبر– وطنية" transnationalism ،فهو يتناول مواضيع (مسائل) العصرنة، التكامل والاعتماد المتبادل، المنظومات الدولية وتعددية الأطراف.[4] وهو المحور الذي نفسر في اطاره السياسة الخارجية الصينية في علاقاتها مع العالم الثالث وخاصة المنطقة العربية محل دراستنا.

ومن هذه الزاوية فالطرح الليبرالي ركز على مجموعة من المفاهيم والآليات مثل توفر

---

[1] – وصفي محمد عقيل، مرجع سابق ،ص108.

[2] – وصفي محمد عقيل ، مرجع سابق ،ص107.

[3] – vpaul r–viottiand mark v.kawppi مرجع سابق ص200

[4] – vpaul r–viottiand mark v.kawppi ، مرجع سابق، ص 211.

التوافق الجماعي ، التعاون عبر– وطني من خلال مفهوم التشعب والانتشار لـ "دفيد ميتراني" (التعاون في قطاع ما سوف يؤدي بالحكومات لتوسيع مجال التعاون عبر القطاعات الأخرى، وعملية الاندماج لـ "أرنست هاس" الذي يفترض أنها ستقلل النزاع، ثم الاعتماد المتبادل لـ "ناي وكيوهن" من خلال تعدد الفواعل (مجموعات المصالح والشركات عبر– الوطنية، والمنظمات غير الحكومية. فالليبرالية الجديدة المؤسساتية المعروفة كذلك تحت اسم "التعددية" pluralists تجاوزت مفهوم الدولة– المركز center– state إلى عبر– وطنية من أجل تحقيق الاعتماد المتبادل وتراجع في استقلالية الدولة.[1]

المطلب الثالث : الليبرالية المؤسساتية:

النظرية الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية) غالبا ما يستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة neolibiralism للدلالة على الليبرالية المؤسساتية الجديدة، وفي الممارسة السياسية يطرح مفهوم الليبرالية الجديدة في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية الغربية، وقد تم تطوير الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية) في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تشتمل أيضا على تيارين في حقل العلاقات الدولية يشتركون في الدور المركزي للمؤسسات الدولية وهذين التيارين هما: النظرية النقدية والأمن الجماعي وقد تم تطوير نظرية الليبرالية المؤسساتية في سبعينات وثمانينات القرن العشرين من طرف منظري البرادايم التعددي أمثال روبرت كوهين وجوزيف ناي .[2]

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت "الليبرالية المؤسساتية " هاته الاخيرة تجعل من السلام والتعاون اساس العلاقات الدولية . بحيث ركز كل من هاس ودافيد متيراني على الوظيفية من خلال تركيزهم على التكامل الدولي والاندماج بين الدول. وتؤكد هذه النظرية على اهمية التعاون عبر القومي ودور المؤسسات الدولية والاقليمية وترى ان لها دورا يفوق دور الدول . وترى ان العالم يشهد التعددية الدولية .ونتيجة ظاهرة الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح بين الدول . [3]وهي نفس الفكرة التي تمثل احد مبادئ السياسة الصينية التي تدعو الى التعددية

---

[1] – غضبان مبروك ، **المدخل للعلاقات الدولية** ، ط1: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية ،باتنة: 2005 ،ص 328–329

[2] – وصفي محمد عقيل ، مرجع سابق ص17.

[3] –Tim dounn– ، مرجع سابق 166 ص–170.

القطبية بدلا من الهيمنة الاحادية في العلاقات الدولية والتي تمثلها الولايات المتحدة الامريكية .

ويعتقد منظري الليبرالية ان المزيد من دمج الاقتصاد العالمي هو الامل الافضل للتحرك سريعا نحو عالم انساني حقيقي وان هذا الدمج لهذا الاقتصاد سيكون له الكثير من المحاسن ليس على اقتصاد البلدان الغنية بل ايضا على اقتصاديات البلدان الفقيرة حيث سيساهم ذلك اولا في تسريع نقل التكنولوجيا من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة مما يسرع في وتائر نمو اقتصاديات هذه البلدان وثانيا سيسهم في تدفق رؤوس الاموال من خلال القروض التي تقدمها البلدان الغنية للبلدان الفقيرة في توفير عقود طويلة من الزمن في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية[1] وهذه هي الفكرة الليبرالية التي يفسر في اطارها دور الصين في تحقيق التنمية في العالم الثالث او في المنطقة العربية محل دراستنا هذه .

ولا يزال الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية يحظى بنفوذ كبير، خاصة ما طرحه بعض الباحثين من أن عولمة الأسواق العالمية، وظهور الشبكات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي. وبالرغم من جدة هذه التحولات، إلا أن المنطق الذي تقوم عليه بسيط جدا، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة.[2]

ويعتمد النموذج الليبرالي على مجموعة من المفاهيم في بناء فرضياته وتتمثل في القوة الناعمة والاعتماد المتبادل ..

المطلب الرابع : مقاربة القوة الناعمة .

---

[1] – سمير عبد الرحمان شلاندة ،.**الليبرالية الجديدة في العالم العربي، شهادة الماجستير في الدراسات الدولية** ، كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت ، فلسطين 2008/5/26.

[2] – علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية ،** مصر: مكتبة الاسكندرية ، مركز الدراسات الاستراتيجية 2019 ص29

يسعى المحللون و صناع القرار بالدولة إلى فهم ديناميكيات التغيرات الرئيسة في توزيع القوة بين مختلف الدول، إذ يرى العديد من المحللين أن هناك نوعين من القوة، القوة الصلبة وتتمثل في القوة العسكرية، واخرى اقتصادية، وتستخدم كلاهما للإقناع أو التهديد.[1]

إلا أن جوزيف ناي يرى أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة هذه القوى، إذ بات بإمكان الدولة أن تنال النتائج التي تريدها، لأن الدول الأخرى تريد إتباعها، أن تعجب بقيمها وعادتها او العرف السائد بها لتصبح تتشبه بها وتطمح بالوصول إلى مستوى رخائها. هذه القوة تجعل من الآخرين أن يريدوا ما تريده أنت ! وتكون مصاحبة بموارد القوة الغير مادية، كالثقافة–الإيديولوجية– المؤسسات– هذه القوة يعرفها جوزيف ناي بـ"القوة الناعمة".[2]

وتقلل المدرسة الليبرالية من أهمية القوة – بالمعنى المادي الواقعي –وتعتبر أن العديد من الظواهر والنواتج المهمة في العلاقات الدولية لا تجد تفسيرها في القوة فقط، وإنما يمكن فهمها على نحو أفضل بالرجوع إلى تأثير الديمقراطية والترتيبات المؤسسية الداخلية وطبيعة شبكة المصالح المحلية داخل الدول والقيم الليبرالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل والمؤسسات الدولية.

يعرف جوزيف ناي القوة الناعمة بالقدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب والاقناع بدل الاكراه والعنف او المواجهة والتهديد .وبالتالي جعل الاخرين يريدون ما تريد ويسعون في نفس الخط الذي تسعى اليه .فحسب ناي القوة الناعمة لأي بلد هي ترتبط بثلاث مصادر وهي الثقافة وجاذبيتها بالنسبة للأخرين ،القيم السياسية عندما تغري العالم الخارجي وتجذبه، السياسة الخارجية عندما ينظر لها على انها شرعية بالإضافة على انها القدرة على الاستمالة للمنظمات الدولية.[3]

وقد اصبح مفهوم القوة الناعمة مفهوما شائعا في الكتابات الاكاديمية والاعلام العام ، واصبح هذا المفهوم يشار به الى سياسة الصين في العالم بالخصوص حيث اضحى هذا المفهوم من اكثر المفاهيم تداولا من قبل القادة الصينيين فبكين طبقت هذا المفهوم وبنجاح

---

[1] – محمد فرج أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007 ص318

[2] – محاضرات د.حمشي محمد ،**النظرية الليبرالية ، مقياس نظرية العلاقات الدولية** ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

[3] – MingjiangLi.Soft power **Chinas Emerging strategy in international politic** NEW YORK Rowmand littlefield publiquehers.2009 pp01-08S

حتى اضحى العالم كله يتكلم عن القوة الناعمة الصينية .كما اكد قادة الصين في العديد من المناسبات على اهمية القوة الناعمة مثل الثقافة والاعجاب بالسياسة الصينية وانه صار لزاما على بكين قوة ناعمة صينية ثقافية من شانها تلبية حاجات الصين المحلية وكذا المنافسة الدولية

ومن علامات ازدياد الاهتمام بالقوة الناعمة الصينية كتاب الذي الفه "كيفين رويد" بعنوان "الهجوم الجذاب" في اشارة الى خطورة الصعود الصيني والسياسة الصينية في العالم كما قامت مصلحة الابحاث التابعة للكونغرس بتقديم دراسات حول القوة الناعمة الصينية سنة 2008 مما يدل على اهتمام القادة الامريكيين بالقوة الناعمة الصينية .

وقد وجهت عدة انتقادات للقوة الناعمة وفقا لرؤية جوزيف ناي منها الذي يقول انه قد يمكن لمصادر القوة الخشنة ان تكون هي نفسها مصادر القوة الناعمة فالثقافة والقيم وجاذبية السلطة والسياسة الخارجية ليست دائما مكونات القوة الناعمة والا ما تفسير كتاب "صدام الحضارات" للكاتب صامويل هنتنغتون ففي الكثير من الظروف تكون الثقافة والفكر سبب للصراع والعداء .فالثقافة التي غالبا ما ينظر اليها الاساس الذي تقوم عليها القوة الناعمة قد تكون سببا لتوتر العلاقات بين الدول .فرغم ان ثقافة الولايات المتحدة غزت العالم وكذلك منتجاتها لكن هذا التأييد لم يجلب لها التأييد والحب فالعالم ينظر الى هذه الثقافة بنظرة الحقد والكره.[1]

كذلك من بين الانتقادات الموجهة الى ناي هي ان مصادر القوة الناعمة الخشنة او الصلبة يمكن ان تكون ايضا مصادر القوة الناعمة اذا ما تم استخدامها لأنشطة حفظ السلام الدولي او لأغراض انسانية مثل الاغاثة في حالة الكوارث. وتبقى الثقافة والفكر والقيم الاساس الذي تقوم عليه القوة الناعمة لكن ليست هي وحدها المميز والاداة للقوة الناعمة فهناك عوامل اخرى مثل مصادر القوة الخشنة اذا ما استخدمت لأغراض انسانية بدل التدمير والعنف. بالإضافة الى الادب والفن الذي يلعب دورا مهما في توطيد العلاقات والجذب [2]

---

[1] – د–قروش محمد ، **دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي**" 2001–2017" المانيا : مجموعة من المؤلفين ، ط1، الاولى 2018 .

[2] – قروش محمد اسماء عبد الصادوق ، **الاطار النظري لدوور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية** ، مؤلف جماعي ، دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي" 2001–2017"، المانيا ، ط1، 2018 ص23

وهناك مفهوم يجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة او الخشنة والمتمثل القوة الذكية بحيث يجمع هذا المفهوم بين القوة الصلبة والمتمثلة العامل العسكري والتهديدات المباشرة ويجمع ايضا بين مفهوم القوة الناعمة التي تركز على الجذب والاغراء .باستخدام وسائل سلمية مثل الثقافة الايديولوجية الدبلوماسية والاقتصاد ويمكن ان يلاحظ وهو يوظف بوضوح من قبل الولايات المتحدة الامريكية في الآونة الاخيرة بعد فشل سياستها السابقة التي كانت تعتمد على مفهوم القوة الصلبة المباشرة .[1]

المطلب الخامس :اقتراب الاعتماد المتبادل

الاعتماد المتبادل هو الحالة التي تسود العلاقة بين طرفين متعاقدين أو أكثر، حيث تكون تكاليف فسخ بالنسبة لكلا الطرفين. وبشكل أدق: يعني الاعتماد لعلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا Depedence الحالة التي تتم فيها ممارسة التأثير من قبل قوة خارجية، ومنه الاعتماد المتبادل هو الاعتماد المشترك والتبادلي، في السياسات العالمية يشير هذا المصطلح إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة. يرتبط هذا المفهوم اكثر باجملال الإقتصادي والمالي، والذي يزاد مباشرة مع حدوث التصنيع والتحديث، ومن هنا تنشأ تغذية رجعية Back-Feed بين بعض الاهداف التجارية، التي هي مطلب كل الدول الأعضاء.[2]

وتعتبر نظرية الاعتماد المتبادل من اكثر النظريات تفسيرا للسلوك الصيني في العالم وتجاه المنطقة العربية بصفة خاصة .وتعتبر ظاهرة الاعتماد المتبادل من الخصائص التي يتميز بها النظام الدولي المعاصر .وهذه الحالة هي نتيجة للتطور التقني والتقدم وفي وسائل النقل والاتصالات .بحيث ادت هذه الاخيرة الى خلق ميل كبير لدى الوحدات المشكلة للنظام الدولي في اشباع الحاجات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها من خلال خلق منظومة من التعاون بين الدول .فأضحى اعتماد الدول بعضها على بعض ينمو شيئا فشيئا .فالاعتماد المتبادل يؤدي ايضا من ناحية اخرى الى التعرض او زيادة خطر الصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي .فذلك يعني ان مستوى الاداء الاقتصادي في أي بلد من البلدان

[1] – قروش محمد اسماء عبد الصادوق.المرجع نفسه.

[2] – محاضرات د.حمشي محمد، **النظرية الليبرالية** مقياس نظرية العلاقات الدولية ،ام البواقي جامعة العربي بن مهيدي ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

لا يتوقف على ما يحدث داخليا وانما ايضا على ما يحدث في بلدان اخرى تربطه بها شبكة من العلاقات التجارية والمالية .كما يمكن ان يكون له اثار ايجابية من خلال زيادة معدلات النمو او رفع مستوى العمالة او تحفيض معدلات التضخم. فالاعتماد المتبادل هو عبارة عن الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول المختلفة وهو احسن طريقة لتحقيق السلام بين وحدات النظام الدولي .

المبحث الرابع : المبادئ العامة للسياسة الصينية

لابد ان الصين التي انتقلت من دولة متخلفة وضعيفة وتعاني من المجاعات، إلى دولة تمثل الاقتصاد الثاني في العالم .قد انطلقت في ذلك من بناء داخلي صلب وقوي يمكنها من الولوج الى العالم الخارجي لتبني ادوار دولية في التعاون وسنستعرض في البداية المقومات الرئيسة للانطلاق الصيني وعوامل التي مكنت الصين من الوصول الى قوة يعول عليها باقي الدول النامية لتحقيق التنمية ثم ننتقل للحديث عن اهم المبادئ السياسة الخارجة الصينية

التي جذبت الدول النامية وخاصة العربية منها الى الشراكة مع بكين ومكنت الصين من المساهمة في تحقيق التنمية في المنطقة العربية وتامين احتياجاتها النفطية من المنطقة.

- **المقومات الداخلية للانطلاق الصيني نحو العالم**

يمكن تلخيص مقومات الانطلاق الصيني حسب الدكتور محمد نعمان جلال في خمس نقاط

الأول: وجود إيديولوجية واضحة تقوم على المواطنة والمساواة التامة بين الأفراد، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو أي اعتبارات أخرى سوى الولاء للوطن والإيمان بالفكر الجديد؛ الثاني: وجود زعيم قوي يستند لسلطة شعبية، وفكر متطور يرفض الجمود بما في ذلك الفلسفة الماركسية الأم، وبما في ذلك الفكر والممارسة السوفيتية السابقة، ويسعى لتطوير فكر جديد وممارسة جديدة تعتمد على خصائص الصين وتراثها وحضارتها وتطلعاتها؛ الثالث: الكوادر الحزبية التي تؤمن بالعمل فقط، ولا تسعى لمغانم شخصية، أو مناصب أو طموحات، ويتم التخلص من الكوادر الفاسدة بصورة سريعة وفورية، ومعاقبة كل من يرتكب فساداً أو انحرافاً بغض النظر عن مكانته الحزبية؛ الرابع: بناء قوة عسكرية تعتمد على العلوم الحديثة والتكنولوجيا، ولها دورها في النظام السياسي، ولها امتيازاتها، ولا يسمح لأحد بالمساس بها باعتبارها عُدة الوطن وقوته الضاربة ضد أعدائه؛ الخامس: مبدأ سيادة القانون الذي يطبق على الجميع بلا استثناء، وعلى الكوادر الحزبية قبل غيرها، لأنهم يجب أن يكونوا قدوة، ووجود شرطة قوية تقوم بتنفيذه.وهكذا، استطاعت الصين أن تنطلق وتصبح قوة يحسب لها حساب في موازين العالم المعاصر[1]

هذه القوة ما فتأت تسعى الى توسيع مجالها الى العالم الخارجي الذي جذبه النجاح الصيني ومبادئ السياسة الخارجية الصينية التي جاءت في شكل نموذج مختلف تماما عن النموذج الغربي في طرحه وممارساته واهدافه ونتائجه وحتى تاريخ الصين مع المنطقة العربية مقارنة بالعالم الغربي .

- **المبادئ الصينية الخمسة للتعايش السلمي**

[1] – د. محمد نعمان جلال، **الصين ومقومات النهضة** ، سفير مصر الأسبق لدى الصين، عضو مجلس إدارة مؤسسة كونفوشيوس الدولية، عضو المنتدى الدولي لدارسي الشؤون الصينية بأكاديمية شانغهاي للعلوم الاجتماعية، وعضو منتدى بكين العالمي للثقافة.

كانت الصين قد طرحت عام 1954 مع الهند وميانمار المبادئ الخمسة للتعايش السلمي: وهي الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. لقد كان ذلك عملا عظيما في تاريخ العلاقات الدولية، ورغم مرور اكثر من 6 عقود على طرح هذه المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر باندونغ عام 1955.فانها لاتزال تمثل النهج السياسي او المرجع الذي تحتكم اليه بكين في علاقاتها الدولية . وفي ما يلي نتعرض لاهم المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية التي مكنت الصين من منافسة الوجود الغربي في المنطقة العربية

المطلب الاول : ترسيخ قيم المساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة

ففي مقابل الاستفادة من القدرات الاقتصادية للدول الأخرى تقدم الصين مساعدات اقتصادية ملموسة، وتلغي بعض ديون الدول الفقيرة، كما تلغي التعريفة الجمركية على أنواع كثيرة من المنتجات المصدرة، وتقوم بتدريب موظفين في مختلف التخصصات.

تنتهج الصين مبدا الانفتاح الشامل الابعاد على المحيط الخارجي واجراء التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والتواصل العلمي والثقافي على نطاق واسع مع بلدان ومناطق العالم على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة لتدعيم وتحقيق الرخاء المشترك وهذه المصالح لا تحتمل الانتهاك او التهاون .[1]

فقد انطلقت السياسة الخارجية الصينية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة في رؤيتها للتطورات العالمية استنادا إلى تحليل موضوعي لحقائق الواقع السياسي الإقليمي والعالمي فادركت الصين، ان عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف عن ظروف الحرب الباردة من حيث علاقات القوة والمصالح الاستراتيجية لاسيما بين القوى الكبرى في العالم، وأن عالم اليوم يقوم على المنافسة بين أطرافه ولاسيما في الجانب الاقتصادي.[2]

[1] – سعيداني علاء الدين، **السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية ..الجزائر نموذجا** ،المسيلة : ماستر اكاديمي جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص20 2019

[2] – د. سليم كاطع علي ، "**الدبلوماسية الصينية الجديدة ومتطلبات الأمن القومي**، "مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية الجديدة ومتطلبات الأمن القومي، قضايا دولية 24 اوت 2017.

المتغير الاقتصادي أصبح له دوراً بارزاً في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، لاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، ، ومن هنا برز العامل الاقتصادي في الساحة الدولية كأساس مهم لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .لقد انطلقت الصين في سياستها الخارجية من قناعة مفادها: إن طبيعة المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة فرضت بروز اهتمامات جديدة في النظام الدولي، تمثلت في دعم القاعدة الاقتصادية.[1]

والتكنولوجية، مما أدى إلى ظهور مفهوم الاعتماد المتبادل والترابط بين الدول، ليصبح هذا الترابط مقوماً من مقومات القوة التي لم تكن موجودة في حسابات القوة التقليدية. وإحدى الخصائص التي تتميز بها النظرة الصينية الى عالم اليوم هو كونه عالم تتشابك فيه المصالح وتتنوع فيه الحاجات، وتتداخل إلى درجة أوجدت نوعاً من الاستحالة في أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين. فضلاً عن ذلك، فأن طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت لا تتوافق مع نموذج النزاعات بين الدول، انطلاقا من أن التطورات المرتبطة بالثورة الصناعية، وتزايد التبادل العالمي قد ساهم في إنشاء شبكة متشعبة من الترابط المتبادل بين مختلف الدول، كما فرض مهام اجتماعية واقتصادية جديدة على الدولة، التي اتضح أنها غير قادرة بمفردها على تلبية هذه المتطلبات الجديدة. وهو ما جعل علاقات المشاركة والتعاون في تحمل والمسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع تتم عبر التعاون بصيغة توزيع المصالح وليس بصيغة علاقات عدوانية كما كانت خلال حقبة الحرب الباردة. وهو ما تجسده العلاقات الصينية العربية. كما ان سياسة الصين الانفتاحية على العالم الخارجية تتطلب مزيدا من التعاون مع الدول الغربية كما دعمت علاقاتها ببلدان العالم الثالث وبناء علاقات تعاون مع الكثير من الدول النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية كما اتبعت سياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة فاستأنفت علاقاتها مع إندونيسيا ودعمت علاقتها بسنغافورة وبروناي بالإضافة الى تطبيع العلاقات مع فيتنام والفلبين واقامة علاقات طيبة مع

[1] – د. سليم كاطع علي ، **مرجع سابق.**

باكستان والهند كما عملت على تعزيز علاقاتها بالكوريتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا والجمهوريات الجديدة والبلدان العربية والكيان الاسرائيلي .[1]

كما انطلقت السياسة الخارجية الصينية في علاقاتها الخارجية من أن الصين تمثل نمطاً مختلفاً ومستقلاً عن القوى الكبرى الأخرى في المحيط الدولي، من خلال التركيز على أنها دولة نامية تتفهم احتياجات الدول من الناحية التنموية والاقتصادية، فضلاً عن كونها مؤهلة للدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية.

كما أكدت الصين على أن سياستها تجاه مختلف القضايا العالمية تختلف عن توجهات السياسة الأمريكية، والتي تعتمد أسلوب (العصا والجزرة)، بخلاف الصين التي تعتمد شعار (تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

لقد اصبحت الصين أكثر تطورا مما زاد حاجتها إلى تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى، وبحاجة أكثر إلى بيئة دولية سلمية ومستقرة. كما أن التعاون من أجل المصلحة والتنمية المشتركة، هي أكبر وأعمق تجربة في العلاقات الخارجية الصينية منذ ثلاث عقود من الإصلاح والانفتاح، وهو أعظم سلاح لنجاح الصين.

تنتهج استراتيجية الصين سياسة الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، وتحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة لجعل كعكة المصالح المشتركة أكبر وأفضل بدلا من توتير العلاقات مع الجيران وكسب المصالح على حساب الآخرين.

وفي هذا السياق يشدد المسؤولون الصينيون في العديد من المناسبات على «أهمية التنمية والاستقرار والتضامن من أجل صيانة المصالح الأساسية وطويلة المدى للدول العربية»، وعلى «أن الصين ستقف إلى جانب الدول العربية في عمليات تنميتها وضمان استقرارها وتضامنها».

وأوضح وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال زيارة للجزائر أواخر عام 2013 أن الصين «ترغب في تعزيز التعاون العملي مع البلدان العربية في شتى المجالات، بما يعود على الشعوب العربية بمزيد من المنافع التي ستثمر عن إنجازات هذا التعاون، وتعارض أي عمل يضر بكرامة الأمة العربية بحجة حماية حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب، وترغب في

[1] – خالد دياب محمد مصالح ، **جمهورية الصين الشعبية واهدافها في المنطقة الشرق الاوسط** الرياض: كلية الدفاع الوطني بحث اجازة زمالة الدورة 2013 ص 42 –58

تعزيز التنسيق والتعاون مع الجانب العربي بشأن القضايا الهامة، للحفاظ بشكل أفضل على مصالح الجانبين الصيني والعربي وسائر الدول النامية»[1].

وها هي الصين اليوم شريك في الاستثمارات والمبادلات الاقتصادية والمبادرات السياسية وخطط التعاون الثقافي والتعليمية والتنموية.

يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني اقوى اقتصاد في العالم .ولدى الصين اسرع معدل للنمو الاقتصادي بعد الولايات المتحدة الامريكية وهي من الاقتصاديات الصاعدة الواعدة . بفضل السوق الاستهلاكية التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ عام 1979 والخروج من "الاقتصاد الموجه" الى "اقتصاد السوق الاشتراكي "" الذي يزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص وهو ما يعرف في الصين ب"سياسة المشي على ساقين" والتدرج في ادخال الاصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة "عبور النهر عبر تحسس مواقع الاحجار بالقدمين "وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي واعطته الاولوية في سياستها الداخلية والخارجية .ذلك ان حسن الاداء الاقتصادي الصيني يعطيها الثقة بالنفس والقدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي .هذه الرؤية الايجابية انعكست في سياسات الصين الخارجية في الفترة الاخيرة .[2]

وترمي هذه السياسات الصينية الى ثلاثة اهداف ..الهدف الاول هو تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث فمنذ تبني برنامج الاصلاح الاقتصادي سنة 1978 بدات الصين في التاكيد على ان التنمية الاقتصادية هدف رئيسي للسياسة الخارجية وفي فترة ما بعد الحرب الباردة اعطت الصين اولوية لهذا الهدف اكثر من قبل .[3]ومن هنا ركزت على تدعيم العلاقات مع المناطق الحيوية في العالم .وخاصة المنطقة العربية محل الدراسة .

الهدف الثاني هو البناء العسكري للمحافظة على السيادة الاستقلال .ورغم ان هذا الهدف موجود منذ قيام جمهورية الصين الشعبية .فان القوة الاقتصادية جعلت من اليسير تحديث القوة العسكرية في السنوات الاخيرة .

---

[1] – **يكين من قوة إقليمية إلى نفوذ دولي السياسة الصينية والعالم العربي:** توجهات ومصالح ، لندن: الشرق الأوسط 15 مارس 2014 https://aawsat.com/home/article/56181

[2] – محمد السيد سليم ، **اسيا والتحولات العالمية** ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الاسيوية 1998.ص130

[3] – ا. محمد اليوسفي، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي** ،المانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية 2017

الهدف الثالث هو تدعيم وضعها القومي بتحسين وتنويع علاقاتها الخارجية .فبعد انتهاء الحرب الباردة حاولت الصين تحسين علاقاتها مع الدول التي كانت علاقاتها معها عدائية والتقارب مع روسيا والاتحاد الاوروبي ودول الشرق الاوسط .ان كل هذه الاهداف الكبرى للسياسة الخارجية الصينية اساسها العامل الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني :عدم التدخل في شؤون الدول:

من بين اهم المبادئ التي ساعدت الصين على منافسة القوى الكبرى في النفوذ في المناطق الحيوية في العالم لاسيما المنطقة العربية هو مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول خلافا لبعض الدول الغربية التي استخدمت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والارهاب ذريعة او حجة للتدخل السياسي وحتى العسكري في بعض البلدان على غرار التدخل الامريكي في أفغانستان والعراق

ويقتضي هذا المبدأ من وجهة نظر الساسة الصينيين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مهما كانت المبررات، إذ أكد القادة الصينيون في هذا الإطار أن مسألة حقوق الإنسان هي مسألة نسبية، ويجب أن يسمح لكل بلد بممارستها حسب تعريفهم الخاص بهم، وظروفهم الاجتماعية والثقافية السائدة. فضلاً عن معارضة الصين فرض أي دولة، وبأي شكل من الأشكال لنظامها السياسي وأيديولوجيتها على الدول الأخرى. "لكن البعض يرى ان قضية تايوان كانت تخالف المبادئ التي تقر بها الصين نظرا لان القضية تمس وحدة الصين ومصالحها وسيادتها وتلمس قضية شعب بلغ تعداده المليار وثلاثمائة مليةن صيني والمبدأ الاساسي الذي استخدمته الصين في هذه القضية هو اعادة التوحيد السلمي وعدم السماح لتايوان بالانفصال عن الصين واستخدمت القوة ضد الانفصاليين الذين اشعلوا قتيل هذه الازمة.[2]

ومن خلال هذا المبدأ فبكين لا تهدف إلى إقامة تحالفات أو مواجهة عسكرية أو استهداف لأي من الدول، بخلاف السياسة الأمريكية المتبعة في العالم. وبهذا فقد انتقدت الصين السياسة الأمريكية الرامية إلى نشر الديمقراطية والحكم الرشيد في العالم وفقاً للنموذج الأمريكي، ودعت بدلاً من ذلك إلى ضرورة الحفاظ على الحقوق الثقافية والاقتصادية

[1] – محمد اليوسفي المرجع نفسه

[2] – كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في اسيا** ،اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس: ط1997ص45.

الخاصة بالشعوب، والتي تسمح للدول أو الحكومات بالسير وفقاً للمنهج الخاص منها، والذي يخدم متطلبات التنمية في مجتمعاتها، وإلى احترام سيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

"ويمثل هذا المبدأ رغبة الصين في تجنب الخلافات في المنطقة العربية ككل وتحتفظ الصين بمكانة فريدة بوصفها القوة الخارجية التي تحافظ على علاقات جيدة مع بلدان الشرق الاوسط كافة وتفضل بكين عدم المخاطرة بهذا الوضع عن طريق الاعلان عن مواقف سياسية محددة او استراتيجية اقليمية واضحة .فقد يؤدي ذلك الى معاداة دولة او اكثر او ابعادها وهذا امر تأبى الصين القيام به".[1]

وحرصت الصين على ان لا ينظر اليها وكأنها تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية لدول الشرق الاوسط او انها تتخذ مواقف واضحة جدا بشان مسائل اقليمية مثيرة للخلافات اذ لم تتدخل على سبيل المثال في عملية السلام ضد "الدولة الاسلامية في العراق وسوريا "داعش.[2]

- **الربيع العربي والموقف الصيني :**

اقتضى السلوك البراغماتي للسياسة الخارجية الصينية الصمت حيال احداث العالم العربي بداية واعرضت عن الاعتراف بان هذه الاحداث ثورات وهي تقف مع النظم ما دامت في السلطة ثم تنسحب عنها الى تأييد المعارضة والتوافق معها حين تنتقل هذه المعارضة الى السلطة ثم تنسحب عنها الى تأييد المعارضة والتوافق معها حين تنتقل هذه المعارضة الى السلطة..[3]

اليوم لا يحكم علاقات الصين بدول العالم منطق الثورة بل منطق الدولة، ولا تسير بموجب الشعارات الراديكالية بل بواقعية المصالح المشتركة. فقد احجمت الصين عن التفاعل مع«الربيع العربي» على أساس أنه «ثورات». وفي دراسات صينية عدة ترجم بعضها إلى العربية، يلاحظ أن بكين اتخذت مواقف أكثر تحفظا إزاء ما حدث في دول «الربيع العربي»

---

[1] – اندرو سكوبيل عليرزا نادر Alirsa nader –Andrew scobell ، **الصين في الشرق الاوسط، التنين الحذر**:دار النشر والطبع مؤسسة راند –2016 www.rand.org/t/rr/1229

[2] – اندرو سكوبيل .عليرزا نادر .Alirsa nader –Andrew Scobell.مرجع سابق

[3] – د. فريدة العلمي ،**السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية** ، جامعة باتنة ،العدد التاسع ا،لمجلد الثاني 2018، ص207.

حتى من بعض الدول الغربية. ففي حين أبدت معظم الدول الغربية حماسة شديدة في إطلاق كلمة «ثورة» على التغيرات التي حصلت، وتسابقت على منحها ألقابا، كـ«ثورة الياسمين» في تونس – مثلا –، نجد أن المحللين الصينيين، ومثلهم السلطات الصينية، مالوا إلى التحفظ والتحرك المدروس الصامت غالبا. بل في حال سوريا، كما هو معروف وقفت بكين مع موسكو ضد الانتفاضة الشعبية التي استهدفت التخلص من نظام بشار الأسد، وفي هذا دلالة كبيرة على النقلة النوعية في التعامل الصيني على المستويين العربي والدولي من الشعارات والمثاليات الثورية باتجاه المصالح المدروسة بهدوء في ضوء الربح والخسارة. وعلى الصعيد الأكاديمي، بعكس الباحثين الغربيين والعرب، فإن معظم الباحثين الصينيين امتنعوا عن استعمال مصطلحات كـ«الثورة» و«الربيع العربي» مفضّلين عليها مفردات من نوع «الاضطرابات» و«التغييرات».[1]

وقد فسر الموقع الصيني حيال احداث الربيع العربي في بدايته بانه خشية انتقال عدوى هذه الاحداث الى الصين وهي مهيأة لها بحكم استمرار تسلط الحزب الشيوعي الصيني على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .وخنق الحريات والفساد واسع النطاق وسوء توزيع الثروة الدخل وهو التفسير الذي تعزز في الاجراءات التي نفذتها الحكومة الصينية على مستوى حظر مواد الانترنت مثل عبارة زهرة الياسمين رمز الثورة التونسية و مصر ولكن حين نجحت المعارضة في تونس ومصر سعت الصين الى تحسين صورتها لديهما فمنحت تونس هبة مالية بقيمة 40 مليون يوان واستقبل اتحاد الصناعات المصري وفدا صينيا يضم ممثلين عن الشركات والمؤسسات التمويلية لإبداء الرغبة في التعاون في المجالات الاقتصادية بين البلدين .[2]

في ليبيا دعت جامعة الدول العربية بدعم قوي من مجلس التعاون الخليجي الى قرارات الامم المتحدة وتحرك منظمة حلف شمال الاطلسي التي اطاحت في نهاية المطاف بمعمر القذافي ، دعمت الصين العقوبات المفروضة في قرار مجلس الامن رقم 1970 ولكن امتنعت عن

---

[1] – **السياسة الصينية والعالم العربي، توجهات ومصالح : بكين من قوة إقليمية إلى نفوذ دولي** ، لندن: الشرق الأوسط ، 15 مارس 2014. https://aawsat.com/home/article/5618

[2] – د. فريدة العلمي **السياسة الصينية في الشرق الاووسط بعد الثورات العربية** جامعة باتنة العدد التاسع المجلد الثاني 2018 ص208

دعم قرار مجلس الامن رقم 1973 ادى بهذا الاخير الى السماح لقوات الحلف الاطلسي مع المساهمات المتأتية من قطر والامارات العربية المتحدة .بدعم المتمردين الذين قاتلوا ضد القذافي لكن الصين حاولت المراهنة على الطرفين من ناحية كانت تدعم الوضع الراهن وعروض مناصرة القذافي في شهر جويلية 2011 ومن ناحية اخرى كانت ترحب بخصوم القذافي.[1]

وفي دراسة عرضتها الدكتورة نادية حلمي («السياسة الدولية» – مؤسسة «الأهرام» – القاهرة) لبحث أعدّه الباحث الصيني لي وي تيان، حول السياسة الخارجية الصينية حيال الشرق الأوسط، قدّم في مؤتمر بحثي نظم في مدينة شانغهاي عام 2012 حول «التحولات السياسية والدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط». وفي هذا البحث يركز الباحث الصيني على أن «اندلاع الاضطرابات في المنطقة وإسقاط أنظمة استبدادية ظلت لعقود طويلة، يعمل على إعادة تشكيل الأدوار الإقليمية في المنطقة». وبالتالي، يرى أن على الصين مواجهة الوضع الجديد في منطقة الشرق الأوسط، بالعمل على «تطوير دبلوماسيتها إزاء التغيرات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، والتركيز على المستقبل، وأخذ زمام المبادرة لخلق بيئة مواتية لتعزيز النفوذ السياسي للصين في منطقة الشرق الأوسط».

وفي أواخر عام 2013، تطرّق وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال زيارة للجزائر إلى السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية في ظل الوضع الجديد، خلال مؤتمر صحافي قال فيه «إن الصين تنظر إلى علاقاتها مع الدول العربية وتسعى إلى تعزيزها من منظور استراتيجي وطويل المدى». وأردف أنه «في ظل الوضع الجديد – أي تغييرات (الربيع العربي) – يمكن تلخيص السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية بـ(أربعة تأييدات): أولا، تأييد الدول العربية بثبات في سلوك الطريق الذي اختارته بأنفسها، وثانيا تأييد الدول العربية في حل القضايا الساخنة بالوسائل السياسية، وثالثا تأييد الدول العربية في التعاون وتحقيق التنمية المشتركة مع الصين، ورابعا تأييد الدول العربية في حماية حقوقها ومصالحها الشرعية».

[1] – **السياسة الصينية والعالم العربي، توجهات ومصالح : بكين من قوة إقليمية إلى نفوذ دولي** ، لندن: الشرق الأوسط ، 15 مارس 2014. https://aawsat.com/home/article/5618

باحث آخر تناول وضع الصين على المسرح الدولي، ولا سيما في ظل متغيرات الشرق الأوسط هو الدكتور كيري براون، من جامعة سيدني في أستراليا، الذي لاحظ أنه بينما كان الأمريكيون والفرنسيون والبريطانيون يدفعون باتجاه التدخل العسكري في سوريا، وبينما كان الروس يعرقلون جهودهم باستمرار، كانت الصين تقف إلى الخلف من دون أن تقول الكثير. وحسب رأي براون الصينيون في هذا، إنما كانوا يتبعون سياسة اعتمدوها منذ أمد بعيد «فلأكثر من نصف قرن كانت السمة الأساسية التي صبغت السياسة الخارجية التي اتبعتها جمهورية الصين الشعبية تتلخص في مبادئ تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادة هذه الدول ورفض الاعتداء والتعايش السلمي.. كانت هذه هي المبادئ التي وضعها رئيس الوزراء الصيني الشهير شو أن لاي في مؤتمر باندونغ (الأفرو آسيوي) الذي شهد انبثاق «حركة عدم الانحياز» عام 1955.[1]

ولكن في العقود الستة الماضية، لم تلتزم الصين حرفيا بتلك المبادئ في كل الأحوال والمناسبات، مع أنها بالمقابل لم تحد أبدا عن إبداء تأييدها اللفظي لها. ففي أواخر عهد الزعيم ماو تسي تونغ دعمت الصين الكثير من الحركات التحررية في العالم النامي، وعام 1979، تدخلت تدخلا عسكريا فعليا في فيتنام. كما خاضت بين عامي 1949 و1978 حروبا مع الهند وروسيا وأمريكا في كوريا.

ويتابع الدكتور براون قوله إن القادة الصينيين ما زالوا متمسكين قدر ما يستطيعون بمبادئ التعايش السلمي وتحاشي التدخل التي أرسى أسسها تشو إن لاي. وعلى الرغم من التغييرات الكبيرة التي شهدها العالم فإن هذه المبادئ تخدم مصالح الصين لأنها تجنبها الانخراط في مواقف قد تبدّد قدراتها وتجنبها خطر أن تحشر في زاوية ينظر إليها فيها على أنها عدو للولايات المتحدة وباقي العالم المتطور، كما تسمح لها بمواصلة التركيز على مهمات التنمية الداخلية الكبرى التي ما زالت تواجهها.

ثم يقول «ولكن إصرار الصين على الامتناع عن اتخاذ مواقف حاسمة في قضايا السياسة الخارجية الصعبة وفي تجنب المشكلات المستعصية والمعقدة أصبح صعب المنال، وهو ما أشار إليه أخيرا موقفها من الأزمة السورية. فكان واضحا أن الدول الأكثر تأييدا في الظروف

[1] – **السياسة الصينية والعالم العربي، توجهات ومصالح : بكين من قوة إقليمية إلى نفوذ دولي** ، لندن: الشرق الأوسط ، 15 مارس 2014. https://aawsat.com/home/article/5618

الاعتيادية لما يسمى بـ(مبدأ التدخل الإنساني)، كبريطانيا والأهم منها الولايات المتحدة، قد واجهت قيودا في الحالة السورية بسبب نفور شعوبها من الانخراط في حروب جديدة ومن عجزها في ظل الأزمة المالية المستمرة على تمويل هذه المغامرات المكلفة».

ويتابع «ولكن عجز الدول الغربية عن التدخل لا يعني أن المشكلة ستحل نفسها بنفسها أو أنها ستختفي بقدرة قادر. فالتزام الصين بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي تحرم استخدام الأسلحة الكيماوية لا يقل عن التزام أي من الدول الكبرى الأخرى». ويختتم كلامه بالقول «إن النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي الذي تتمتع به الصين كبير جدا ولا يمكن تجاهله، ومن المفروغ منه تقريبا أن تجد الصين نفسها مجبرة في السنوات المقبلة على اتخاذ مواقف حاسمة في قضايا كانت في الماضي تتجنبها بوصفها تقع خارج نطاق منطقة نفوذها وبالنتيجة خارج نطاق اهتماماتها. فقوة الصين الاقتصادية في عالم اليوم تعني أن قوتها السياسية والدبلوماسية أصبحت من القوى الجديدة الأكثر تأثيرا في الشؤون الدولية».[1]

وشرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبدا عدم التدخل ايضا في علاقات بلاده بأفريقيا وكل الدول العربية في القارة خلال الجلسة الافتتاحية لقمة بكين 2018 لمنتدي التعاون الصيني الإفريقي، شرح شي بشكل كامل السياسات والمبادئ الجديدة لعلاقات الصين نحو إفريقيا وأعلن عن الحملات والإجراءات الجديدة للتعاون الملموس بين الجانبين ورفع علاقات شراكة التعاون الاستراتيجية الشاملة بين الصين وإفريقيا إلى مستوى تاريخي جديد.[2]

وفي بداية خطابه، أكد الرئيس شي على مبادئ "اللاءات الخمسة" التي لاقت قبولا كبيرا لدى الحاضرين الأفارقة للقمة، حيث قال شي إن الشعب الصيني يلتزم بـ"اللاءات الخمسة"، أي لا يتدخل في جهود الدول الإفريقية لاستكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية، ولا يتدخل في الشؤون الداخلية الإفريقية، ولا يفرض إرادته على الآخرين، ولا يربط مساعداته لإفريقيا بأي شرط سياسي، ولا يسعى لتحقيق مصلحة سياسية لنفسه خلال الاستثمار والتمويل في أفريقيا. وتأمل الصين من كافة الدول الالتزام بهذه "اللاءات الخمسة" في التعامل مع الشؤون الإفريقية. [3]

---

[1] – **السياسة الصينية والعالم العربي**، مرجع سابق .

[2] – مقالة خاصة: **اللاءات الخمسة والحملات الثماني تشكل مبادئ وتوجيهات لسياسة الصين نحو إفريقيا**

[3] – د سليم كاطع ،يمرجع سابق .

المطلب الثالث : سعي الصين لنظام دولي متعدد الاقطاب

تشكل بكين احد اقطابه البارزة لإعادة التوازن المفقود إلى النظام الدولي الراهن.

اظهرت الصين توجها ملحوظا في سياستها وتصريحاتها بان النظام الدولي القائم لا يستجيب الى التطورات الجذرية التي وقعت في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي والقطبية الاحادية الامريكية ونهوض الصين ومع ذلك تبدو الصين من دعاة الوضع القائم ولا ترمي الى تبني سياسة ثورية لتغيير النظام الدولي الذي مهد لنهوضها فان لديها خيارات لقيادة توجه تغيير النظام الدولي تدريجيا بإدخال قواعد جديدة للعلاقات الدولية غير سياسة القوة والقطبية الاحادية من خلال مقاربة الشراكة الاستراتيجية

واكد القادة والباحثون الصينيون ان الصين ينبغي ان ترقى الى منزلة القوى الكبرى في هيكل توزيع القوة عالميا وان ما حققته من تقدم في التنمية يؤهلها لاعتلاء هذه المنزلة [1]

ترفض الصين انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الشؤون الدولية يستند هذا التوجه خاصة في نظر الخطاب السياسي الصيني الى ضرورة تجميع القوى والفعاليات ذات المصلحة المباشرة في التعددية القطبية .وفي هذا الاتجاه تؤكد القيادات الصينية باستمرار على انتماء الصين الى الشعوب المستضعفة والحوار جنوب جنوب وابقاء التضامن بين دول العالم الثالث حيا ...وعلى العموم يتجلى الهدف الكبير لمسعى ارساء نظام التعددية في امكانية تجميع القوة الناعمة الصينية مع مختلف القدرات والكيانات الإقليمية ومنها البلدان العربية بهدف بلورة نموذج جديد مختلف كثيرا عن النموذج الغربي التقليدي وقائم على مبادئ محبذة جدا من النخب العربية الحاكمة وهي تركز اولا/ على التنمية والمنفعة المتبادلة وثانيا/الاصلاح السياسي الهادئ للنظم السياسية التسلطية القائمة مما يعني رفض الدمقرطة بالقوة .

ورغم ان بكين ترفض الهيمنة الغربية الا انها تتجنب بكين الدخول في منافسة مع القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، التي تزاحم مصالحها في العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ويذهب المعنيين بالشؤون الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول –لاسيما الكبرى منها– إلى أن مصلحة الصين وفق فلسفتها الجديدة القائمة على النهوض السلمي

[1] – كاضم هاشم نعمة **القوة الناعمة الصينية والعرب** سياسات عربية العدد26 ماي 2017 ص36

تحتم عليها إبراز نفسها على أنها ليست منافسة للقوى الأخرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما مساهمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي.[1]

ولا شك فان الرؤية الصينية هذه إنما تُعد جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية الأمنية الجديدة التي تتبعها الصين تجاه القضايا العالمية، والتي تنطلق من فرضية مفادها: أن النزعة العامة للشؤون الدولية تتجه صوب السلام والتطور، وتنامي العولمة الاقتصادية وتعددية الأقطاب وحلحلة عامة للتوترات. وفي هذا الصدد فقد حث الرئيس الصيني (دنج زياوبنج) الحكومة الصينية أواخر عام 1993 على التعامل مع الإدارة الأمريكية وفق مبدأ التوافق لا التعارض بقوله: "زيدوا الثقة، وقللوا المشكلات، طوروا التعاون، وتجنبوا المواجهة".وتريد بكين من هذا الشعار تجنب اية مواجهة عسكرية او تصادم مع الولايات المتحدة الامريكية في المناطق الحيوية في العالم بل تريد التركيز على الجانب الاقتصادي لتحقيق مصالحها بكل هدوء .[2]

بل ذهبت الصين إلى أبعد من ذلك، عندما دعت إلى خلق نظام عالمي جديد تشترك فيه جميع الدول سواء كانت غنية أو فقيرة، قوية أو ضعيفة، وعلى رفض انفراد دولة واحدة بالهيمنة على العالم، في إشارة إلى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في العالم.

وفي هذا السياق فقد حددت الصين موقفها من "التهديدات الإرهابية"، ولاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالعمل على مواجهة تلك التهديدات بصورة مشتركة عبر التعاون مع القوى الأخرى، وعدم اتخاذ ذلك مبرراً للتدخل في شؤون الدول بصورة انتقائية، مع التأكيد على ضرورة منح الأمم المتحدة دوراً قيادياً في الجهود العالمية لمحاربة الإرهاب، (وأن كان الهدف الصيني منه هو كبح التحركات الأمريكية)، إذ أشار مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة بعد أحداث سبتمبر 2001 إلى: "إن الأمم المتحدة المنتدى المهم للدول لتتعاون مع بعضها البعض في محاربة الإرهاب، ويجب أن تلعب دوراً قيادياً في الجهود الدولية المبذولة في هذا الجانب، وضرورة عدم المزج بين الإرهاب ودولة بعينها أو دين بعينه، كما لا يجوز تبني معايير مزدوجة في الحرب على الإرهاب".

---

[1] – د.عمار جفال **العلاقات الصينية العربية ..توظيف القوة الناعمة لاقامة شراكات واعدة** دراسة مقدمة الى مؤتمر العلاقات العربية الاقليمية والدولية الواقع والافاق الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط 2016 ص5

[2] – د سليم كاطع ، مرجع سابق.

وتؤكد بكين في كل مرة رفضها للهيمنة القطبية الاحادية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وتدعو الى خلق نظام دولي متعدد الاقطاب يسوده التعايش السلمي دون ان تبدي رغبتها في منافسة الولايات المتحدة الامريكية او ريادة العالم فبكين رغم طموحاتها الاقليمية والعالمية فهي تركز على الجانب الاقتصادي بصفة اكثر من الجانب السياسي او العسكري الذي تركز عليه الولايات المتحدة الامريكية مستفيدة في ذلك من التجربة السوفياتية اين ادى التنافس السوفياتي العسكري مع واشنطن الى ارهاق الاتحاد السوفياتي وسقوطه .

وفي المقابل فقد اختلفت المدارس السياسية والفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية في النظر إلى القوة المتنامية للصين، إذ يرى البعض بأن هذه القوة تمثل تهديداً للولايات المتحدة ومنافساً لها على المكانة الدولية، كما كان الاتحاد السوفياتي السابق، ومن ثم يجب مواجهتها واحتوائها. في حين يرى آخرون أن الصين لا تمثل هذا التهديد ويدعون بدلاً من ذلك إلى الارتباط والحوار والتعاون معها. وفي حين يؤكد الساسة الصينيون ان بكين تنتهج سياسة عسكرية لأغراض دفاعية، وتهدف عملية بناء الدفاع الوطني في الصين إلى الدفاع عن سيادة بلادهم وسلامة أراضيها، وحماية حدودها البرية وضمان السلام والتنمية في الصين، بدلا من المشاركة في سباق التسلح والتنافس على الهيمنة والتوسع الخارجي. يقلق البعض الاخر في العالم من أن الصين ستحول قوتها الاقتصادية المتنامية إلى القوة العسكرية.

وتؤكد الصين بانه لا ضرورة لمثل هذا القلق على الإطلاق. وتعتبر نفقات بكين العسكرية منخفضة مقارنة مع عدد كبير من دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان، سواء من حيث الرقم الإجمالي أم نصيب الفرد، فلا يمكن أن تشكل تهديدا للولايات المتحدة. "فتحديث القوات الصينية العسكرية على سبيل المثال للتكافؤ مع الولايات المتحدة الامريكية يحتاج الى تخصيص 20بالمئة من الناتج القومي عدة سنوات طبقا لتقديرات بريزينسكي وبالتالي فالقوة الصينية لم تصل بعد الى مصاف الدول الكبرى.[1]

لقد بذلت الصين جهودا بشأن العلاقات الامريكية الصينية خلال السنوات الماضية. وقد أنشأت آليات الحوار والتشاور الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبعض الدول الناشئة لتبادل وجهات النظر بصورة معمقة حول القضايا الهامة والكبرى والطويلة الأجل بشأن الوضع العالمي والعلاقات الثنائية، بما يعزز التفاهم والثقة المتبادلة والتوافق

[1] – د سليم كاطع ، مرجع سابق.

الاستراتيجي، ويوسع المصالح المشتركة ويقلص المتاعب والمشاكل.أما بالنسبة إلى المشاكل التي من الصعب حلها في المستقبل القريب، فتقترح الصين أن تترك جانبا حتى تنضج الظروف، أو تترك بعضها ليحلها أجيالنا المقبلة.[1] وفي هذا الاطار تسعى الصين الى خلق نظام دولي متعدد الاقطاب يسمح لها بتوسيع مجالات علاقاتها لاسيما الاقتصادية عالميا وبكين تلعب دور ممثل الدول النامية التي تدعو الى بيئة دولية تعددية واعادة النظر في الاقتصاد الدولي .الذي ترى انه غير عادل ويهمل حقوق الفقراء.[2]

السياسة الصينية لها بعد واسع يدخل في اطار استراتيجيتها لإضعاف القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بشكل يخلق وضعا ملائما للمصالح الصينية العالمية .فاستراتيجية بكين تسعى لخلق بيئة تعددية والمنطقة العربية وقارة افريقيا يمكن ان تكون مسرحا لهذه البيئة الجديدة بعد الحرب الباردة فبكين تعتمد على خطاب جنوب–جنوب وهو خطاب يلقى صدى ايجابي لدى دول المنطقة المعنية.[3]

المطلب الرابع : المزاوجة بين إرضاء الأنظمة الحاكمة وعدم إغضاب الشعوب 'البراغماتية'

تتجنب الصين التورط في الازمات الدولية والانغماس في متاهاتها رغم وزنها الدولي والمكانة التي بلغتها فهي تفضل العمل على الجانب الاقتصادي والتركيز عليه وتامين مصالحها المتشابكة دون ان تخسر أي طرف حسب توجهها البراغماتي حيث انها مثلا في مسالة الثورات العربية كانت متحفظة في البداية لان عنصر المفاجأة في هذه الثورات كان هو الغالب واستمرت في تتبع الاحداث دون ان تبدي تحيزا واضحا تجاه طرف بعينه وفي النهاية فضلت التعامل بشكل عادي مع الحكومات الجديدة لان هدفها الاول كان ولا يزال تامين الطاقة وضمان استمرارية مشاريعها الاستثمارية والتجارية في المنطقة وبالنسبة لتعاملها مع القضية السورية فلا تخرج ايضا عن هذا التوجه كون مواقفها تصب في رغبتها في الاحتفاظ بحلفائها روسيا وايران اللتان تجمعهما معها مصالح جد هامة .ومن الواضح ان التوجه البراغماتي للصين في الشرق الاوسط بعد الثورات العربية قد ابقى على مسافات ثابتة في

---

[1] – وليدعبد الحي واخرون ، **افاق التحولات الدولية الجديدة** ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع،.2002، ص29.

[2] – د سليم كاطع ، مرجع سابق

[3] – Valerie.niquet"La strategie africaine de la chine. "www.cain.info/Load.PDF.phpidePE062-0361pdf

تعامل الصين مع الدول العربية كونها عملت على ارساء توازنات في علاقاتها ومصالحها في المنطقة .[1]

، فالزيارات الرسمية التي قام بها مسؤولون صينيون لدول خارجية تزامنت مع تأكيدات مستمرة لشعوب هذه الدول بأن علاقات بكين مع هذه الأنظمة ترمي في المقام الأول إلى تحقيق صالح الناس، ولا تشجع أي أعمال منافية لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ويرى بعض الباحثين ان بكين تقف امام حاجة ملحة لاستكمال التحول من قوة إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية، وينبغي أن تلعب الدبلوماسية الصينية، أولا، دورا لأخذ زمام المبادرة لتشكيل نمط سياسي ودبلوماسي جديد يكفل الانتقال من الاستجابة السلبية الدبلوماسية، وسياسة الانتظار في منطقة الشرق الأوسط، إلى استجابة أكثر إيجابية، منها تغيير نمط «الخطاب الصيني» السائد، وبناء توجه وخطاب جديدين.

وثانيا، التشديد على أهمية «القوة الناعمة» كوسائل الإعلام والنواحي الثقافية، وغيرها كجزء مهم للدفاع عن المصالح الوطنية للصين في بلدان المنطقة.

وثالثا التكيّف مع التغييرات الحاصلة في الشرق الأوسط لتطوير سياسة مختلفة عبر تنقيح السياسات الصينية وتكييفها وفقا للظروف المختلفة في كل بلد.

ورابعا الاهتمام بانتهاز الفرص لتوسيع مجال الاستثمارات وإعادة بناء الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي في هذه الدول، ومساعدة شعوب العالم العربي والشرق الأوسط في التعرف على تجربة التنمية في الصين وقوتها الاقتصادية الهائلة.

المطلب الخامس : الشراكة في مجال التنمية

لقد اتبعت الصين مقاربة الشراكة في علاقاتها بطريقة فاقت غيرها من الدول .اذ عقد الاتحاد الاوروبي 10 شراكات والهند 20 شراكة اما الصين فلها 50 شراكة ويعود ذلك لجملة من الاسباب اهمها ان الشراكة بوابة تتلاءم مع البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة بحيث اصبح التعاون والتنافس ادوات ادارة السياسة الدولية لا الصراعات الساخنة او الايديولوجية .كما ان مفهوم الشراكة يوحي بالتعاون والمساواة والمنافع ووحدة المصالح وتقارب الاهداف .[2]

---

[1] – د. فريدة العلمي ، **السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية** جامعة باتنة: العدد التاسع، المجلد الثاني، 2018 ص208.

[2] – كاضم هاشم نعمة، **مرجع سابق** ،ص36.

وبالفعل تم الانتقال تدريجيا من اعتبار البلدان التي تسعى بكين إلى إقامة علاقات متميزة معها مجرد سوق رائجة لتصريف منتجات الصين الرخيصة والغزيرة إلى بناء صيغة من الشراكة في مجال التنمية. حيث تسعى الصين الى العمل على الدخول في مشاريع تنموية في العالم الثالث وخاصة المنطقة العربية تخص البنى التحتية وغيرها في مقابل تسويق منتجات بكين في الاسواق العربية .

بالإضافة الى مراعاة احتياجات المواطنين في الدول الفقيرة والنامية لسلع رخيصة ومتنوعة وضرورية، من خلال الدراسة المتأنية للأسواق، ولأنماط الاستهلاك، والتركيبة الطبقية، والعادات والتقاليد والسلوك، ومنظومة القيم السائدة. ففي حين تعتبر الاسواق في دول الخليج تتطلب جودة واسعار عالية تعتبر الاسواق في الدول العربية في شمال افريقيا اقل منها الى جانب التحلي بالرؤية الاستراتيجية العميقة، إذ تدرك الصين أن ارتقاءها كـ"قطب عالمي" يحتاج إلى ركائز عدة في مقدمتها، الحصول على نصيب وافر من مصادر الطاقة.

فتنامي الصين اقتصاديا ادى الى ازدياد حاجاتها للنفط ومصادر الطاقة وهو ما دفعها الى توسيع مجال علاقاتها بالمناطق الحيوية في العالم وفي مقدمتها المنطقة العربية من اجل تلبية حاجياتها من المواد الطاقوية وسنفصل في هذا المبدأ الصيني في الفصل الثاني عند الحديث عن خلفيات وعوامل التقارب الصيني العربي

المطلب السادس: الكونفوشسية المرجعية الثقافية للسياسة الخارجية

تعتبر الثقافة الصينية ثقافة متميزة وفريدة من نوعها وهي ترتكز على التقاليد والفكر الكونفوشيوسي و على عكس ما يضن البعض فان الكونفوشيوسية ليست دين بالمعنى المتداول وانما هي عبارة عن نظام اخلاقي[1] فالصين وفي ممارساتها الخارجية ترجع دوما الى ارثها الحضاري والتاريخي وتستلهم منه القواعد والعبر فهناك ارتباط وثيق بين المجتمع الصيني والثقافة والفلسفة الكونفوشيوسية والتي تنادي بضرورة الاخلاق في العمل السياسي وتركز على السلم والامن وهذا ما يفسر النزعة السلمية للسياسة الخارجية الصينية فالسياسة

[1] – عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب شرق اسيا بين الاستمرار والتغير من 1991 –2006** رسالة ماجستيرفي العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية ،جامعة باتنة: 2007–2008 ص57–59.

الخارجية الصينية ليست نتاج العامل العقائدي والايديولوجي فحسب بل ان العامل التاريخي له اثره ايضا.[1]

تعتبر الكونفوشسية جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية فهي تدعو إلى التقارب بين البشر، ونشر السلام ونبذ الحرب، والتعاون والتناغم لبناء المجتمع العالمي.

وفي رأي الدكتور تشن نا الباحث بمركز دراسات التنمية الاجتماعية بجامعة (فودان) الصينية، فإن الأفكار الكونفوشيوسية هي "تلخيص لتجارب الماضي ورؤية للمستقبل".

وقال تشن خلال محاضرة، بحسب ترجمة إلى العربية، إن الثقافة الكونفوشيوسية جزء أساسي ومهم من التقاليد الثقافية الصينية بشكل عام . ويعد مفهوم "التناغم"، الأبرز في الثقافة الكونفوشيوسية، بحسب تشن. و تشكل هذه الثقافة توافقا كبيرا جدا مع تعاليم الأديان السماوية الإسلام والمسيحية وتهتم الكونفوشيوسية بالأخلاق بشكل كبير جدا، وهي تعتبر محورا مهما من مبادئها أثرت بشكل كبير في الثقافة الصينية.

وأوضح أن هذا المفهوم يعني التناغم بين الإنسان والآخر، وبين الإنسان والطبيعة، مشيرا إلى أن هذا التناغم وفق الكونفوشيوسية يتحقق من خلال التفاهم والعطاء المتبادل.

وتستمد السياسة الخارجية الصينية هذه المبادئ من الثقافة الكونفوشيوسية السائدة وتعتبر الافكار الكونفوشيوسية قاعدة لمعاملات الخارجية الصينية واحد مبادئها .

[1] – كورنا دزايتش، **الصين عودة قوة عالمية**، تر: سامي شمعون، ابو ضبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ،2003 ،ص19.

خلاصة الفصل :

- العلاقات بين الصين والبلدان العربية قديمة وتتميز بالهدوء والتجانس من حيث تعرض كل من الصين والبلاد العربية للاستعمار بالإضافة الى اقتراب افكار الكونفوشسية من المبادئ السلام التي تعتنقها البلاد العربية
- اعترفت الدول العربية بعد مؤتمر باندونغ 1955بحكومة جمهورية الصين الشعبية وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها .وفي عام 1971 ساعدت الاصوات العربية في اعادة الصين الى الامم المتحدة وفي المقابل فان الصين دعمت الكثير من القضايا العربية حيث اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعمت حركات التحرر العربية
- احداث ال11 سبتمبر والقطبية الاحادية ساهمت في دفع التعاون العربي والصيني لان كلا الطرفين يرفضان الهيمنة الامريكية

بدأت الصين بناءها الاقتصادي من الداخل ثم انتقلت الى العالم الخارجي بمبادئ عبدت لها الطريق للوصول الى البلدان العربية وتعميق دورها بها وهي مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و ترسيخ قيم المساواة والمنفعة المتبادلة وتحقيق التنمية المشتركة و سعي الصين لنظام دولي متعدد الاقطاب بالإضافة الى المزاوجة بين إرضاء الأنظمة الحاكمة وعدم إغضاب الشعوب.

الفصل الثاني:

مرتكزات الدور التنموي الصيني في المنطقة العربية وفي السودان

تمهيد:

وفي الفصل الثاني نحاول البحث في مرتكزات الدور الصيني في تنمية المنطقة العربية عموما وفي السودان بصفة خاصة فنتعرض في المبحث الاول لأسباب وخلفيات واهداف التقارب بين الدول العربية والصين ثم ننتقل للمبحث الثاني لدراسة ادوات و مظاهر التنمية الصينية في البلدان العربية بعدها خصصنا المبحث الثالث لدراسة دور الصين في تنمية السودان كنموذج وفي الاخير أي المبحث الرابع نقدم لمحة عن افاق وتحديات الدور الصيني في المنطقة العربية عموما وفي السودان خاصة .

المبحث الاول: دوافع واهداف التقارب الصيني العربي

ثمة عوامل متعددة، دفعت كلا من الجانبين الصيني والعربي إلى التقارب، وتنمية العلاقات بينهما، ذلك ان الصين اصبحت تحتل الآن موقعًا محوريًا في الاقتصاد العالمي؛ إذ، تحتل المركز الثاني عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والأول إذا تم تقييمه بتعادل القوة الشرائية للدولار، كما أنها تحتل المركز الأول في التجارة العالمية، وثالث دولة عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في ميزان القوى الاستراتيجية العالمية.

أما الدول العربية، فإضافة إلى ما تتميز به المنطقة العربية من ميزات جغرافية وديموغرافية واستراتيجية، فهي تعتبر أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين، ومن أهم الشركاء التجاريين لها، خاصة وأن منطقة الخليج العربي وشمال افريقيا تمثل محورًا رئيسًا من محاور الطاقة والاقتصاد في العالم.

إضافة إلى ذلك، فإن عددًا من العوامل قد دفعت الجانبين إلى التقارب وتنمية العلاقات بينهما، أهمها الصعود السريع للصين منذ عام 1978؛ حيث بدأت سياسة الإصلاح والانفتاح التي حققت المعجزة، وتحولت معها الصين من دولة عاشت في فوضى "الثورة الثقافية"، إلى دولة حديثة متقدمة اقتصاديًا وتجاريًا وتكنولوجيًا ، حتى وصلت إلى أن تكون الدولة الثانية على مستوى العالم، من حيث حجم الاقتصاد؛ وسط توقعات بأن تكون الأولى بحلول عام 2030.

من جانب آخر، هناك التغيرات الحاصلة في السياسة الدولية، من الصناعات التقليدية إلى صناعة المعلومات والمعرفة، والتكنولوجيا المتقدمة، وبروز دور الطاقة في الاقتصاد العالمي؛ هذا، فضلًا عن بروز ظاهرة العولمة نتيجة التداخل والترابط العالمي. ومن هنا استردت المنطقة العربية أهميتها؛ ليس من منظور النفط والغاز فقط، ولكن أيضًا من حيث الموقع المتميز بالنسبة لطرق التجارة الدولية.

غير أن تركيز الاهتمام من الجانبين على الأبعاد الاقتصادية والتجارية في دائرة العلاقات بينهما، ساهم في نمو هذه الأبعاد، فالصين تعتبر ثاني شريك تجاري للدول العربية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الصيني العربي عام 2017 مائتي مليار دولار، ووصل حجم الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية في العام نفسه إلى مليار ومائتين وستين مليون دولار.

ويشمل هذا التعاون مجالات الفضاء والطاقة، وبخاصة مجال الكهرباء ومشروعات البني التحتية في العديد من البلدان العربية؛ ومنها ميناء خليفة بالإمارات العربية المتحدة، والسكك الحديدية وشركة الألياف الزجاجية في مصر، وفي مجال الأقمار الاصطناعية تم إطلاق أول قمر صناعي جزائري للاتصالات.

إضافة إلى أن هناك الكثير من المصالح والقواسم المشتركة الصينية العربية، خصوصًا مع دخول بعض الدول العربية، وفي مقدمتها مصر ودول الخليج العربي، في مجال الصناعات التحويلية والخدمات اللوجيستية.

تشهد العلاقات الصينية العربية، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تطورات تُعد توطئة لعلاقات أكثر عمقًا وتشعبًا بين الجانبين، فمنذ عام 2004، تأسس منتدى التعاون "الصيني – العربي" كإطار للتعاون جماعي متعدد المجالات بينهما، بل إن الصين أقامت علاقات الشراكة الاستراتيجية، أو علاقات التعاون الاستراتيجي، مع كثير من الدول العربية؛ هذا فضلًا عن آلية للحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ودول عربية أخرى.

المطلب الاول: الصعود الصيني يدفع بكين للعالم الخارجي

وراء كل نجاح اصرار عظيم وهو ما يعتقده بعض المفكرين في ان نجاح الصين يعود لثقافة الصين التي ترتكز على مبدا العمل والاصرار على بلوغ الاهداف المنشودة مهما كانت العراقيل "فسياسة الصين ستظل اكثر لينا فقط اذا تواصل الضغط عليها فالدرس الذي نتعلمه من النزاعات التجارية مع الصين هو انه بمجرد ان يرفع الضغط حتى يعود القادة الصينيون لان يفعلوا ما يريدون ولذلك مثلا اذا ارادت اليابان والدول الاخرى من الصين ان تقبل معاهدة منع الاختبارات النووية الشاملة بكاملها فلابد ان تستمر هذه الدول في الضغط و اجبار الصين على العقوبات لأنه متى توقفت الضغوطات ستستمر بكين في تحقيق ما تريد.[1]

لقد حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات و

[1] – مايكل اى براون–اوين ار كوتى،شين ام لين جونز ،ستيفن اى ميللر ،**صعود الصين** ،تر : مصطفى قاسم ، ط1، 2010.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و بدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي، محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له، وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا.[1]

ا- لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني

لقد مرَّ الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1949، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ونموه لينجح في السيطرة على جزء لا يستهان به من الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم التوجهات العالمية وذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية العظمى، ولعل من أبرز تلك المراحل :

النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (1949-1977)

التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح (1978- 1988)

تجميد الإصلاح (1989- 1991)

استئناف الإصلاح (1992- الوقت الحاضر

1- مرحلة النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (1949-1977)

مع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 بدأت الحكومة في بناء النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فعلى الرغم من إصرار "ماو" على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفًا لتلك التصريحات حيث اختفت الشركات الخاصة وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة. قام "ماو" بتطبيق النموذج الاقتصادي السوفياتي بغرض تأسيس نموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخمسية[2]وهو الأسلوب المعتد به في الصين حتى يومنا هذا. تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيًا، حيث تم تجميع الأراضي

[1] – هدى ميتيكس،" **الصعود الصيني ... التجليات و المحاذير** "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : العدد 167 ،جانفي 2007، مؤسسة الأهرام ، ص 74

[2] ماهيناز البازن، الاقتصاد الصيني ، **كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم** https://www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history

الزراعية في شكل جمعيات تعاونية كبيرة تتكون كل جمعية من 1200 أسرة ريفية تنعدم لديها الملكية الخاصة تمهيدًا لتأسيس اشتراكية زراعية كاملة.

كما تم الاعتماد على الصناعات الأساسية والتجهيزية والثقيلة، حيث تركزت الخطة الخماسية الأولى (1953-1957) على استراتيجية الصناعات الثقيلة وخاصة تلك المرتبطة بالدفاع الوطني بهدف تحويل الصين من بلد زراعي متخلف اقتصاديا إلى دولة صناعية, وكان ذلك بدعم تكنولوجي وتقني وتمويلي من الاتحاد السوفياتي ولكن تلك الاستراتيجية كان بها خلل ظهر في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي، حيث بلغ معدل النمو في عام 1953حوالي 15.6% بينما انخفض إلى 5.1% في عام 1957.

ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو إلى عدم ملائمة الاستراتيجية السوفيتية المطبقة للوضع في الصين، حيث تم التركيز على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وإهمال القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة كمرحلة وسطى من مراحل التطور الصناعي مما أدى إلى إعادة بلورة أسس التنمية الاقتصادية الجديدة في الصين والقائمة على مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق الاشتراكية فتم اعتماد الخطة الخماسية الثانية أو ما سُمي باستراتيجية القفزة الكبرى للأمام" في الفترة (1958-1962) ومن أهم أفكارها: تحرير طاقة الجماهير, القضاء على البيروقراطية, والاستغناء عن النماذج، وكان الدافع ورائها هو إلغاء اتفاقيات التعاون بين كلًا من الصين والاتحاد السوفياتي وتوقف المعونات السوفياتية للصين.

قامت استراتيجية القفزة الكبرى على مجموعة من المبادئ أهمها التطوير الشامل بمعنى تطوير جميع القطاعات واعتناق مبدأ اللامركزية الإدارية كتشجيع الوحدات الدنيا على اتخاذ القرارات كما تم تشكيل الكميونات شعبية The people's Commune والتي جاءت نتيجة دمج عدد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة في تعاونيات اشتراكية كبيرة فهي نظام إداري يجمع بين النشاط الصناعي والزراعي والتعليم والثقافة، ولكن التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية نجم عنه أزمة كساد كبيرة فقد كان مطلوب من الكميونات أن تسلم حوالي ثلث إنتاجها كضريبة للدولة وترك الباقي كغذاء المجمع السكنى لكل كميونة وبالرغم من حدوث جفاف في تلك الفترة إلا أن أنصار "ماو" المقربين كانوا ينقلون أخبار عن زيادة إنتاج الحبوب بأرقام كبيرة وبذلك فقد وصل الأمر لأن يدفع الكميون معظم إنتاجه كضريبة للدولة نتيجة تضخم نسبة الثلث تبعا لأرقام الإنتاج المبالغ فيها, مما أدى لانخفاض كبير في القدرة

الشرائية وقلة الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي وحدوث مجاعة في الوقت الذي كانت مخازن الحبوب في الدولة ممتلئة, قُدِّرت أعداد الوفيات نتيجة الأمراض ونقص التغذية في تلك الفترة حسب الأرقام الرسمية ما يقرب من 30مليون حالة

عندما أدرك "ماو" أن استراتيجية القفزة الكبرى ليست ناجحة عمليا, تنحى عن رئاسة الجمهورية لصالح ليوشاوتشي Liu Shaoqi أحد قادة التنظيم الشيوعي قبل الثورة, واكتفى بكونه زعيمًا للحزب الشيوعي الحاكم.

وفى نفس العام توالت الانتقادات للاستراتيجية وسوء إدارتها خاصة من كبار قادة الحزب فقد كان الموقف السياسي متوترا نتيجة سعى الحزب لتخطى فشل تطبيقها, مما أدى لحركة تطهير ضد أعداء "ماو" خاصة من هم داخل الحزب الحاكم[1]

انهمكت الحكومة الصينية في الفترة (1963-1966) في دراسة أسباب فشل تلك الاستراتيجية والسبيل إلى إيجاد منهج ملائم لتحقيق نمو القوى الإنتاجية مما نتج عنه انتهاج استراتيجية الثورة الثقافية (1966-1976) تم خلالها تطبيق الخطتين الخمسيتين الثالثة (1966- 1970) والرابعة (1971- 1976)[10]

كانت السمة الأساسية لاقتصاد الصين خلال فترة الثورة الثقافية هي الاعتماد على الذات فقد اهتمت الدولة في البداية بالحدِّ من الاستهلاك الفردي في سبيل تعزيز الاستثمار, قد تسبب هذا الاتجاه في تعطيل الاقتصاد في البداية حيث انكمش معدل نمو الناتج المحلي ب- 5.5% و -4.1% عامي1967و1968 على الترتيب لكنه عاود النمو بقوة خلال العاميين التاليين ويرجع ذلك لتعبئة الموارد الإنتاجية بالإضافة لإعادة النظام بعد إبعاد مجموعات الحرس الأحمر إلى الريف في 1968, وقد حدث زلزال كبير في عام 1976 إلى جانب وفاة ماو واندلاع اضطرابات سياسية في العام ذاته ، مما ادى لتراجع النمو.

انتهت الثورة الثقافية بموت ماو 1976 وتلا ذلك عامان من الصراع على السلطة إلى أن تولى دينجشياوبنج Deng Xiaoping سدة الحكم فدخلت الصين مرحلة جديدة من التحول فقد كانت خلال الفترة من 1949- 1978 دولة فقيرة اقتصاديًا، ولم يكن هناك وجود للاستثمار الأجنبي فيها قبل عام 1978، كما أن إسهامها في التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع دولة بحجمها.

[1] - http://alphahistory.com/chinese revolution/great-chinese-famine

2. مرحلة التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح (1978- 1988)

و قد أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة "ماوتسي تونغ"، مما مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي "دنج شياوبينج" الحكم في عام 1978 ،والذي رفع شعار "الخيار الجديد" بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، وقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة الامريكية .[1]

بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصاديًا مختلفة عما حدث قبل 1978, فخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام وتم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية منها:

- العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.
- إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولا يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.
- السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيدًا عن بيروقراطية الحزب الحاكم.
- تشجيع القطاع السياحي.
- السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

كما قدم دينج خلال مؤتمر الحزب الحاكم في 1982 فكرته عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وضرورة التحول نحو "اشتراكية السوق" بمعنى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج ذات ملكية عامة, تعمل من أجل الربح في إطار اقتصاد السوق وتستخدم الأرباح في تحديد أجور العاملين, وكمصدر تمويل عام.

وكان دينج يرى أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من أجل نهضتها، وأعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات

[1] – هدى ميتيكس،" **مرجع سابق** ص 74.

الرئيسية التي تتمسك بها الصين، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.[1]

وقد شهدت هذه الفترة بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية وتم تحقيق العديد من الانجازات فقد وُضعت استراتيجية تنموية ملائمة لواقع الصين من ثلاث خطوات وحدد مدة زمنية قدرها 70 سنة لتحقيق أهدافها, وركز خلال الخطوة الأولى أن يتم توفير الغذاء والكساء لكافة المواطنين خلال فترة 10 سنوات ونجحوا في تحقيق هذا الهدف قبل نهاية الثمانينات وتمثلت الخطوة الثانية في مضاعفة الناتج المحلي بـــ4 أضعاف في نهاية القرن العشرين وقد وصل للمعدل المطلوب منتصف التسعينات، أما الخطوة الثالثة فكانت زيادة معدل دخل الفرد ليصل لنظيره في الدول متوسطة النمو عام 2050 .[2]

بدأت التحركات الفعلية لتحقيق رؤية دينج بالانفتاح على العالم واستقدام التكنولوجيا من الدول المتقدمة خاصة الغربية منها، فتم توقيع الصين لمعاهدة السلام والصداقة مع اليابان في عام 1978، وخلال زيارة للولايات المتحدة عام 1979 تمكن من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ثم تحسنت علاقة الصين تدريجيًا مع الاتحاد السوفياتي بعد انقطاع طويل، بالإضافة لتشجيع الشباب الصيني للدراسة في الخارج.

كما تم البدء في إصلاح القطاع الزراعي أولا كمدخل للتنمية فأُلغيت الكميونات الشعبية وتم توزيع الأراضي على العائلات كما أصبح مسموحا للفلاحين باختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون بزراعتها وقد ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة

وقد أقرَّ الحزب الحاكم عام 1984 مجموعة من الإصلاحات تقوم على اللامركزية في إدارة المشروعات العامة خاصة فيما يتعلق بسياسات التسعير والعمالة ,كما أصبح من حق المقاطعات المحلية أن يكون لها ممثلين تجاريين في الخارج وفُتح المجال أمام إقامة

---

[1] – **التجربة الاقتصادية الصينية ، مركز دراسات الصين واسيا**

http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414

[2] – ماهيناز الباز، **الاقتصاد الصيني ... كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم**https://www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history

المشروعات الخاصة والمشتركة مع الاستثمارات الأجنبية، وقد ساهمت الإصلاحات في كل من القطاع الزراعي والصناعي وبالإضافة لسياسات الانفتاح على العالم في دفع عجلة التنمية في الصين ورفع معدلات النمو.

وفي منتصف الثمانيات تسارع معدل النمو تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية إلى أن بدأت الضغوط التضخمية في الظهور عام 1988 مما دفع الرئيس لحث المسؤولين على إيجاد حل للمشكلة والقيام بإصلاحات سعرية ومواجهة العقبات التي تعترض مسيرة الإصلاح والنمو الاقتصادي, خاصة أنها أصبحت خارج السيطرة مما يتطلب سرعة تحقيق استقرار الأسعار للوصول لمعدلات تضخم مقبولة.

3. مرحلة تجميد الإصلاح (1989- 1991)

أدت إجراءات الانفتاح السريع والإصلاح الاقتصادي إلى موجة من الاضطرابات وقيام واحدة من أشهر المظاهرات في ميدان تيانانمين"Tiananmen", فارتفاع معدلات التضخم وانتشار الفساد وارتفاع التوقعات بحدوث تغيير سياسي واقتصادي, ساهم في زيادة الغضب الشعبي والاحتجاجات.

وقد اضطرت الحكومة الصينية في نهاية عام 1988 إلى تجميد الإجراءات الإصلاحية للتمكن من السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة والناتجة عن سياسة التخزين التي اتبعها محتكرو السلع الناقصة، من أجل رفع أسعارها و بالتالي جنيهم لمزيد من الأرباح.

لقد كان أصحاب الأجور الثابتة كالعمال والفلاحين وصغار الموظفين أكثر المتضررين من جرَّاء موجة التضخم. وفى عام 1989 تصاعدت حدة الاعتراض الشعبي على السياسات الحكومية الصينية والتي تعارضت مع مفاهيم الديمقراطية وسعت لتقييد الحريات، مما فجر مجموعة من المظاهرات الحاشدة التي قادها مجموعة من الطلاب والعمال مما ساعد على انتشار موجة المظاهرات والاعتصامات إلى حوالي 400 مدينة في شتى أنحاء الصين.[1] و مع مرور الوقت أدركت الحكومة الصينية أن العودة مره أخرى إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية شيء لا مفر منه وخاصة بعد الهزة القوية التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 1991 عندما انهار الاتحاد السوفياتي.

---

[1] – http://revsoc.me/revolutionary-experiences/lsyn-1989-lmdh-slt-ldm-fy-mydn-lslm-lsmwy

وفي بداية عام 1992 قام دينج بزيارة بعض المناطق الاقتصادية في جنوب الصين كما أعاد التأكيد على استئناف الإصلاح الاقتصادي وأوضح أنه "لا يهم إذا كانت السياسات المتبعة اشتراكية أو رأسمالية, طالما أنها ستعزز التنمية" فالتنمية هي الثابت الوحيد الذي يجب السعي لتحقيقه أيًّا كانت نوعية السياسات المتبعة[1].

4. مرحلة استئناف الإصلاح (1992- الى يومنا هذا)

بحلول عام 1992 انتهى التقشف وعادت الصين مره أخرى إلى تطبيق برامج الإصلاح مع التأكيد على تمسك الصين بالملامح الاشتراكية ودمجها قدر الإمكان بالعناصر الاقتصادية الرأسمالية التي تتوافق مع توجهات السوق العالمي التي تغيرت بشكل كبير بفعل قوى العولمة، وفي عام 1995 نجحت الصين في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي خططت له قبل ميعاده بخمسة سنوات، وقد وصل معدل النمو الاقتصادي في الصين أحيانا إلى معدلات قياسية، ففي عام 1992 بلغ معدل النمو الاقتصادي للصين نحو 14.2 ،%وفي عام 1993 بلغ نحو 14 %وفي عام 2008 بلغ نحو 13%.

وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين عام 2010 نحو10.3 (*)% ويرجع النمو الاقتصادي السريع للصين إلى عاملين رئيسيين هما: استثمارات كبيرة من رأس المال (بتمويل من المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية الكبيرة) وسرعة نمو الإنتاجية.[2]

وبهذا النجاح سعت الصين بخطى واثقة في نفس العام نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية حيث بدأ التحرر الفعلي في عام 1997 مع الالتزام بتمتع الحكومة بقدر عالي من الرقابة متمثل في الحفاظ على رأسمال كافة قطاعات الدولة دون نقصان وعلى الرغم من انفجار الأزمة الآسيوية في نفس العام، إلا أن الصين كانت من ضمن الدول الأقل تضررا جراء الأزمة بفضل الفائض التجاري الذي كان لديها آنذاك، حيث بلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية حوالي 140 مليار دولار،

---

[1] Naughton, Barry. **The Chinese economy: Transitions and growth**. MIT press, 2007.p98.99 –

[2] – حذفاني نجيم، **العلاقات الصيني الامريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام 2011، ص40.

بالإضافة لاستمرار التدفقات الاستثمارية وانخفاض مقدار الديون قصيرة الأجل الأجنبية، حيث لم تتأثر الصين سوى بانخفاض قيمة عملات الدول المجاورة مما انعكس سلبًا على القدرة التنافسية لصادراتها إلى تلك الدول، وفي عام 2001 نجحت الصين في أن تصبح عضوًا رسميًا في منظمة التجارة العالمية وعلى الرغم من أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية تضمنت الكثير من الضغوط والتضحيات من جانب الحكومة، إلا أن الاتفاقية المذكورة تشمل أيضًا جوانب عدة إيجابية منها استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أفضل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

في عام 2005 وبنهاية الخطة الخماسية لتلك المرحلة تحسن الهيكل الاقتصادي الصيني بشكل كبير، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات غير الزراعية 85.1% وحوالي 14.9% للمنتجات الزراعية، كما حدثت طفرة كبيرة في البنية التحتية من حيث تطوير شبكة الطرق ومد خطوط الغاز الطبيعي للمناطق الريفية، ذلك بالإضافة لزيادة الصادرات التكنولوجية الصينية بشكل كبير والاهتمام بجودتها وليس فقط كميتها.

كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى إلى ما يقارب 8000 دولار أمريكي عام 2015 وبذلك تصبح الصين ضمن الشريحة العليا للدول ذات الدخل المتوسط عالميًا.

شهد الاقتصاد الصيني تراجعًا ملحوظًا في الفترة ما بين عامي (2011-2015)، حيث بلغ معدل النمو في عام 2015 حوالي 6.9% محققًا تراجعًا عن عام 2014 والذي بلغ فيه معدل النمو 7.3% وبذلك تسجل الصين أبطأ نمو اقتصادي منذ 25 عامًا .[1]

يرجع التباطؤ في الاقتصاد الصيني إلى النمو الاستثنائي للاقتصاد خلال الثلاثة عقود الماضية، فمن الطبيعي جدًا أن يتراجع النمو، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المسنين، واستقرار معدلات الاستثمار الذي أصبح يُشكِّل حوالي 49% من إجمالي الناتج المحلي، كما لا يمكن تغافل انخفاض أسعار الأسهم الصينية وتراجع قيمة الأوراق المالية.[2]

ولكن بالتدقيق في تفاصيل السياسات الصينية الاقتصادية طوال السنوات الماضية يتأكد أن

---

[1] – **الصعود الصيني كيف تحولت الصين الى العملاق الذي نعرفه**

http://www.bbc.com/arabic/business/2016/01/160119_china_economic_growth_slowest

[2] – ttp://www.raialyoum.com/?p=320477

الصين في توجهها نحو اقتصاد السوق لم تتبنى السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صيغت هذه السياسات وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية – كما تتبناها الرؤية الأمريكية – مع تعديل الاشتراكية وعدم التشبث بها، بعدما أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية، وانطلقت الصين في ذلك من اعتبارها إن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير.[1]

3-"ويمكن تهجينها وفق ظروف المجتمع الذي تطبق فيه ، وقد كان ذلك واضحا في تبني الصين لسياسات التنمية متعددة السرعات، وعدم الخصخصة على الطريقة الغربية، وعدم فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية. وربما كان ذلك هو مصدر الخلافات التجارية بين الصين والقوى الاقتصادية الكبرى في العالم وفي مقدمتها الو.م.أ .[2]

ان النمو الاقتصادي الذي حققته الصين ووصولها الى مصاف منافسة القوى العالمية الكبرى فرض عليها ضرورة التوجه خارجيا وتوسيع علاقاتها الخارجية لاسيما في الجانب الاقتصادي مع العديد من دول العالم التي تجمعها معها المصالح الاستراتيجية المشتركة منها توجه بكين الى تطوير علاقاتها مع المنطقة العربية محل الدراسة .

المطلب الثاني : بكين تعبر للمنطقة العربية من خلال الازمة المالية

بعد أن أدت الأزمة المالية العالمية التي ضربت أسواق العالم في عام 2008 إلى ركود عالمي، وأصابت أمريكا ومنطقة اليورو بشكل رئيسي، دفعت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي لطالما اعتمدت على التجارة والاستثمار القادمتين من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو إلى تنويع أسواقها ومصادر الاستثمار فيها وتوسيع شركائها الاقتصاديين بالتوجه شرقا نحو بكين، حيث حافظت الصين في تلك الفترة على معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بلغت نحو 9.5٪ في العام 2011، وعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة إلا أن بكين عززت قوتها الاقتصادية من خلال إطلاق مبادرة

[1] – حذفاني نجيم ،مرجع سابق ،ص42.

[2] – حذفاني نجيم ، **مرجع سابق** ،ص43 .

الحزام والطريق، والتي تنطلق من الصين لتعبر نحو 80 دولة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتحوز هذه الدول على ما نسبته 41٪ من إجمالي التجارة العالمية.

بطبيعة الحال فإن دول جنوب آسيا قد حازت على معظم المشاريع التي تطلقها المبادرة، ولكن التوسع الذي تجريه بكين في خطوط التجارة باتجاه الغرب نحو أوروبا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ساهم في إدخال عديد الدول في المنطقة العربية في الحسابات الصينية، ما دفع بكين لعقد شراكات مع دول المنطقة. تعتمد الصين بنسبة كبيرة على النفط العربي وتبرز الدول (السعودية – الامارات – السودان– عمان – اليمن – الكويت – ليبيا – قطر) كشريكات رئيسيات للصين، إذ تستورد منها ما يقارب الـ(50%) من احتياجاتها من اجمالي (60%) هي واردات الصين من نفط منطقة الشرق الأوسط كله.

المطلب الثالث: حاجة اقتصاد الصين للنفط العربي

"بالرغم من ان مصطلح امن الطاقة قد استخدم في الوثائق الاستراتيجية الصينية منذ اوائل التسعينيات على الاقل فانه لم يمنح اولوية رسمية باعتباره مسالة وطنية ذات اهمية قصوى حتى اوائل القرن الواحد والعشرين منذ سنة 2003

لقد اصبح امن الطاقة مقدمة اساسية للصين من اجل تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في مضاعفة انتاجها المحلي الاجمالي من اجل ذلك عملت الحكومة الصينية بجد للحيلولة دون تحول قضية الطاقة الى عامل لتقويض النمو الحيوي والاستقرار الاجتماعي .[1]

تحتل منطقة الشرق الأوسط بالإضافة الى شمال وغرب افريقيا المرتبة الأولى في قائمة أهم المناطق في العالم المنتجة للنفط بالنسبة للصين ، وقد لعبت الموارد الطاقوية دورا كبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية ، خاصة بسبب مورد النفط الذي يعد شريان الاقتصاد العالمي، فلولا دور الموارد الطاقوية واهميتها المتزايدة في اقتصاد بكين لبقيت الصين متقوقعة في مجالها الآسيوي خاصة ، لكن بسبب تزايد حاجاتها الطاقوية في ظل ضعف انتاجها المحلي أصبح لزاما علها البحث عن مناطق تأمن لها أمن إمداداتها، و وهو ما قادها للتوجه لمنطقة تعد المصدر رقم واحد في الإنتاج العالمي للموارد

[1] – حسين قوادرة ،**تاثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة** ،اطروحة دكتوراه في العلوم الساسية ،جامعة باتنة، 2019/2018 ص125

الطاقوية خاصة مورد النفط .وهي المنطقة العربية التي بدورها تحتاج الى تحقيق مستويات معينة من التنمية من خلال الشراكة مع الصين مقابل امدادها من النفط

لذا أسست الصين سياستها الخارجية مع منطقة الشرق الأوسط دبلوماسيا و سياسيا و اقتصاديا و تجاريا و ثقافيا و إعلاميا و عسكريا ، و قد تمكنت من بناء علاقات قوية مع دول المنطقة ، حيث و قعت على العديد من الاتفاقيات التجارية مع تلك الدول. فقد ركزت على التواجد بمنطقة الشرق الأوسط لتضمن مصالحها بذلك، من خلال توطيد علاقتها مع الدول النفطية بشكل كبير.

و قد كان التوجه الصيني في منطقة الشرق الأوسط مرتكزا بشكل كبير على المصالح الاقتصادية أكثر من الجانب السياسي أو العسكري، و ذلك يرجع لاعتبارات عديدة منها: حماية المصالح الاستراتيجية الصينية في المنطقة ، خاصة مسألة الموارد الطاقوية النفطية.[1]

فالمنطقة تمتلك أهمية نفطية كبيرة، حيث تحتوي ثلثي الاحتياطي العالمي الثابت تتوزع هذه الامكانيات على عدد من الأقاليم هي:

– منطقة الخليج العربي : تحتوي 75.5 % من اجمالي الاحتياطات القابلة للاستخراج و يعتبر هذا الإقليم من أكبر الأقاليم النفطية في العالم، يضم كل من السعودية و الإمارات و قطر و البحرين و العراق، و حسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن 91% من إجمالي النفط العالمي يوجد في تلك المنطقة.

إقليم سرت بليبيا: و يضم حوالي 5.4 % من احتياطات النفط في الوطن العربي .

إقليم ما بين النهرين في سوريا و العراق و يضم حوالي 10% من اجمالي احتياطات العربية المستكشفة القابلة للاستخراج.

حوض الصحراء الكبرى: و هو خارج منطقة الشرق الأوسط و يضم الجزائر و تونس و ليبيا

حوض العريش بمصر و يضم حوالي 1.3 % من الاحتياطات العربية.

كما تتواجد أكبر الحقول النفطية الضخمة بالمنطقة ضمن ما يعرف بإقليم النفط العربي– الإيراني و لأن الاستهلاك النفطي بالنسبة لدول المنطقة ضعيف فإن تلك الموارد أغلبها يصدر للدول الصناعية.

---

[1] – سعد شاكر شلبي ، **الاستراتجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة الرئيس باراك أوباما**،عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ،2013.،ص 104.

* بالإضافة لضخامة الانتاج يحتل نفط العربي مزايا أساسية من بينها.[1]

– ثراء الحقول النفطية من حيث الكميات المنتجة و كذا من حيث الخامات (أكبر حقول في العالم توجد في السعودية) كما أصبح الخام العربي معيارا للجودة العالمية للنفط في العالم. كونه فيه نسبة الشوائب قليلة خاصة الكبريت الذي يحد من جودة النفط و يقلل من أسعاره في الأسواق، و ترتفع فيه نسبة المشتقات الخفيفة.

– تراجع نسبة تكاليف الاستخراج و كذا النقل إما للتصدير أو لمعامل التكرير.

– الحقول المنتجة قريبة من البحار المفتوحة و للملاحة الدولية طوال السنة، أي أن الممرات البحرية لا تتجمد فيها المياه مثل ما هو الحال في ألاسكا أو عند بحر مغلق كنفط بحر قزوين فالنفط يمر عبر قناة السويس أو عبر رأس الرجاء الصالح، كما كانت هناك بعض التجارب لنقل النفط عبر الأنابيب عبر المتوسط دون المرور عبر قناة السويس.[2]

– وقوع منطقة الشرق الأوسط بين إقليمين غرب أوروبا و الشرق الأقصى و نظرا لكونهما يفتقران لحقول منتجة للنفط وهذه الدول الصناعية فإنهما يعتبران مستهلكين أساسيين للنفط على نطاق واسع. فنظرا لسهولة ضخ الخامات و قلة تكاليف الإنتاج و بالتالي فإن الشركات تتنافس على الحصول على امتيازات التنقيب في المنطقة لما يوفره من تكاليف و كذا مخاطرة برأس المال .

وللاستفادة من النفط العربي وضعت الصين عدة استراتيجيات لضمان امداداتها من المنطقة

- **استراتيجية التوجه نحو الخارج :**

ينتهج الصينيون سياسة تعرف باللغة الصينية باسم "زو تشو ك".(Zou Chu Qu) أي "استراتيجية التوجه نحو الخارج " أو " الاستثمار وراء البحار" Overseas investmentو كذلك تعرف أيضا بـ "تجاوز عتبة البلاد" Going-out or going abroad strategy و تعتمد هذه الاستراتيجية على النشاطات الدبلوماسية خارج الصين و بشكل خاص تركز على جميع المناطق التي يمكن أن تتوفر بها الموارد الطاقوية ، في

[1] – فيصل بو الجدري ، **متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر :كلية العلوم الساسية و الإعلام ،2008. ، ص 77-79.

[2] – المرجع نفسه

اطار اتخاذ اجراءات و نشاطات في ظل دبلوماسية الطاقة الصينية . حيث سعت الصين من خلال هذه الاستراتيجية لضمان امداداتها بالتوجه إلى المناطق الغنية بالنفط في الخارج عن طريق الاستثمار في مناطق الانتاج، و قيام الشركات النفطية الصينية بالتنقيب على النفط في تلك المناطق لكي تضمن تصديره للصين.[1]

و صاغت الصين العديد من العلاقات مع الدول النفطية التي بإمكانها أن تقيم معها علاقات استراتيجية طاقوية، على غرار كل من السعودية و إيران.

لقد عملت الشركات النفطية الصينية من خلال استثماراتها في الخارج على نيل حقوق جزئية أو التحكم المباشر في حقول النفط المحتملة في العالم. فوقعت الصين اثر ذلك العديد من العقود التي تخص جملة من المشاريع المركزية المتعلقة بالموارد الطاقوية ، و من بينها اثني عشر عقدا لصالح شركات النفط العملاقة الصينية الوطنية ، حيث مكنتها من اكتساب أصول التنقيب و البحث في مناطق ما وراء البحار بشكل نشيط كجزء من سياسة أمن الطاقة الصينة[2]. لكن تواجه الصين في سبيل سياساتها لتنويع مواردها النفطية العديد من المعوقات، لأن الشركات النفطية الوطنية الصينية كانت تركز على الدول ذات رأس المال و النفوذ الغربي المحدود، و التضاريس المناسبة و القدرات التقنية لتلك الشركات و النفط الخام المتوافق و المصافي الصينية، و كذا الموارد المالية للدولة المستثمر فيها و العروض و المناقصات التي سعت الشركات الصينية الوطنية لكسبها من خلال تقديم أسعار تفوق العروض التي قدمها منافسوها من شركات الغربية[3]. كما تعرف الصين مشاكل و معيقات تعرقل مصالحها في العديد من المناطق التي تستثمر فيها كمنطقة الشرق الأوسط التي تعاني العديد من المشاكل و عدم الاستقرار غالبا ما تتسبب في قطع الامدادات

---

[1] – فيصل بو الجدري ، **مرجع سابق** ، ص 77–79.

[2] – Freeman Briefing , Issue in Focus: **China's "Going Out" Investment Policy** , Center for Strategic & International Studies ,Fereeman chiair in china Studius,May 27,2008,p4

[3] – عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 132.

النفطية. إضافة إلى ذلك و جود العديد من الأنظمة الصعبة ، مثل ما حدث معها عند التنقيب عن النفط في السودان.[1]

يصف الكثير من المحللين سعي الصين لجلب الموارد الطاقوية بتوطيد علاقاتها مع الدول الغنية بتلك الموارد (من خلال تعزيز استثماراتها و تقديمها للعديد من المساعدات التنموية المختلفة) بـ : "دبلوماسية الطاقة الصينية"

حيث وقعت الصين عام 1997 مع مؤسسة أرامكو السعودية لتنقية النفط في مصفاة بمنطقة "كينجداو". فالسعودية هي شريك الصين التجاري الأول في منطقة الشرق الأوسط. حيث تم تبادل الزيارات الدبلوماسية بين كبار القادة الصينيين و قادة الدول العربية في الخليج من بينها : زيارة الرئيس الصيني السابق "جيانخ زمين" للمملكة العربية السعودية عام 1999 ، و قد تم فيها الإعلان عن قيام شراكة نفطية بين البلدين ما يمكن الصين من تأمين حاجياتها النفطية من السعودية لمدة عشرة سنوات قابلة للتجديد ، كما زار الرئيس الصيني السابق "جينتاو" السعودية عامي 2004 و 2006 ، نتج عنها تأسيس علاقات استراتيجية من صداقة و تعاون بين البلدين لتبادل الخبرات و المصالح الاقتصادية. و في عام 2006 زار العاهل السعودي "الملك عبد الله" بيكين فنتج عن تلك الزيارة توقيع خمس اتفاقيات للتعاون في مجال النفط و الغاز و التعدين. و قد كانت السعودية المجهز الكبير للنفط الخام إلى الصين منذ 2002 ، واستمرت السعودية كمصدر أساسي لنفط الخام لصين أثناء سنة 2008 ، بمعدل : 730.181 برميل في اليوم أي حوالي خمس النفط الخام.[2]

و سعت الشركات النفطية الصينية للحصول على حقوق الاستثمار في حقول النفط العربية بغية المساهمة في تطوير تلك الحقول ومن خلال العديد من الاتفاقيات ، من بينها:

- تمكن بعض الشركات الصينية للبتروكيمياويات من توقيع عقود مع العراق و السودان لتطوير عدد من حقول النفط بين الدولتين.
- قامت شركة النفط الوطنية الصينية بتطوير مواقع نفطية في سورية.

---

[1] – Working Paper Series , **Preliminary Report on China"s Going Global Strategy** —A Labour, Environment and Hong Kong Perspective, Globalization Monitor February, 2009, P 41.

[2] – Robert E.Ebel,**Energy and Geopolitics in China**,center for strategic and International St udies,2009,p151–

- توقيع عقود استثمارية في بناء المنشآت النفطية مع الحكومة الكويتية، و تطوير بعض الحقول الأخرى بتكلفة تصل إلى 7 مليار دولار.

– الاتفاق مع واحدة من الشركات القطرية الصينية على التعاون من أجل حفر 42 بئر للنفط بقيمة 18.4 مليون دولار

–استثمار الشركة الصينية الوطنية لمبلغ 170 مليون دولار في سلطنة عمان.

–تم تخصيص مبلغ 19.3 مليار دولار للاستثمار في مجال النفط في الجزائر لتطوير صناعة النفط و الغاز الطبيعي.

- و زادت الصين من حجم استثماراتها في العراق ، و هي لأن أكبر مستثمر للنفط و الغاز هناك ،حيث وقعت على عقود تطوير و خدمات طويلة المدّى لحقول نفط "أحدب" و حقلول :"الرملية"و "حلفاية" و "ميسان" إما بصورة مباشرة أو من خلال الشركات الأجنبية التي تم شرائها.[1]

- و لأن الكويت واحد من الدول الشرق أوسطية التي تعد مصدر نفطيا أساسيا تتعامل مع الصين، و تعمل على بناء مصفاة في محافظة جوانجدونغ مع قدرة استخراجية للنفط الخام تقدر بحوالي 300.000 b/d برميل في اليوم، في حالة تزويد تلك المصفاة سيرتفع الاستيراد إلى 22500.000 b/d برميل في اليوم19. عملت الشركات الصينية استثمارات في البلاد النفطية من بينها : الكويت، قطر، عمان، المغرب، إيران العراق ، السودان ... ، هذا ما يظهر أن الشركات الصينية تدخل في استثمارات عادلة، و لا تسعى للهيمنة ، و ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[2]

- **استراتيجية خط الؤلؤ:**

يعتبر البحر المنفذ الاستراتيجي الوحيد الهام للصين من الناحية الأمنية الاستراتيجية ، لأنها تسعى للعب دور بحري يرتبط بشكل مباشر بتنمية اقتصادها الذي يعتمد على النقل البحري للموارد الطاقوية و السلع، لذا لابد عليها من تكوين قوة بحرية تعتمد على تطوير قدراتها

[1] – Christina Lin,The NEWSILK ROAD: **Chinis Energy strategyin the cmeater middle East**,in: WASHINGTONinstitute.org) April2011

[2] – Working Paper Series , **Preliminary Report on China"s Going Global Strategy** –A Labour, Environment and Hong Kong Perspective,Ibid,

العسكرية و البحرية بإقامة قواعد بحرية خارجية ، لذا لجأت إلى تبني الاستراتيجية الصينية التي تعرف بـ "خيط اللؤلؤ" String of Pearls" ففي اطار هذه الاستراتيجية قامت بشراء حاملة طائرات من روسيا لتتمكن من تطوير قدراتها، كما خاضت عدة اتفاقيات لبناء قواعد بحرية في المحيط الهندي بشكل يوازي خطوط نقل النفط من منطقة شبه الجزيرة العربية و الشرق الأوسط.[1]

ففي ظل سعي الصين لتبني سياسة تضمن لها أمن الطاقة فإنها تتبنى هذه الاستراتيجية بهدف تحقيق أمن بحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية من الخليج العربي إلى المحيط الهندي و مضيق ملقا، و قد طورت الصين هذه الاستراتيجية حتى تكون القواعد العسكرية و الروابط الدبلوماسية بمثابة ضمان يحمي مصالحها النفطية و الاستراتيجية، و كذا لخدمة مصالح الأمن الأوسع من خلال استراتيجية خيط اللؤلؤ التي تربط العلاقات عبر الدخول في استثمارات مع عدد من الدول في هذا الفضاء بشكل يسمح لها من تطبيق هذه الاستراتيجية.[2]

و على غرار الخطط التي تتبعها القوى العالمية فإن الصين من خلال هذه الاستراتيجية تعمل على خطوة استمرارية المصالح في المنطقة ،من خلال تحديث قواتها العسكرية و تبني استراتيجيات أمنية بحرية ليكون لها وظيفة حيوية تغنيها عن الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على المضائق البحرية في اطار سياساتها التحالفية مع منطقة شرق آسيا، و كذا تعد بمثابة خط موازي للحضور العسكري الأمريكي في المنطقة3.

التزام الصين بسياسة الصعود السلمي و عدم تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة و التزامها بمبادئ التعايش السلمي، أدى إلى عدم وجود خلافات هامة لها مع دول المنطقة العربية ، هذا ما أدّى إلى زيادة توسعها في المنطقة و الذي يرتبط أساسا بحاجاتها إلى النفط و مشتقاته من أجل الحفاظ على معدات مرتفعة للنمو الاقتصادي، حيث نجحت بفضل سياساتها السابقة الذكر في إقامة علاقات تعاونية و استراتيجية طويلة الأجل بشكل ثابت و منفعة متبادلة في مجال الصناعة النفطية من أجل تحقيق هذا الهدف.

---

[1] – زكريا بن سماعيل ، **أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق آسيا و الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ،2013 ، ص 163-164.

[2] – Across The Asian littoral", Report of the strategic studies institute, USA , July 2006, p 3

المطلب الرابع : العوامل التاريخية المشتركة تجمع العرب والصين

ترجع العلاقات المعاصرة للصين بدول شمال افريقيا العربية مثلا الى مطلع الخمسينات وشهدت على امتداد هذه السنوات وتائر متباينة في التطور من دولة الى اخرى لكنها تميزت على العموم بمرحلتين متميزتين من حيث محتوى وحجم العلاقات ..

اولا : مرحلة حركات التحرر والتضامن السياسي امتدت هذه المرحلة الى غاية نهاية الحرب الباردة وتميزت بمد ثوري ساهمت فيه الصين الاشتراكية بقوة في تقديم الدعم لحركات التحرر الوطني في المغرب وتونس والجزائر وكانت الصين من اوائل الدول التي ربطت علاقات بالنظم العربية الجديدة في شمال افريقيا

ثانيا : مرحلة تطور التعاون الاقتصادي وتوسع التطلعات الصينية شهدت اواسط التسعينات من القرن العشرين تحولا لافتا في العلاقات وكان ذلك من جهة بسبب الطفرة الاقتصادية الكبرى في الصين وتوجه البلد الى البحث عن الاسواق ومن جهة ثانية بسبب الاصلاحات الاقتصادية التي اجريت على اقتصاديات البلدان العربية في المنطقة نحو المزيد من اللبرالية.[1]

وبالتالي فان العلاقات العربية – الصينية هي محصلة تركيبة من العناصر التاريخية والثقافية والسياسية والمصالح المتبادلة والتعاون والتعاطف بين الطرفين، وقد تأثرت علاقة الطرفين سلباً وإيجاباً بالتطورات الاقليمية والدولية والدور الذي يمارسه كل منهما على الساحة الدولية، فضلاً عن تاريخ هذه العلاقات المتميزة بينهما والتي ترجع إلى فترة قديمة ويمتد على مر التاريخ وحتى الوقت الراهن، كذلك تطورت العلاقات العربية – الصينية من خلال مساندة ودعم وتأييد الطرفين لبعضهما في قضايا عدة من أجل تحقيق أهدافهما بمقارنة علاقات الصين مع المجموعات الاقليمية الأخرى، إذ يتسم بالمحدودية وتغلب معايير جديدة عليها آخذا في الاعتبار التطورات الدولية وأهداف الصين المستقبلية.

[1] – د.عمار جفال، **العلاقات الصينية العربية ..توظيف القوة الناعمة لاقامة شراكات واعدة** ، دراسة مقدمة الى مؤتمر العلاقات العربية الاقليمية ..الواقع والتحديات، الاردن :مركز دراسات الشرق الأوسط 13-2016/11/15 ص7-8

من جانب آخر، هناك الحقيقة التاريخية التي تشير إلى ما تعرض له الجانبان العربي والصيني من معاناة متشابهة من طرف ثالث، هو الغرب في حالة العرب، واليابان في حالة الصين؛ وهو ما جعل التقارب بينهما يحمل أسبابًا عاطفية وتاريخية، وقد انعكس ذلك في الدعم العربي للصين في المحافل الدولية في مواجهة الغرب، مثل الدعم العربي للصين من أجل استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وكذا دعم الصين للدول العربية في قضاياها العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

هذه العوامل وغيرها، تمثل دائرة الارتكاز في التقارب الصيني العربي، والمحرك الأساس في نمو العلاقات بين الجانبين؛ إذ أن الخط العام للعلاقات بين الجانبين، كان قد تجسد، خلال العقود الستة الماضية، في التوافق العام حول قضايا العلاقات الدولية بما في ذلك قضايا التنمية، وإصلاح الأمم المتحدة والنظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الخامس :اهداف استراتيجية للعرب والصين : التنمية مقابل النفط

بدأت العلاقات الصينية بدول الخليج العربية ولاسيما دول مجلس التعاون منذ عهد قريب جدا لكن هذه العلاقات تطورت بوتيرة اسرع بكثير مما هو الحال مع بقية الدول العربية حيث بلغت المبادلات بين الطرفين 70 بالمائة من مجموع المبادلات مع العالم العربي ويعتقد الامين العام للجنة الخبراء باللجنة الوطنية للتنمية الصينية ان كل المؤشرات تؤيد استمرار هذه الوتيرة بنفس السرعة.[1]

ولضمان استمرارية وتيرة التصنيع اصبحت مصادر التموين بالطاقة ضمن الاهتمامات الاولى للأمن القومي الصيني وشكل هذا المنعطف في مسار الاقتصاد الصيني دافعا قويا جدا للتقارب مع بلدان منطقة الخليج العربي التي لازلت تحتوي على 45 بالمائة من الاحتياطي العالمي وبالتالي تشكل ضمانة حيوية للأمن الوطني الصيني من الطاقة .[2]

وبالمقابل ينعكس ذلك على اقتصاديات المنطقة ويمكن تلخيص هذه الايجابيات في الرفع من حجم الاستثمار وتخفيف البطالة والمساهمة في ادخال تحولات على الهيكل الصناعي بالبلد وزيادة الصادرات ومستوى التنافسية في السوق وتحفيز التنمية التكنولوجية .[3]

---

[1] – د.عمار جفال،**مرجع سابق** ،ص13

[2] – د.عمار جفال **المرجع نفسه** ص"12.

[3] – د عمار جفال **المرجع نفسه** ص10.

ويمكن القول ان الشعبان الصيني والعربي كانا يتبادلان المساندات والتعاون وثيق بينهما، وذلك بغرض تحقيق اهداف مشتركة يتعلق بعضها بالصين ويرتبط بعضها الاخر بالعرب .
وتقوم الدول العربية بدعم الاتجاه الصيني لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في:-
1- الحصول على حليف قوي: ليشكل قطباً موازياً للولايات المتحدة الامريكية لكون الصين هي إحدى القوى الكبرى المعارضة للهيمنة الأمريكية في عالم الجنوب.
2- الحصول على شريك مؤيد للقضايا العربية: في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية حققت الدول العربية درجة عالية من هذا الهدف مثال على ذلك تأييد الصين مصر في مواجهة العدوان الثلاثي عام 1956.
3- الحصول على شريك لشراء السلاح: إذ عقدت الصين عدداً من صفقات الأسلحة مع بعض الدول العربية منها العراق، مصر، السعودية، الامارات وغيرها.
4- الحصول على شريك تجاري للاستثمار المتبادل: تؤكد الدول العربية على أن تكون الصين شريكاً تجارياً لها، إذ ارتفعت الاستثمارات بين الصين والعرب بشكل غير مسبق، إذ بلغت الاستثمارات الصينية في الدول العربية منذ عام 2003 نحو (3- 17) مليار دولار.
5- الحصول على شريك سياسي: ليحل كقوة موازية للهيمنة الدولية لاسيّما بعد انهيار القطبية الثنائية، إذ أن التعاون الصيني – العربي أخذ ابعاداً متطورة في المجال السياسي من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية.
بالمقابل فأن الصين تقوم بالتعاون مع الدول العربية لتحقيق أهدافها أيضاً والتي تتمثل في:
1- النفط والغاز: تعتمد الصين بنسبة كبيرة على النفط العربي وتبرز الدول (السعودية – الامارات – السودان- عمان – اليمن – الكويت – ليبيا – قطر) كشريكات رئيسيات للصين، إذ تستورد منها ما يقارب الـ(50%) من احتياجاتها من اجمالي (60%) هي واردات الصين من نفط منطقة الشرق الأوسط كله.
2- التجارة واجتذابها رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الصين: تم تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الطرفين لاسيّما في مجال البتروكيميات ومصافي النفط.
3- الحصول على حصة رئيسة في مشروعات اعادة الإعمار في الدول العربية مثل الكويت والعراق.
4- الحصول على تأييد في المحافل الدولية والحصول على مجالات جديدة للعمال الفنيين.

5- أصبح الحفاظ على سلام واستقرار البيئة الدولية أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية.

6- تعزيز التعاون السياسي والعلمي والتكنولوجي بين الصين والمنطقة العربية.

المبحث الثاني : وسائل وادوات التنمية الصينية في المنطقة العربية

اعتمدت الصين عدة مبادئ لتحقيق التنمية في المنطقة العربية مقابل تامين مصالحها وتمثلت هذه الادوات والوسائل في القوة الناعمة الصينية والقوة الصلبة .

المطلب الاول : القوّة الناعمة الصينيّة في العالَم العربيّ

استطاعت الصين ان تقدم نموذجا متميزا لنفوذ اقتصادي ناعم يعتمد على تغليب المكافاة والمنح والاستثمارات والقروض قبل المشروطية والعقوبات "الجزرة قبل العصا "بخلاف العلاقات الاوروبية والامريكية وقد تجلت القوة الناعمة الصينية في عدة مظاهر اهمها الاستثمارات والتجارة والمشاريع التنموية وحركة الافراد والثقافة الكونفوشسية .

عرف عالِم السياسة الأمريكيّ جوزيف ناى – كما سبق وذكرنا – مفهوم «القوّة النَّاعمة»، بأنّها «القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق الجاذبيّة أو السحر أو الإقناع بدل الإرغام أو الإغراء بالأموال». ومَوارِد القوّة الناعمة لأيّ بلد هي ثقافته وقيمه السياسيّة، فضلا عن السياسة الخارجيّة. فيما يشير العالِم الصينيّ الشهير Men Honghua إلى أنّ القوّة الناعمة الصينيّة تتكوّن من الثقافة والمفاهيم والنموذج التنمويّ والأنظمة الدوليّة والصورة الدوليّة، وتعتبر الثقافة والمفاهيم والنموذج التنمويّ «القوّة الداخليّة» للقوّة الناعمة، فيما تعتبر الصورة الدوليّة «القوّة الخارجيّة» للقوّة الناعمة، حيث تربطهما الأنظمة الدّولية التي تصبح قناة رئيسة لعرض القوّة الناعمة الصينيّة وبنائها.[1]

نشرت مؤسسة الفكر العربي مقالا للكاتبة «قوه شياو يينغ» ـ مُدرِّسة اللّغة العربيّة فى جامعة يانغتشو بالصين ـ حول القوة الناعمة الصينية في العالم العربي تحدثت فيه عن بناء القوّة الناعمة الصينية التي اصبحت من الاستراتيجية الوطنية للصين في نظر قادة بكين ،. وقد كُثِّفت أعمال بناء القوّة الناعمة الصينية في عهد الرئيس «شى جينبينغ»، حيث أعلن في

[1] – **القوّة الناعمة الصينيّة فى العالَم العربيّ** ، العالم يفكر، الشروق، 12 سبتمبر 2017.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12092017&id=438a73ed-2dfb-4b8a-aafe-21d4e537f143

العام 2014 أنّه «يجب علينا زيادة القوّة الناعمة للصين، وطرح سردية صينية جيّدة، ورسائل تواصل أفضل إلى العالَم». وتحت حُكم «شي»، رمت الصين العالَم بسَيل من المبادرات الجديدة: «الحلم الصيني»، و«الحزام والطريق»، وغيرها الكثير.

وتتجسّد القوّة الناعمة الصينية في العالَم العربيّ فى المجالات التالية:

ا-الاستثمارات الصينية المُباشرة في الخارج بدون مشروطية :

حيث تتمتّع الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج بالجاذبية، وبخاصّة بالنسبة إلى الدول النامية، وذلك بسبب عدم ارتباطها بشروط حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية وما إلى ذلك؛ إذ إنّ الشرط الوحيد هو الاعتراف بتايوان كجزء لا يتجزّأ من الصين الأمّ، وعدم إقامة أيّ علاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان. وقد بلغ حجم تدفّقات الاستثمارات الصينية المباشرة غير المالية في الدول العربية في العام 2016 نحو1.15 مليار دولار.

وتعد الشركات الصينية هي الوحيدة التي تغامر في القارة الافريقية وتتحمل مخاطر الاستثمار في المناطق الخالية التي تشهد تهديدات امنية عجزت الشركات الغربية عن الدخول اليها .[1]

ويعد الاستثمار هيكل النمو السريع للاقتصاد الداخلي الصيني ودافعا مهما للصين حتى تحجز لها مكانا استراتيجيا على المستوى الدولي واصبحت أفريقيا مثلا تحتل مكانا استراتيجيا لدى القادة الصينيين كما هي الحال عند الغرب وقد تزايد حجم التبادل الاقتصادي بين الصين وافريقيا عشر مليارات دولار الى سبعة وثلاثين مليار دولا خلال خمس سنوات فقط ووقد تمكنت بكين من ان تحجز لها مكانا مهما بين شركاء المنطقة بفضل المساعدات الاقتصادية والاستثمار

وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسية في المشاريع المشتركة كالتعدين والنفط والزراعة والتصنيع والتجارة والمنسوجات والنقل والبناء والاشغال العامة وقد كثفت الشركات الصينية نشاطها في الجزائر على سبيل المثال في قطاعات الطاقة والاسكان والتشييد فثمة

[1] – سمير قط،**الاستراتتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص والتهديدات**، بسكرة : جامعة محمد خيضر، 2014
Valerie paome "**L inflience de la chine en afrique une alternative au post colonialisme**"AFRI. VOL.VIII 2007 accessed on26/9/2016 at http..bit.ly/2dv7xul، .

عدة مشروعات دشنت باستثمارات صينية منها جامع الجزائر الفين وعشرين والطريق السيار شرق غرب واوبرا الجزائر وفندق شيراتون.

ب) المساعدات الخارجيّة الصينيّة بدون اشتراطات او تدخلات :

تعتبر المساعدات المعونات الاقتصادية احد اهم الوسائل الاقتصادية التي راهنت عليها الصين في سياستها ازاء قارة افريقيا منذ عدة سنوات فبالنسبة لتاريخ المساعدات الصينية عموما تشير المصادر ان الصين بدأت برنامج المساعدات في 1950اي بعد عام واحد من انشاء جمهورية الصين الشعبية .وكانت هذه المساعدات موجهة في اول الامر الى كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية والدول الاشتراكية الاخرى المجاورة للصين .لكن بحلول عام 1975وسعت برنامج مساعدتها ليشمل دول جنوب اسيا الشرق الاوسط وافريقيا .[1]

وقد اقترنت المصلحة الاقتصادية والدبلوماسية الصينية المتزايدة في المنطقة العربية بزيادة كبيرة في المساعدات التنموية الصينية للمنطقة. ذلك بما ان الصين تندرج في ما يسمى بالمانحين الناشئين لافريقيا .[2]

ومن بين المبادئ الصينية الاكثر بروزا في منح المساعدات الدعوة الى المساواة وعلاقات المنفعة المتبادلة وسياسة عدم فرض شروط .

إذ إنّ ما يميّز المساعدات الصينية بمختلف أشكالها خلوّها من الاشتراطات والتدخّلات السياسية التي تحفل بها عادةً المساعدات من الدول الغربية المانِحة. كما تلتزم الصين دوما بعدد من المبادئ في تقديم المساعدات الخارجية، ومنها الاحترام المُتبادل، والمساواة والالتزام بالعهود، والمنفعة المُتبادَلة، وقاعدة رابح ـ رابح. وتشمل أساليب المساعدات الخارجية الصينية مشروعات إعادة الإعمار، وتوفير اللّوازم العامّة، والتعاون التقني والتعاون في تطوير الموارد البشرية، وإيفاد فرق طبّية والمتطوعين لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، وتخفيف عبء الديون، وما إلى ذلك. على سبيل المثال، تمّ بناء مركز المؤتمرات في القاهرة، وميناء الصداقة في موريتانيا، وجسر الصداقة الصينية اليمنية في صنعاء. وقد أرسلت الصين أكثر من 2000 من أفراد الخدمات الطبّية إلى اليمن خلال 40 سنة الماضية لتنفيذ المشروعات الصحّية والطبّية.

---

[1] – حسين قوادرة ، **مرجع سابق** ص95

[2] – حسين قوادرة ،المرجع نفسه ص96

وقدّمت الصين مساعدات نزيهة قيمتها 50 مليون يوان صينيّ إلى فلسطين في العام 2016، كما قدّمت الصين مساعدات إنسانية جديدة إلى الشعوب السورية والأردنية واللّبنانية واللّيبية واليمنية بقيمة 230 مليون يوان صينيّ.

ج- التجارة :

استغل القادة الصينيون الزيارات المتكررة التي كانوا يقومون بها الى الاراضي العربية والافريقية لتأكيد مدى الاهتمام الصيني بالمنطقة من جهة وضرورة تعزيز هذه العلاقات المتميزة التي تربط بين الطرفين من جهة اخرى ففي حين كان العالم مشغولا بالأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في 2009 كانت القيادة الصينية تؤكد اهمية المنطقة بالنسبة اليها من خلال زيادة المساعدات ودعم التعاون العلمي والتقني بين الطرفين وتقديم الصين مساعدات فيما يتعلق بالتمويل وقيام الصين بفتح اسواقها امام المنتجات العربية بصورة اوسع واكبر من قبل و دعم التعاون في المجالات الزراعية والصحية والطبية والثقافية وتنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والعمل على الغاء التعريفات الجمركية تدريجيا على نسبة كبيرة من المنتجات العربية الواردة الى الصين.[1]

تنتهج الصين في سياستها في المنطقة سياسة مساعدات التنمية والاستثمار غير المشروط في المنطقة العربية ككل والافريقية بصفة خاصة على الرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لتلك الاستراتيجية في المقابل تتيح الاسواق العربية والافريقية فرصا كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تساهم فيه الانشطة الصينية في افريقيا في انتعاش النشاط الاقتصادي في المنطقة [2]وقد تعززت التبادلات التجارية بين الجانبين فعلى سبيل المثال اضحت بكين اكبر شريك تجاري للجزائر متجاوزة بذلك فرنسا واصبحت مصدر الجزائر الاول من الواردات التي بلغت قيمتها نحو 70.85 مليار دولار في عام 2018 [3]وبلغ التبادل التجاري بين العرب والصين عام 2015 نحو 202 مليار دولار، 70% منها مع دول مجلس التعاون، حيث

---

[1] – عبد الكريم صالح المحسن ، **العلاقات الصينية الافريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة،** "الحوار المتمدن العدد'–3557 نوفمبر 2011.

[2] – pp77–94، Michel meidam **La chine a la conquet des marchés energétique mondiaus**"Hérodot no

[3] – عادل عبد الغفار انا جاكوبس ،**عوائق التمدد"مرتكزات النفوذ المتصاعد في شمال افريقيا"** ، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ا، 17 اكتوبر 2019

يشكل النفط معظم قيمتها، ويتطلع الصينيون إلى ارتفاع حجم التجارة بين الصين والعالم العربي إلى 600 مليار دولار في العقد المقبل، وأن ترتفع الاستثمارات من 10 مليارات دولار الآن إلى 60 مليار دولار خلال عقد.وينقسم العرب، من وجهة نظر الصين، إلى مجموعتين. الأولى دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك المال، ويرون فيها مصدرًا للاستثمارات، وسوقًا كبيرة بقدرة شرائية مرتفعة، تتطلب سلعًا بجودة عالية. والثانية هي بقية الدول العربية، ويرون فيها سوقًا واسعة للسلع الصينية، ذات الجودة الأدنى، تضم عدة مئات من ملايين البشر.

د- حركة الافراد :

ان صناعة البناء او التشييد يجسد اتجاه الصين الى ايفاد او نقل اعداد غفيرة من مواطني العملاق الديمغرافي الاسيوي حيث يفدون كمهاجرين بقصد الاستثمار والعمل وتحقيق نجاحات حيث يعيدون تشكيل او صياغة مرافق وجوانب شتى من الحياة في شمال افريقيا مثلا ما بين الهياكل الاساسية البنى التحتية الانشطة التجارية وغيرها.[1]

ودائما في اطار تدشين وتمويل المشروعات تعمل الصين ايضا على مستوى الافراد حيث ينتقل الافراد الصينيين للعمل والسياحة والدراسة بما عزز التبادل الثقافي بين الصين والعرب حيث تستضيف الجزائر مثلا حوالي خمسين الف عامل صيني ويسكن اربعة الاف صيني في الدار البيضاء كما فتحت الصين ابوابها لاستقبال العديد من الطلبة العرب والأفارقة للدراسة في الصين.[2]

بالإضافة الى ذلك يزداد اعداد السائحين الصينيين الى شمال افريقيا يوما بعد يوم حيث ازدادت السياحة الصينية نحو بلدان مثل المغرب ومصر بشكل هائل مع ازالة القيود عن تأشيرات السفر وإنذارات السفر وقال دبلوماسي صيني ان عدد السواح الصينيين في مصر قد ارتفع الى اربع مئة الف سائح عام 2017 بعد ان كان عددهم 125000 عام 2015

[1] – حكمات العبد الرحمان ،"**استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا** " ،مجلة سياسات عربية ،العدد 22، سبتمبر 2016.

[2] – عادل عبد الغفار انا جكوب، **مقابلة مع دبلوماسي صيني** ،القاهرة مصر :جانفي 2019 .

في غضون ذلك استضاف المغرب 120000 سائح في الاشهر الخمسة الاولى من العام 2018[1]

هـ) – معاهد كونفوشيوس لنشر الثقافة الصينية :

عملت الصين على توظيف الوسائل الثقافية من اجل رسم صورة ايجابية وبناءة لها في المنطقة العربية لأنها تدرك اهمية العامل الثقافي في تعميق وترسيخ علاقاتها مع البلدان العربية ودعم صعودها السلمي الناعم بالإضافة الى دوره في زيادة درجة التأثير السياسي والاقتصادي [2]وتسعى الحكومة الصينية لتحسين صورتها في العالم العربي من خلال معاهد كونفوشيوس وهي تعمل كشراكة تابعة للجامعات والمؤسسات التعليمية المحلية وتقدم معاهد كونفوشيوس دورات تعليمية في اللغة الصينية وتعمل على الترويج للثقافة الصينية[3]

وفي اطار توسيع وتسهيل نفوذها عملت بكين نشر الثقافة واللغة الصينية في المنطقة العربية من اجل وذلك من خلال انشاء المعاهد الصينية. فتمّ إنشاء 512 معهدا و1073 فصلا في 140 دولة (منطقة) في العالَم، أي أنّ معاهد كونفوشيوس أنشأت موطئ قدم للصين في جميع أنحاء العالَم، بما في ذلك 11 معهدا وفصلان في 8 دول عربية تتوزّع كالآتي: بالنسبة إلى معاهد كونفوشيوس: لبنان (1)، الأردن (2)، الإمارات العربية المتّحدة (2)، البحرين(1)، مصر(2)، السودان (1)، المغرب(2)؛ هذا فضلا عن فصل كونفوشيوس: مصر(1)، تونس(1).

إنّ عدد معاهد كونفوشيوس في العالَم العربي قليل نسبيّا، وذلك يشير إلى أنّ الحماسة لتعلّم اللّغة الصينية والثقافة الصينية في الدول العربية ليست عالية، وإلى أنّ جاذبية الثقافة الصينية للعرب لا تزال محدودة.

و) صناعة الإعلام؛ حيث تشكّل هذه الصناعة جزءا مهمّا من الصناعة الثقافية، وتشمل الكِتاب، والأفلام، والتليفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى. الكِتاب هو حامل مهمّ لنشر الثقافة، يُمكنه نشر الأفكار والقيَم. وتدفع حكومة الصين بنشاط عمليّة ترجمة الكُتب ونشْرها،

---

[1] – saad gueraoui"**morocco sees rising member of chinese tourist**"the arab weekly auguest19 2018

https //thearad weekly .com/morocco-sees-rising-nember-chinese-tourist

[2] – حسين قوادرة ،.مرجع سابق ،ص100.

[3] – حسين قوادرة، المرجع نفسه، ص101.

وتمّ توقيع سلسلة من الاتّفاقيات بين الجانبَين الصيني والعربي لترجمة الكُتب ونشرها: مشروع الترجمة «حضارة واحدة» بين مؤسّسة الفكر العربي والمجموعة الصينية للنشر الدولي الذى أطلق في ديسمبر 2009، و«مشروع الترجمة المُتبادَلة لأمّهات الكُتب الصينية والعربية» في ماي 2010، و«مركز تبادُل الترجمة وحقوق النشر بين الصين والدول العربية» في العام 2016.

وتهدف هذه المشروعات إلى ترجمة أهمّ المؤلّفات والكُتب الصينية في مجالات الفكر والتنمية والتعليم والتكنولوجيا، وتجربة الصين الناجحة فى مجالات أخرى. وفى ما يتعلّق بالأعمال السينمائية والتليفزيونية، تدخل هذه الأعمال إلى الدول العربية عبر ثلاث طرائق: عبر المشاركة في المهرجانات السينمائية الدولية المُقامة في الدول العربية وعرضها في مهرجانات الثقافة الصينية هناك، وبثّها في القناة العربية التابعة لتليفزيون الصين المركزي. وقد دخلت وسائل الإعلام الصينية الرئيسة إلى الدول العربية أيضا، ومن ذلك على سبيل المثال، قناة العربية الدولية التابعة لتليفزيون الصين المركزي التي تبثّ على مدار 24 ساعة يوميّا، وتغطّى منطقة الشرق الأوسط بأكمله من خلال ثلاثة أقمار صناعية، والقسم العربي في إذاعة الصين الدولية الذى تُبثّ برامجه العربية سبع ساعات يوميّا، فضلا عن «وكالة أنباء شينخوا» التي أنشأَت فرعها الرئيس في منطقة الشرق الأوسط في القاهرة، وأنشأت القسم العربي في العام 2011 لتعزيز نفوذ الصين في الإخبار المتعلّق بالدول العربية.

فضلا عن ذلك، هناك منصّات أخرى مثل «منتدى التعاون الصيني العربي» الذى يعقد كلّ سنتَين منذ العام 2004، و«ندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتَين الصينية والعربية» التي تُعقد كلّ سنتين منذ العام 2005، و«مؤتمر الصداقة الصينية العربية» الذى يُقام كلّ سنتَين منذ العام 2006، و«معرض الصين والدول العربية» الذى يُعقد سنويّا منذ العام 2010. وتلعب هذه المنصّات دَورا مهمّا في رفع القوّة الناعمة الصينية في العالَم العربي أيضا.[1]

المطلب الثاني : القوة الصلبة

[1] – مُدرِّسة اللّغة العربيّة في جامعة يانغتشو– الصين
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12092017&id=438a73ed-2dfb-4b8a-aafe-21d4e537f143

افسح النفوذ الصيني المتصاعد المجال واسعا للحصول على الدعم العسكري لاسترداد العديد من الاسلحة خاصة تبني الصين لسياسة عدم التدخل في النزاعات .

لاحظت بلدان كثيرة من الشرق الاوسط وشمال افريقيا انها كانت الخاسرة في ظل نظام الغرب المهيمن بصرف النظر عن تحالفات كل منها مع القوى الغربية غير ان الصين لم تستعمر بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا ولم تتدخل في شؤونها المحلية وتوسع الصين الاقليمي والدولي طبيعي ومحتوم نظرا الى ثقلها الاقتصادي ولا شك في ان سياسة عدم التدخل التي تعتمدها تجذب دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا لذا تفسر هذه العوامل جزئيا قبول المنطقة بدور الصين في الساحة العالمية.[1]

ا- النفاذ الأمني الصيني للمنطقة العربية :

الادوات العسكرية تتمثل في مجموعة المقدرات التي تتعلق باستخدام اوالتهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الاخرى وتتمثل هذه الادوات في انشاء قوات مسلحة وتدريبها وتوزيعها واستعمال او التهديد باستعمال القوة والمساعدة العسكرية وتطوير الاسلحة اضافة الى تغيير حجم المقدرات العسكرية وعقد الاحلاف العسكرية والهجوم المسلح.[2]

مع استمرار تواصل نمو الصين الاقتصادي والدبلوماسي مع الشرق الأوسط، بدا أن التعاون الأمني يتبعه باطّراد، حيث خطت بكين بالفعل خطوات جديدة في هذا الاتجاه، وبدأت القوة البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني (PLAN) زيارة الموانئ في شبه الجزيرة العربية كجزء من المهمة الدولية لمكافحة القرصنة في خليج عدن، مما أعطى ضباط البحرية الصينية الفرصة لتطوير العلاقات مع نظرائهم العرب. كما ساهمت الصين ببعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان منذ عام 2006. وهناك زيادة في أعمال المتعاقدين الأمنيين الصينيين من القطاع الخاص في الشرق الأوسط، كجزء من الرد على المشاركة الصينية العميقة مع البلدان المتأثرة بالصراعات .

---

[1] – YAHIA ZOUBIR" **THE WELCOM MULTILATERALISM OF GLOBAL PoWER IN BELT And road intiative to ward GreatercooperationBetween chinaandtheMiddle East Brookings** Dohq center event procceding jqnurrqy 13-142018

[2] – **السياسة الخارجية الاكاديمية العربية المفتوحة ،قسم الدراسات والابحاث في الأكاديمية ، ، كلية القانون والسياسة 2008/2007**

ب-مظاهر الاستراتيجية العسكرية الصينية في المنطقة العربية

تعدت العلاقات الصينية العربية المجال الاقتصادي والاستثماري وحتى السياسي لتصل الى العلاقات العسكرية .حيث لوحظ نشاط مكثف ومقلق لتجارة الاسلحة بين الصين وعدد كبير من الدول العربية وسبب القلق يكمن في كون الصين لازالت تصدر السلاح بشكل يزيد من حدة النزاعات واحداث خسائر بشرية كبيرة .وتصدر الصين السلاح الى جميع الاطراف سواء منها تلك التي تشهد نزاعات مسلحة ام دولا أخرى تشهد استقرارا نسبيا .وتعتبر السودان ثالث مستورد للأسلحة الصينية في القارة الافريقية بعد كل من الجزائر والمغرب حسب تقرير ستوكهولم لأبحاث السلام

وقد بدأ أوّل تحرّك عسكري صيني بارز في ليبيا في العام 2011، عندما ساعدت بَحريّة جيش التحرير الشعبي في إجلاء حوالي 37 ألف عامل صيني من البلاد قبل أن يباشر حلف شمال الأطلسي بشنّ الغارات الجوية. وفي عام 2015 جرت مناورة عسكرية صينية روسية مشتركة في البحر المتوسط.

ومن التطورات الأمنية المهمة الأخرى إنشاء قاعدة دعم لبحرية جيش التحرير الشعبي الصيني في جيبوتي في جوان 2017، وهي أول منشأة صينية خارجية من هذا النوع وبُنيت بتكلفة 590 مليون دولار، ومن المتوقع أن تزيد المنشأة بشكل كبير من إمكانات الصين لاستعراض قوتها في منطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي.

مثّلت هذه الخطوات نهاية للسلوك الصيني الكلاسيكي المعروف في الامتناع عن بناء منشآت عسكرية خارج حدودها الجغرافية. وبالنظر إلى النمو الهائل للمصالح والأصول والرعايا الصينيين في الخارج، احتاجت بكين إلى إثبات أن لديها القدرة على حماية هذه المصالح وأنها ليست بحاجة إلى الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية في المنطقة.

وإن كانت الاستثمارات الصينية الكبيرة في المجمعات الصناعية في الشرق الأوسط والموانئ ذات طابع تجاري في الوقت الحالي، إلا أنه قد يكون لها فيما بعد أغراض أمنية وعسكرية، وقد يبدو من غير المحتمل أن تسمح الدول المضيفة بحدوث ذلك في المستقبل القريب،

حيث يخشى العديد منهم أن يؤدي ذلك إلى تهديد التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتمدون عليها بشكل كبير حالياً.[1]

ومع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القوة العسكرية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية ، وبنائها هيكل أمني إقليمي حافظ على الوضع الراهن الذي تفضله، كان على القوى الأجنبية الأخرى إما العمل ضمن الإطار أو تحديه، وقد ساعدت المظلة الأمنية الأمريكية الصين لترسيخ نفسها كقوة اقتصادية وسياسية في المنطقة العربية، كسلوك انتهازي استفاد من هذه المظلة للتركيز على المشاريع الاقتصادية مع توفير القليل في سبيل المنافع العامة.

لكن اللافت في الاستراتيجية الصينية انها ومنذ العام 2008بدات بتبني استراتيجية عسكرية .اين اضطلعت القوات البحرية الصينية بمهمة حماية سفنها التجارية من القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال التي يتخذها القراصنة موانئ انطلاق لاحتجاز السفن العابرة لمضيق باب المندب الذي ينقل حوالي 50 بالمائة من حاجيات الصين النفطية من جنوب السودان والسعودية والعراق.[2] اضافة الى ان الصين تعد اكبر المساهمين ضمن مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة التي ترعى قوات حفظ السلام عبر العالم وخاصة جنوب السودان ودارفور غرب السودان .

"وكان النزاع في دارفور سببا مهما في مشتريات السلاح الصينية ذات الكلفة الرخيصة والخفيفة المحمل .ورغم فرض الامم المتحدة على السودان حظرا على توريد الاسلحة .الا ان الصين تجاهلت القرار لأنها تعتبر ان أي اتفاقية للحد من انتشار الاسلحة لا يجب ان تقيد حرية وسيادة الدولة في اقتناء السلاح .[3]

وبدأ تصدير السلاح الصيني للشرق الأوسط مبكرا في منتصف سبعينيات القرن الماضي، ووصل حجمه حتى العام 2017 إلى نحو 12.73 مليار دولار، مثل نحو 8.8 مليار دولار من إجمالي المبيعات جرت ضمن صفقات أبرمت في الثمانينيات مع طرفي الحرب (الإيرانية – العراقية).

---

[1] – نور الدين عفان ،**البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا** ، ماستر دراسات امنية واستراتيجية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

[2] – بايتس غيل ، **النجم الصاعد:الصين دبلوماسية امنية جديدة** بيروت :دار الكتاب العربي ، 2009

[3] – نور الدين عفان ، **مرجع سابق**

بين العامين 2010 – 2017 وصل حجم الصادرات الأمنية الصينية إلى الشرق الأوسط إلى 468 مليون دولار، ما يشكل 3.7% من مجمل الصادرات الأمنية الصينية للعالم الذي بلغ وقتها نحو 12.5 مليار دولار، وبالمقارنة في تلك الفترة، فإن الصادرات العسكرية الروسية إلى الشرق الأوسط بلغت نحو6.1 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات العسكرية الأمريكية في الفترة ذاتها نحو 30.1 مليار دولار.

المطلب الثالث: خارطة المشاريع التنموية الصينية في المنطقة العربية

تركز الصين بنموذجها المطبق في المنطقة العربية وشمال أفريقيا على الجوانب الاقتصادية وعدم التدخل بالشؤون السياسية، على عكس التركيز الغربي الضاغط لتحقيق المعايير الليبرالية والديمقراطية، لذلك نافست الصين على مشاريع ضخمة باستثمارات مباشرة وغير مباشرة، وبقروض كبيرة ميسرة، ونعرض أهم هذه الشراكات كالتالي:

1-الإمارات العربية المتحدة:

بعد انقطاع دام 29 عام وقع الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في 19 جويلية 2018، أثناء زيارته للإمارات على 13 اتفاقية تعاون بين البلدين في مجالات الطاقة والتجارة الإلكترونية والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، إضافة للتعاون الاقتصادي في إطار مبادرة "الحزام والطريق".

وقبيل تلك الزيارة؛ وقّعت "موانئ دبي العالمية" ومجموعة "تشجيانج تشاينا كومو ديتيز سيتي جروب" الصينية اتفاقًا لإقامة أضخم سوق للتجارة الحرّة على مساحة ثلاثة كيلومترات مربعة في المنطقة الحرّة لجبل علي في دبي، وهي أكبر منطقة تجارة حرّة في الشرق الأوسط. وكانت الصين قد استحوذت على أكبر مشروع في العالم للطاقة الشمسية المركزة بالإمارات العربية المتحدة، بالشراكة مع السعودية، إذ وقّعت كلٌّ من الشركة الصينية "شنجهاي إلكتريك" الصينية؛ المقاول الرئيسي للمشروع، وشركة "أكوا باور" السعودية على عقدٍ مع هيئة كهرباء ومياه دبي لإنجاز "مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية"، أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم.

ونفذت الشركات الصينية العاملة بالإمارات مشروعات بنى تحتية بقيمة 3 مليارات درهم إماراتي سنة 2018، بلغ فيها عدد العمالة الصينية 10 آلاف عامل صيني، وتضمّنت أبرز المشاريع التي نفذتها شركات صينية مشروع جسر البديع في الشارقة، ومستشفى الأمل

للأمراض النفسية بدبي، وإنشاء وإنجاز الإدارة العامة لشرطة الشارقة، ومشروع امتداد الطريق العابر من طريق فلج المعلا شارع الإمارات في أم القيوين.

وتأتي هذه المشاريع الصينية في الإمارات لترفع حجم التبادل بين البلدين في عام 2017 إلى نحو 53.3 مليار دولار، علمًا بأن الصادرات الصينية تشكل نسبة 90% منها، وفقًا لإحصاءات أبوظبي.[1]

2-المملكة العربية السعودية:

وقعّت عملاق صناعة التكرير في الصين والأكبر في القارة الآسيوية شركة "تشاينا بتروكيميكال كوربوريشن – سينوبك" في عام 2012 على شراكة مع "أرامكو" السعودية لإنشاء مصفاة تحويل متكاملة تعالج الزيت العربي الثقيل "ياسرف"، حيث تبلغ حصة ملكية أرامكو السعودية في هذه المصفاة العملاقة نحو 62.5%، و37.5% لشركة "سينوبك" الصينية. وتم تدشينها من طرف كلٍ من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس الصيني شي جين بينغ خلال الزيارة التي قام بها الأخير إلى المملكة في يناير 2016، وتعد مصفاة "ياسرف" واحدة من أكبر المصافي إنتاجًا في العالم، إذ تتجاوز طاقتها الإنتاجية 13.5 مليون جالون يوميًا من أنواع وقود النقل فائق النظافة، كما تبلغ الطاقة التكريرية لهذه المصفاة 400 ألف برميل يوميًا من الزيت الثقيل.

وفي جويلية 2019 وقعت مجموعة قهتشوبا الصينية (CGGC) التابعة لشركة الصين المحدودة لهندسة الطاقة، اتفاقية تعاون مع مجموعة ASK السعودية في مشروع EPC+O&M للتفجير المدني في السعودية بقيمة إجمالية تصل إلى 780 مليون دولار أمريكي.

ومنحت الهيئة السعودية العامة للاستثمار قد منحت في عام 2017 تراخيص استثمار لأربع شركات صينية، ويتعلّق الأمر بكل من "شركة ريزيل كاتاليستس"، وشركة "عبر آسيا السعودية"، وفرع شركة "سولو التكنولوجية"، إضافةً إلى فرع شركة "جيانجسو نانتونج سانجيان"، لتتصدر الصين المرتبة الأولى من بين الدول المرخص لها بالاستثمار في السعودية.

[1] – عامر سلمان،**خارطة النفوذ الصيني في المنطقة العربية الى اين** ، منتدى السياسات العربية، 9 مارس2020.

وفي العام 2018 أطلق البلدان مشاريع بقيمة 225 مليار ريال سعودي تشمل البنى التحتية وقطاع المعلومات، وتهدف أن تكون السعودية محطّة رئيسة في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وفق رؤية السعودية 2030.[1]

3-جمهورية مصر العربية:

كانت مصر ميداناً مهماً لزحف الاستثمارات الصينية، حيث وقعت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية في سبتمبر 2017، اتفاقاً بين الشركة الصينية القومية لنقل الكهرباء "ستيت جريد"، لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الشبكة القومية للكهرباء في مصر، وشهدت المرحلة الأولى انشاء خطوط شبكات كهرباء جديدة بقوة 500 كيلو فولت وتكلفة 1.8 مليار دولار، وصرحت وزيرة الاستثمار المصرية سحر نصر وقتها أن (المشروع يأتي في إطار الشراكة الاستثمارية بين مصر والصين، لاستكمال جهود التعاون المميز بين وزارة الكهرباء والشركات الصينية ذات الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة..).[2]

وتعدّ المنطقة الصناعية الصينية "تيدا" بمنطقة خليج السويس، أحد أهمّ المشاريع الصينية في مصر التي تهدف إلى استثمار 8 مليارات دولار، إضافة إلى توفير 20 ألف فرصة عمل.

كما استحوذت الصين على عدة منجزات خاصة في العاصمة الإدارية الجديدة بالقاهرة، إذ تعكف الشركات الصينية على إنجاز بعض الإنشاءات في العاصمة الإدارية الجديدة بمصر في مساحة تبلغ 700 كيلومتر مربع. ويشمل المشروع إنجاز أعلى برجٍ في أفريقيا، و12 مبنى تجاري، وخمس وحدات سكنية، وفندقين كبيرين بعقد بلغت قيمته 3 مليارات دولار.

وكانت الجمارك الصينية قد أعلنت في ماي 2018 أن حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر ارتفع بنسبة نحو 26% خلال الربع الأول من العام، ليصل إلى ما يقارب 3 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.[3]

4-الجزائر:

---

[1] – عامر سلمان، **مرجع سابق.**

[2] – «**مشروع طريق الحرير» الصيني**، بي بي سي عربي، 15 ماي2017: https://2u.pw/PukjE

[3] – مقابلة خاصة لسفير الصين في القاهرة :**آفاق مبادرة الحزام والطريق**، وكالة شينخوا الصينية، نوفمبر 2019: shorturl.at/dwEYZ

بعد الصعود الكبير للاقتصاد الصيني اصبحت توجه اهتمامها بالسوق الجزائرية للاستفادة من ككل الفرص الاقتصادية وتسعى الجزائر منذ انفتاح اقتصادها الذي تزامن مع صعود القو ى الصينية على تدعيم العلاقات مع الصين وخاصة في المجال الاقتصادي للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الدولة في المجال الاقتصادي للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الصين في مجال التكنولوجيا وتبادل الخبرات مما سهل انشاء قطاعات للتعاون بين الصين والجزائر في مجال الاستثمار والبناء والتجارة والمحروقات .[1]

تعتبر الجزائر واحدة من اهم الدول المغاربية المستقبلة للاستثمارات الصينية اذ قدرت الاستثمارات الصينية في الجزائر نحو60بالمائة من مجموع للاستثمارات الصينية بإفريقيا ومن بين هذه الدول التي استفادت من هذه الاستثمارات جاءت الجزائر في المركز الرابع بعد جنوب افريقيا وزمبيا وونيجيريا.[2]

تستحوذ الصين على أضخم المشاريع التي تنجزها الجزائر، بدايةً بالمسجد الأعظم –ثالث أكبر مسجد في العالم– مع شركة "هندسة البناء الصينية"، التي استحوذت على المشروع بقيمة 1.5 مليار دولار.

كما تشرع حاليًا الصين في إنجاز الطريق السيّار "شمال–جنوب" والذي يربط "الشفة" شمال الجزائر بالحدود النيجيرية جنوبها على مسافة 550 كلم، بعد تسليمها مشروع الطريق السيار "شرق–غرب" والذي يربط بين الحدود الغربية والحدود الشرقية مروراً بالمدن الجزائرية الكبرى مثل تلمسان ووهران والشلف والجزائر العاصمة وسطيف وقسنطينة وسكيكدة وعنابة والطارف، والذي يمتد لمسافة 1200 كيلومتر بمتوسط تكلفة فاقت 19 مليار دولار

وكانت الحكومة الجزائرية قد منحت الشركات الصينية إنجاز مشروع ميناء شرشال الأكبر في البلاد بقيمة 3 مليارات دولار، الذي سيُموَل في إطار قرض صيني على المدى الطويل، على أن يتم إنجازه في غضون سبع سنوات ويرتقب أن يدخل الخدمة تدريجيًا في غضون أربع سنوات، مع دخول شركة "موانئ شنغهاي" التي ستضمن استغلال الميناء حسب تصريحات مسؤولي وزارة القطاع

[1] – طيب جميلة ،**العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة العلاقات الصينية الجزائرية نموذج**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،المجلد5،العدد 1 ،المدرسة العليا للعلوم السياسية ،جوان 2018 ص20

[2] – المرجع نفسه ص 19

ان التواجد الفرنسي في الجزائر قد شكل عائقا امام الصين للاستثمار بالجزائر وهذا ادى الى تصاعد التنافس الصيني الفرنسي على المقدرات الاقتصادية الجزائرية بناءا على ان الصين تسعى لتكريس هيمنتها الاقتصادية في العالم وهذا ما ادى الى تعزيز التطلعات والافاق الصينية الجزائرية .[1]

5-المغرب:

يعتبر مشروع انجاز المدينة الصناعية الصينية بمدينة طنجة المغربية أكبر مدينة صناعية في إفريقيا، والموقع بين مجموعة "هيتي" الصينية والحكومة المغربية، إذ ستحتضن نحو 200 شركة صينية، وتوفر 100 ألف وظيفة جديدة، وتبلغ أهمية هذه المدينة بالنسبة للصين قربها من أوروبا.

وتعمل المجموعة الصينية "تشانغ دونغ شانغ جانغ" الرائدة في صناعة الصلب على إنجاز مشروع طنجة لتصنيع هياكل وخطوط الأنابيب من الصلب بالمنطقة الحرة في طنجة، بقيمة 1.7 مليار درهم مغربي، لإنتاج ما يفوق 250 ألف طن من أنابيب الصلب.

6-الكويت:

وفي زيارة تاريخية قام بها أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الصين في جويلية 2018، أعرب الأمير صباح الأحمد الصباح عن رغبته في أن "يكون الجانب الصيني شريكًا استراتيجيًا، ومستثمرًا أساسيًا في تطوير البنية التحتية لمدينة الحرير، وإنشاء مناطق صناعية وتكنولوجية متقدمة في شمال الكويت.

وتعدّ "مدينة الحرير" أحد أضخم المشاريع الكبرى في منطقة الخليج، ويدخل المشروع تحت رؤية الكويت لسنة 2035، وتصل قيمة إنجازه إلى حدود 100 مليار دولار، على أن تتسع المدينة لـ700 ألف مقيم، متضمنة إنشاء برج بطول ألف متر إضافة إلى مرافق أخرى، كما

---

[1] – **سعيداني علاء الدين ،السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر نموذجا 2000-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، المسيلة :جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/06/30 ،ص43.**

يضم المشروع الذي يعتبر أضخم واجهة بحرية في العالم إنجاز رابع أطول جسر بالعالم، والذي سيربط مدينة الحرير والعاصمة الكويت.(*

جديرٌ بالذكر أنّ نحو 40 شركة ومؤسسة صينية موجودة حاليا في الكويت، وتشرف على ما يقرب من 80 مشروعًا في مجالات النفط والبنية التحتية والاتصالات والمال وغيرها.

وكان السفير الصيني لدى الكويت، وانج دي، قد صرّح بأنّ "إجمالي عقود المقاولات المتراكمة التي حصلت عليها الشركات الصينية في الكويت بلغ 20 مليار دولار حتى العام 2018".

وترتبط معظم الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعلاقات اقتصادية وتجارية، ما يمنح الفرصة لتلك الدول لزيادة أحجام التبادل التجاري والاستثمارات الخارجية وعائدات السياحة بينها. [1]

وأدّى انضمام تلك الدول لمبادرة الحزام والطريق أيضاً إلى تشجيع المنافسة بين الشركاء الغربيين التقليديين، مثل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الصين وروسيا.

ويشدّد الدبلوماسيون الصينيون على أنّ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك إمكانات جاذبة جدا للتعاون الاقتصادي، نظراً لوفرة منتجات الطاقة فيها، وقربها من الأسواق الأوروبية والأفريقية والآسيوية وعدد المناطق الصناعية الكبير فيها ومستويات الاستثمار العالية في تطوير البنى التحتية وغيرها. [2]

المطلب الرابع: مشروع الحزام والطريق الصيني فرصة عربية للتنمية

طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مبادرة الحزام والطريق في العام 2013 ،التي تمد النفوذ الصيني إلى مناطق واسعة من العالم في أوروبا وأفريقيا وآسيا من خلال شبكة من الطرق والموانئ والمطارات ومشاريع البنية التحتية، ويبدو أن هذه المبادرة سوف تحدد

[1] – **الكويت والصين.. شراكة على طريق "مدينة الحرير**": https://bit.ly/3a1QpBX

[2] – **أبرز دلالات زيارة أمير الكويت الأخيرة إلى الصين:** https://bit.ly/2ul0TGt

ملامح جديدة لتوازنات القوى في النظام الدولي، وهي مبادرة يمكن اعتبارها مشروع القرن الاقتصادي في العالم.[1]

طريق الحرير عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور، والبخور، والتوابل، يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر، حيث يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين؛ الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى ا لبندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط.[2]

تعرف هذه المبادرة باسم حزام واحد طريق واحد وهي عبارة عن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير للقرن ال-21 ،ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي.[3]

وترى الصين بان هذا الطريق يخدم معظم البشرية ويقوم على تنمية عدد كبير من المناطق ولا يقتصر على 68 دولة تمر بها الطرق والخطوط البحرية وإنما سينعش التجارة العالمية ويرفع معدلات النمو، إذ قال الرئيس الصيني شي جين بينج إن الصين خصصت900 مليار دولار للمشروع الذي يرفع مستوى معيشة 70 %من سكان العالم.[4]

لكن هذا المشروع لا يخلو من قلق يعترى بعض الدول المنافسة والمتخوفة من الصعود الصيني السريع التي ترى أن (مبادرة طريق الحرير الجديد) سوف يغرق البلدان بالديون الصينية التي سيكون على كل دولة يمر بها أن تسدد تكلفة البنية الأساسية للجزء المقام علي

---

[1] – د. إسلام عيادي، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم** ،المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا: 2019 ص 1

[2] – المرجع نفسه ص 5

[3] – المرجع نفسه ص 12

[4] – د. إسلام عيادي لمرجع نفسه ص 13

أراضيها، لكن الحكومة الصينية تقول إن دراسات الجدوى الدقيقة للمشروع أكدت على أن الفوائد التي ستجنيها الدول تفوق بكثير أي نفقات، كما أن الحكومة والبنوك الصينية ستراعي ألا تثقل كاهل أي دولة .

كما أعلنت الجزائر انضمامها إلى هذه المبادرة الصينية خلال المنتدى السابع للتعاون الصيني الأفريقي في العاصمة الصينية بكين، إذ وقعت كل من الجزائر والصين مذكرة تفاهم نصت على هذا الانضمام.[1]

ويؤكد الصينيون أن مبادرة "الحزام والطريق" تلتزم بمفاهيم التعاون والانفتاح والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وأنها ليست عزفًا صينيًا منفردًا، وإنما سيمفونية تعزفها الدول والمناطق على طول "الحزام والطريق"، غير أن الواقع لا يسير بالضرورة وفق هذا الكلام الجميل، بل وفق المصالح والصراع حولها فقد يشكل مشروع الحزام والطريق فرصة كبيرة أو صغيرة للعرب، فالمنطقة العربية تحتل، برًا وبحرًا، موقعًا مركزيًا في المشروع. يمكن أن تقتصر استفادة الدول العربية من المشروع بأن تكون مجرد منصةٍ لتوسيع أقنية تصريف المنتجات الصينية في الأسواق العربية، وتعهد تنفيذ مشاريع، وأن تكون البلدان العربية محطة عبورٍ لمنتجات صينية في طريقها إلى بلدانٍ أخرى.

لكن، يمكن أن يكون المشروع مناسبةً لترجمةٍ فعلية لحديث الصينيين عن مساعدة الدول العربية في رسم السياسات وتصميم الإدارة وإقامة شراكةٍ في ميادين البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية التصنيع والطاقات الجديدة والطاقة النووية ومشاريع البنية التحتية والاتصالات، وصناعات الفولاذ والمعادن وتنمية صناعات في مجلس التعاون ذات كثافة رأسمالية وقيم مضافة عالية، وصناعات خفيفة كثيفة العمالة في البلدان العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وخصوصًا بعد ارتفاع مستويات الأجور في الصين، وتقيم الصين الآن مناطق صناعية في خليج السويس في مصر، وفي منطقة جيزان في السعودية وفي عُمان.

يتوقف جعل مشروع الحزام والطريق والعلاقة مع الصين فرصة للبلدان العربية على البلدان العربية نفسها أكثر مما يتوقف على الصينيين، ويتوقف على مدى امتلاك الدول العربية رؤية وخطة، وقيادات واعية لديها مشروع وطني للتنمية، وتوفير مستلزمات نجاحه وتنفيذه بثبات، كما فعل و يفعل الصينيون. وقبل هذا كله، تنسيق وتعاون فيما بينهم. ويمكن للعرب

[1] – د. إسلام عيادي المرجع نفسه ص 18

المناورة بما لديهم من إمكانات بشرية ورؤوس أموال واستخدام ورقة التعامل باليوان الصيني، وورقة التنافس الصيني الأوروبي الأمريكي لتحسين شروط التعاون مع الصين، وإلا تبقى فوائد المشروع محدودة.

برزت أهمية المبادرة الصينية في الوقت الراهن في ظل حاجة العالم للاستقرار والأمن والتعايش السلمي بعيداً عن الأزمات الاقتصادية التي تعيشها أوروبا أو النزاعات المسلحة التي تمر بها الدول العربية، والمبادرة توفر هذه الفرصة إذا ما استغلت بشكل جيد.

يبقى التحدي الأكبر أمام الصين في تحقيق ونجاح مبادرتها هو تحدي مواجهة الضغوطات الأمريكية التي تسعى للحفاظ على مكانتها كقطب واحد مهيمن في النظام الدول بشعار "أمريكا أولاً"، وذلك عبر التعاون البناء مع حلفائها في العالم لاسيما روسيا.[1]

المبحث الثالث: دور الصين في تنمية السودان

تحتل العلاقة مع إفريقيا موقعًا خاصًّا في سياسة الصين الخارجية؛ لأنها المورد الأساسي الذي تستقي منه بكين المصادر الطبيعية التي يحتاجها اقتصادها القائم على التصدير، وبلغ حجم تجارتها مع القارة السمراء مؤخرًا ضعف تلك التي بين أمريكا وإفريقيا، وذلك بعد أن

[1] – د. إسلام عيادي المرجع نفسه ،ص 90

تجاوزت واشنطن سنة 2009، في كونها أكبر شريك تجاري للقارة[1]. ويُذكر أن الصين تقدِّم نصف مساعداتها الدولية التنموية لإفريقيا وحدها. وتتركز مصلحة الصين الأساسية باستيراد المواد الخام والنفط الخام وغيرها من المصادر من إفريقيا، والتي تصل قيمتها سنويًّا إلى أكثر من 100 مليار دولار أمريكي.[2] ومن بين البلدان الأكثر أهمية بالنسبة للصين في هذا الشأن هما دولتا السودان وجنوب السودان، وهما اللتان كانتا دولة واحدة غنية بالنفط، ثم انتهت بالانقسام إلى دولتين عام 2011 بعد سنوات من الصراع. وأدى تقسيم السودان بطبيعة الحال إلى إدخال تعديلات كبيرة على سياسة الصين تجاه الخرطوم، إلا أنها ما تزال المستثمر الأكبر في السودان المقسَّم، فهي تستثمر أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي لتطوير حقول النفط في كلا البلديْن، إلا أنها زادت من مشاركتها في القضايا المتعلقة بالأمن والسلام، لاسيما في ظل عدم الاستقرار الذي يسود شطري السودان، بينما كانت في السابق تركز تقليديًّا –ومن منظور ضيق– على احتياطات النفط هناك.

المطلب الاول: نظرة على العلاقات الصينية السودانية

ان العلاقات الاقتصادية القائمة بين الصين والسودان ليست وليدة فترة جديدة تقدر بسنوات قليلة وانما ترجع لعقود من الزمن حيث تشكلت خلالها البذور الاولى للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين منذ 1997حيث دخلت الصين لأول مرة كشريك اساسي في مشاريع النقط السوداني.[3]

بدا تأسيس العلاقات بين البلدين في فيفري 1959 عندما اعترف السودان بجمهورية الصين الشعبية حيث اتفق البلدين على اقامة التمثيل الدبلوماسي بينهما وبذلك كان السودان من اوائل الدول الغربية والافريقية التي اعترفت بالصين واقامت معها تمثيلا دبلوماسيا .[4]

---

[1] – **الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمن،** مركز الجزيرة للدراسات

[2]– https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156119297133457.html

[3] – شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة –التنافس في السودان نموذجا** ،جامعة باتنة : كلية الحقوق 2014.

[4] – محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي، **تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين 1990–2013**، اطروحة دكتوراه : السودان جامعة العلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2015 ،ص.1

يرى المؤلف في تاريخ العلاقات السّودانية – الصينية د جعفر كرار أحمد أن أكثر فترات العلاقات بين البلدين سلاسة، هي فترة حكم الرئيس جعفر نميري، (1969– 1985)، إذ شهدت هذه الحقبة، مجهودات كبيرة من البلدين، لتعزيز العلاقات وترسيخها، في المجالات كافة. كما حظيت العلاقات، في تلك الحقبة، بدعم شعبي ورسمي، حيث ترسخت صورة الصين، لدى السودانيين كدولة صديقة يمكن الاعتماد عليها. ويلاحظ القارئ أن الفترتين السودانيتين (من 1956 حتى 1958، ومن 1986 إلى 1989)، اللتين تمثّلتا بالحكم الديموقراطي، لم تشهدا زخماً في العلاقات بين البلدين، والسبب، وفق المؤلف هو قصر عمر هذا الحكم في السودان. ويعتبر المؤلف عهد الرئيس عمر حسن البشير، أطول فترات العلاقات السودانية – الصينية، وأكثرها دينامية وإثارة للجدل، إذ اتسمت قبل 1989 بعدم التعقيد، خلافاً للفترة من 1989 إلى 2011، حين تعاملت الصين مع نظام عقائدي، يرفع شعارات إسلامية ومحاصر دولياً ومرفوض داخلياً، يجيد المناورات على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد أدرك النظام أنه لا منفذ لكسر الحصار الدولي والإقليمي المضروب حوله، سوى التوجه شرقاً وترسيخ علاقته مع الصين، في وقت شهدت هي الأخرى، تغيّرات كبيرة، حتمت عليها تعزيز علاقاتها مع الدول النامية وفي مقدمها السودان. ويرى المؤلف أن العلاقات بين البلدين، ليست وليدة عام 1955، عندما التقت قيادتا البلدين، ممثلة برئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي، ورئيس الوزراء السوداني إسماعيل الأزهري في مدينة باندونغ، في إطار المشاركة، في تلك التظاهرة العالمية المعادية للاستعمار.[1]

إذ تعود الاتصالات بين البلدين، إلى قرون بعيدة؛ فقد ربط الطريق التجاري البحري (طريق الحرير البحري) موانئ السودان الشرقية بالتجارة، مع الشرق الأقصى، منذ ما قبل الميلاد، بل إن منتجات سودانية مثل الزمرد والزبرجد، كانت تصل إلى الصين، منذ حقبة أمنحوتب (1379–1417 ق.م). كما يعتقد باحثون صينيون، بأن حكامهم في أسرة هان الغربية، كانوا على اتصال مع مملكة كوش في شمال السودان. وهنا يلفت الكاتب إلى أن العثور على خزف وقطع نقدية صينية في الموانىء السودانية (باضع، عيذاب، سواكن) وفي سنار،

[1] – جعفر كرار أحمد، **العلاقات السّودانية – الصّينية (1956–2011)** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 201

تعود إلى أسر ملكية صينية، يدل على انتعاش التجارة والاتصالات بين البلدين، على الأقل لألف عام مضى.[1]

لكن اللافت قول المؤلف جازماً: إن نتائج الدراسة، لا تتفق مع تصريحات المسؤولين، والمؤسسات التابعة لحكومة الإنقاذ الوطني، حول وصفهم طبيعة علاقاتهم القائمة مع الصين، خلال الفترة (1989 – 2011) بـ «الإستراتيجية»؛ فلقد رصد الكاتب وثائق رسمية، وعشرات التصريحات لمسؤولين سودانيين في فترات ومناسبات مختلفة، حرصوا خلالها على وصف علاقتهم السياسية، وعلاقة الحركة الإسلامية مع الحزب الشيوعي، والحكومة الصينية بـ «الإستراتيجية». إلا أن الكاتب لم يعثر على أيّة وثيقة اتفاق للتعاون الإستراتيجي أو التعاون الإستراتيجي الشامل بين الصين والسودان؛ كالاتفاق الموقّع بين جمهورية مصر العربية والصين، أو بين الصين وجنوب أفريقيا، أو غيرهما، حتى 2011، تاريخ إنجاز الدراسة؛ بل على العكس من ذلك؛ لاحظ الكاتب أن استراتيجية الصين في القارة الأفريقية، على أرض الواقع، تبدو، أحياناً، شديدة التضارب مع توجهات الحكومة السودانية في أفريقيا. إضافة إلى تأكيد الكاتب إن حصيلة العلاقات السودانية – الصينية المتواضعة، والضغوط الدولية الهائلة، والأضرار التي لحقت بصورة الصين، في القارة (الأفريقية) بسبب علاقتها بالسودان، تكشف أيضاً – وفي تقدير المؤلف – خللاً واضحاً في سياسة الصين الخارجية في أفريقيا، فهي التي تعطي الأولوية القصوى لموقف هذا النظام أو ذاك، من منظومة التحالفات الدولية، خصوصاً تجاه الولايات المتحدة، وللمصالح الاقتصادية، مانحة فرصة للشركات الصينية الكبرى، في بعض الأحيان، لتشكيل سياسة الصين تجاه هذه الدول، كما الحال مع السودان، من دون النظر الفاحص لطبيعة النظام الحاكم وإستراتيجيته ورؤاه وطموحاته وارتباطاته، ولصورة الصين في المديين المتوسط والبعيد.[2]

المطلب الثاني: بكين تستغل الانسحاب الامريكي لتوسيع نفوذها في السودان

[1] – جعفر كرار أحمد، مرجع سابق

[2] – جعفر كرار أحمد، المرجع نفسه .

تبدي الصين أهمية كبيرة لعلاقاتها الخارجية مع القارة الأفريقية عموماً والسودان بشكل خاص ، إذ أصبحت من الجهات المانحة والمستثمرة الكبرى بمختلف أرجاء القارة ومنها في السودان ، وتمكنت بكين من رسم صورة إيجابية لها في إفريقيا عموما بسرعة لافتة جعلتها تنافس دول أوربا و الولايات المتحدة على النفوذ، والسودان كأحد أهم الدول الإفريقية بل تعد بوابه إفريقيا الكبرى شكلت وما تزال محط اهتمام الصين كجزء مهم من توجهاتها العامة على مستوى القارة الإفريقية عموما . والصين توغلت أكثر في السودان عام 1995 بعد دخول مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وهنا وجدت الصين ضرورة توثيق العلاقات بين بكين والخرطوم وترقيتها من العلاقات التقليدية إلى الاستراتيجية .

وقد واجهت الصين في تطوير علاقاتها بالسودان عدة ملفات صعبة، لكنها تعاملت مع مسار ملف محكمة الجنايات الدولية ضد السودان بليونة فائقة تراوحت بين مساندة الحكومة السودانية في حدود معينة دون الظهور بمظهر المدافع الصريح عن مواقف السودان ومواجهة اعضاء مجلس الامن .وفي هذا السياق كثيرا ما ابدت الحكومة السودانية اعترافها بدعم الصين في الامم المتحدة لكنها عبرت صراحة عن خيبة املها عندما امتنعت الصين عن التصويت المتعلق بإحالة ملف دارفور الى محكمة العدل الدولية سنة 2002وتاسف وزير خارجية السودان من هذا الموقف قائلا "الصين لم تستعمل حق الفيتو لحماية اصدقائها[1]

غداة قرار وكيل المحكمة "لويس مورينيو" قراره بتوقيف البشير وجدت الصين نفسها في وضع حرج جدا واعربت عن قلقها العميق من تداعيات هذا القرار على مساعي الصين وجهودها لإنجاح الوساطة والحوار بين الفرقاء السودانيين مؤكدة في نفس السياق ان اعمال المحكمة يجب ان تساهم في استتباب الامن في درفوار وليس العكس.[2]

وبعد دخول الشركات النفطية الصينية ، أصبحت الصين تمارس دور أساسيا في مساعدة الخرطوم لتقليل التأثير الدولي للعقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان منذ منتصف عام 1990 باعتبارها "دولة راعية للإرهاب "وفيها "انتهاكات لحقوق الإنسان" ، فالصين وجدت الفرصة مواتية كي يكون لها موطئ قدم في

[1] – د.عمار جفال، **مرجع سابق** ص19

[2] – المرجع نفسه ص19

إفريقيا عموما والسودان باعتبارها بوابة أفريقيا الكبرى واستغلت انسحاب الشركات الأمريكية والغربية من السودان وتوغلت بقوة فيها وبالمقابل أصبحت الخرطوم تنظر إلى الصين باعتبارها شريك اقتصادي وبديل مهم للدول الغربية ولها دور وتأثير في السياسة الدولية خاصة بعد معاداة أمريكا لها . والصين في توجهاتها نحو السودان لها أهداف سياسية واستراتيجية اقتصادية تتعلق بطموحاتها لامتلاك دور موثر وفاعل على الصعيد الإفريقي خاصة بعد ان أدركت أهمية إفريقيا إذا أرادت أن يكون لها دور عالمي فاعل ومؤثر ، وتزايد دورها بشكل اكبر في السودان من خلال مساهمتها الواسعة في قضايا السودان وأهمها دارفور و اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه بين عامي 2005 إلى 2011 ، وأخذت الصين مؤخرا تزيد من توجهاتها نحو دولة جنوب السودان بسبب غناها بالنفط وأصبحت تتطلع إلى دور اقتصادي اكبر والمساهمة في إعادة الأعمار لضمان مصالحها الاقتصادية . وعليه الصين تحاول إتباع سياسة خارجية تتصف بالتوازن والثبات نابعة من أهدفها بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية اولاً فما تزال العلاقات بين السودان والصين توصف بأنها استراتيجية لكن بعد انفصال جنوب السودان تبنت مبدا توزيع علاقاتها الاستراتيجية فعقب انفصال الجنوب عام 2011 كانت رغبة الصين جلية في التعامل مع دولتي السودان على قدم المساواة وبالمقابل وظفت الصين الرغبة لدى الخرطوم وجوبا من انهما تحاولان استخدام الصين كجزء من أجندتهما المستقبلية لتحقيق مصالحهما أيضا ومن المرجح أن يستمرا على هذا النهج في الوقت الذي يعد فيه الطرفان الصين كوسيط موثوق به ، لذا حاولت الصين وفي كل المناسبات توسيع دورها وعلاقاتها مع الخرطوم وجوبا لضمان مصالحها وخاصة النفطية ويمكن ان نستدل على ذلك من خلال مشاركة الشركة الوطنية الصينية للبترول في جميع جولات المفاوضات التي جرت بين حكومتي الشمال والجنوب . "ويمكن القول ان تطور المصالح الاقتصادية بين الصين والسودان بشكل مكثف وسريع كان بمثابة الارضية المناسبة والداعمة لممارسة سياسة القوة الناعمة في معالجة الملفات الشائكة التي طرحت على الطرفين .فقد شكل تدويل ملف دارفور وقرار محكمة الجنايات الدولية امتحانا صعبا للدبلوماسية الصينية لكن هذه الاخيرة ابدت قدرة فائقة على تتطور هذه الملفات داخليا ودوليا وثباتا واضحا على ممارسة التأثير دون التدخل وبذلك استطاعت

التأكيد على مبادئها الخارجية الداعمة لمبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي نفس الوقت حماية مصالحها الاقتصادية الواسعة مع السودان.[1]

المطلب الثالث: الدعم الصيني ينقل الخرطوم من مستورد للنفط الى منتج ومصدر له

بعد فرض عقوبات أمريكية قاسية على السودان عام 1997، وسط دعم لخصومه السياسيين، وحركة التمرد التي كانت تقاتل جنوب البلاد، ذات الأغلبية المسيحية، مقابل الأغلبية المسلمة في الشمال.

وتحت وطأة العقوبات الأمريكية التي حظر بموجبها التعامل التجاري والمالي مع السودان، وعزلت اقتصاده عن السوق العالمي، اتجهت الخرطوم شرقاً لتوثيق علاقتها مع الصين التي بدأت تبرز وقتها كقوة اقتصادية عالمية.

وأول ما ترتب على ذلك، كان منح الصين، حق استكشاف وإنتاج النفط الذي تعطلت عمليات استخراجه بعد انسحاب الشركات الغربية وعلى رأسها "شيفرون" الأمريكية من عموم السودان.

"بدا النشاط النفطي للصين في السودان بحصول شركة الصين للنفط على 40 بالمائة في شراكة مع مجموعة شركات 'كونسورسيوم' سنة 1996.وفي سنة1997 توسع النشاط بتوقيع عقد كبير يمتد الى 20 سنة لإنتاج ونقل النفط من مقاطعة كردفان الغربية . وبعد سنتين تم تدشين الانبوب المنجز على امتداد 1560كلم والذي دخل الانتاج كما اشرنا سابقا بتاريخ 1999/06/23 وبعدها بأسبوع فقط تم تدشين مصفاة شمال كردفان وشرع السودان في 30 اوت 1999في تصدير 600 الف برميل من بور شير وهو الميناء المنجز من طرف الصين بقدرة تصدير تصل الى 2 مليون طن .وهذه الشعلة المصدرة جعلت من السودان مصدرا للنفط لأول مرة في تاريخه ."

وهكذا نجحت بكين في استخراج النفط، من حقول في جنوب البلاد، بعد أن أنفقت مليارات الدولارات في تجهيز البنية التحتية اللازمة لتشغيل القطاع النفطي، وصدّرت أول شحنة منه في العام 1999.[2]

---

[1] – د.عمار جفال **مرجع سابق** ص 19

[2] – د.عمار جفال **مرجع سابق** ص16

وبعدها بدأ الاقتصاد السوداني في الازدهار، بعد سنوات من التردي الذي لازم قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والنقل، بسبب العقوبات الأمريكية التي حرمت البلاد من مدخلات الإنتاج من آليات وقطع غيار، علاوة على حظر الحركة المصرفية من وإلى السودان.

ومع توفر عملات صعبة للخزينة العامة من عائدات النفط الذي كان يصدر للصين، وسعت الخرطوم شراكتها التجارية مع بكين، لتصبح أكبر شريك تجاري لها، فضلاً عن كونها ثاني أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا (لاحقا تراجعت إلى المرتبة الثالثة) .

يقول الباحث السوداني " محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي "بان الصين تعتبر شريكا اقتصاديا وتجاريا مهما بالنسبة للسودان، حيث تطورت العلاقات بين البلدين منذ أن تم تبادل التمثيل الدبلوماسي ببن الطرفان في 4 فبراير 1959، حيث حدثت طفرة كبرى في العلاقات التجارية والاقتصادية ببن البلدين، وقد اسهمت الصين في إقامة عدد من المشروعات التنموية المهمة بالسودان.

ويقول د. عوض الكريم ان التعاون الصيني السوداني حقق في مجال البترول نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية ببن البلدين جعلتها علاقات ذات بُعد استراتيجي حيث ارتبطت بمصالح حيوية وذات أفق مستقبلى. ويضيف "قد أثمرت هذه العلاقات في المجال النفطي، حتى أصبح السودان من ضمن منظومة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم."[1]

ويعتبر التبادل التجاري بين البلدين أحد المرتكزات المهمة للعلاقات الاقتصادية ببن السودان والصين، حيث تتصدر الصين قائمة دول العالم الأخرى، كما أنها تأتى في مقدمة الدول الآسيوية والعربية والأوربية والولايات المتحدة من حيث حجم الصادرات والواردات إلى السودان، مما شكل فائض في الميزان التجاري لصالح السودان في معظم الأعوام من 2001 – 2010 م.[2]

المطلب الرابع : تطوير العلاقات في مجال الزراعة والتجارة والصناعة

[1] – محمد عوض الكريم محمد الشيخ ،**مرجع سابق**

[2] – المرجع نفسه

لم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الاستثمارات النفطية والتجارة بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بعد ولوج هذه العلاقات مجال الإنشاءات والصناعة والزراعة وخلافه، مما يعني أن هذه العلاقات تتطور إيجابا لتسهم في التنمية الاقتصادية بالبلاد.

ويمكن القول أن العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين تعتبر أحد النماذج الإيجابية للتعاون الاقتصادي الدولي، حيث تتوافر لدى البلدين مقومات الشراكة الفاعلة ،فالسودان غني بالموارد الاقتصادية، والصين تحتاج إلى هذه الموارد لدفع عجلة الاقتصاد المتسارع والمتنامي"

كما اهتمت الصين بمشاريع خاصة ببناء السدود وحفر الابار لتنمية الزراعة حيث قامت بإنجاز مشروع سد مروى بطول حوالي 11 كلم ويعمل في بناء هذا السد 2400 عامل صيني واكتمل بناؤه 2008 وساهم في التنمية الزراعية والصناعية وحماية الاراضي من اثر الفيضانات .كما انشات الصين المركز الزراعي بالفاو ويقوم المركز بتدريب السودانيين والكوادر الزراعية.[1] ويعد سد مروى اكبر منشاة يتم انجازها على النيل منذ بناء سد اسوان الشهير بمصر خمسينيات القرن العشرين واكبر ورشة مفتوحة على المستوى الافريقي .وفي اطار استغلال السد قامت الصين بإنجاز اطول الخطوط التي عرفها السودان بمد 1745كلم من الخطوط الكهربائية .وفي نفس المجال تشارك المؤسسات الصينية في انجاز سد كاجار ...وتدفع هذه المنشآت الكبرى باتجاه تحريك التنمية لفائدة الملايين من السودانيين.[2]

ولقد كانت انطلاقة مسيرة العلاقات السودانية الصينية مستلهمة روح مبادئ مؤتمر باندونغ وهي المبادئ التي حكمت علاقاتهما فيما بعد والتي ترسخت لتصبح المبادئ الصينية الخمسة للتعايش السلمي بين الدول التي درسناها في الفصل الاول وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى احترام سيادة الدول والمساواة حل الخلافات بالوسائل السلمية . وشهد مجال التعاون الزراعي قفزات قوية حيث أعلنت كبريات الشركات الصينية العاملة في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني رغبتها في الاستثمار في السودان .

المطلب الخامس: الاستثمار والمشاريع التنموية الصينية مقابل النفط السوداني

---

[1] – ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، بسكرة : تخصص علاقات دولية واستراتيجية جامعة محمد خيضر، 2017/2016 ،ص130

[2] – د.عمار جفال **مرجع سابق** ص 15 / 16

شهدت الفترة من منتصف عقد تسعينات القرن الماضي وحتي بداية القرن الحالي تنام التطور والطفرة الاكبر في العلاقات بين البلدين بدخول الصين مستثمرا رئيسا في مشروع النفط السوداني وقيام اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني وتوقيع عدد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية تشجيع الاستثمار واتفاقية منع الازدواج الضريبي واتفاقية انشاء لجنة التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية في البلدين واتفاقية إعفاء حاملي الجوازات الدبلوماسية والرسمية والخاصة من تأشيرات الدخول اما في عقد التسعينات وهي ذات الفترة التي شهدت زيارات عديدة لرئيس الجمهورية عمر البشير للصين في الأعوام 1990-1995م – 2006-2011- 2018 كما زار السودان الرئيس الصيني هو جينتاو في العام 2007.[1]

وانعكس هذا الزخم الدبلوماسي على المجالات الاقتصادية و خاصة الاستثمارية اذ ساهمت الاستثمارات الصينية في التنمية الاقتصادية بالبلاد، فهناك 126 شركة صينية استثمارية تعمل بجملة استثمارات بلغت 15 مليار دولار في كل المجالات، وقد دخلت الصين بوابة الاستثمار في البلاد من بوابة قطاع النفط، ففي العام 1970 حمل الرئيس الراحل نميري ملف التعاون في قطاع النفط إلى الصين خلال زيارته الأولى لها في ذلك العام، وقد ظل قطاع الطاقة والنفط القطاع الأكثر جذبًا للاستثمارات الصينية، وقد تجاوزت استثمارات النفط وحدها اكثر من 14 ملياردولار، وهو ما ساهم في تطوير قطاع الصناعة النفطية في السودان، و كمثال لهذا التطور يقدر الخبراء بان الصين تمتلك 40% من امتياز شركة «قريتر نايل للبترول» و100% من «بترو إنيرجي»

ان مشاريع الاستثمارات الصينية في السودان وفي غيرها من دول القارة غالبا ما ترتبط بمشاريع اخرى موازية لتحسين الظروف المعيشية وقد ارتبطت هذه الاستثمارات الصينية بمشاريع تهدف الى تحسين البنية التحتية ولاسيما الطرق ومرافق الموانئ مما زاد في جاذبية المشاريع الصينية .[2]

---

[1] – محمد عثمان ، **السودان والصين:ستون عاما من العلاقات البناءة ، وكالة انباء السودان ،** 2019/01/26 https://suna-sd.net/ar/single?id=178405

[2] – كريس الدن ، **الصين في افريقيا شريك ام منافس**، تر: عثمان الجبالي المثلوثي ،بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009 ،ص61.

و مما لا شك فيه بأن الصين ترى في السودان واحد من أبرز الدول الإفريقية الواعدة استثماريًا؛ لما لديه من فرص جاذبة في قطاعات اقتصادية هامة، مثل التنقيب عن النفط والثروة الحيوانية والزراعية، فضلا على انه يُعد مدخلًا لإفريقيا من ناحية الشمال، إضافة إلى أن السودان يعد سوقًا كبيرة للسلع الصينية. اما المشروعات الاخرى التي اسهمت فيها الصين فتشمل كأمثلة و ليس حصرا مطار الخرطوم وطريق أم درمان بارا وسكر تمبول وسكر النيل الأزرق بينما وعدت إدارة بنك التنمية الصيني بالنظر في تمويل مشروع مصفاة بورتسودان.وتعد زيارة رئيس السودان للصين في سبتمبر 2015 من التطورات المهمة في علاقات البلدين حيث تم التوقيع بين الرئيسين علي اتفاقية للشراكة الاستراتيجية بين البلدين ثم تم خلالها التوقيع على اتفاقية الطاقة الإنتاجية . وفى اوت 2018م شارك الرئيس عمر في قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي تحت شعار "التعاون المربح للجانبين... التكاتف لبناء مجتمع أقرب لمستقبل مشترك للصين وأفريقيا" بحضور قادة وزعماء 51 دولة أفريقية.

وعقد الجانبان اجتماعات في بكين لبحث الترتيبات المالية والفنية لتوسعة مصفاة الخرطوم لتكرير النفط، وهي اكبر مصفاة لتكرير البترول بالبلاد حيث اقامت وزارة الطاقة والتعدين ممثلة للسودان والشركة الوطنية الصينية للبترول، ممثلة للصين، مصفاة الخرطوم كشراكة بنسبة 50% لكل منهما وهي تقع على بعد 70 كلم شمالي وسط الخرطوم وذلك لإنتاج المزيد من المشتقات النفطية كماً ونوعا التي شكلت دليلا للتعاون المثمر بين الجانبين. يشار إلى أنه تم تشغيل مصفاة الخرطوم للإنتاج التجاري بصورة متكاملة في ماي 2000 بطاقة 50 ألف برميل في اليوم لتكرير خام مزيج النيل.[1]

وفي المجال الثقافي والعلمي والصحي وبرامج التوأمة لاتزال تحكمها اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي الموقعة في العام 1970 حيث يتمتع اتحاد نقابات عمال السودان بعلاقات تعاون وتنسيق ممتازة مع أتحاد عام نقابات عموم الصين ويتبادلان الزيارات ولهما تنسيق قوي عبر الاتحاد العالمي للنقابات والتجمعات النقابية.

ولعل اهم القطاعات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الافريقية والسودانية هو القطاع الصحي حيث اتبعت في هذا الاطار ما يمكن الاطلاق عليه ب دبلوماسي الصحة من خلال القيام بعلاقات بين الاطباء الصينيين وملايين الافارقة العاديين وذلك من خلال تبادل

[1] – محمد عثمان، **مرجع سابق.https://suna-sd.net/ar/single?id=178405**

الزيارات بين الاطقم الطبية وتزويد الدول الافريقية وعلى راسها السودان بالأجهزة الطبية مجانية والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الامراض مثل ..الملاريا الايدز وكذا كوفيد19 مؤخرا.

المطلب السادس: الدور الصيني في السودان : شراكة ام تبعية

رغم أن الحكومة السودانية كانت ولا تزال تؤكد بأن شراكتها مع بكين عوضت الكثير من خسائرها جراء العزلة الغربية، الا ان الدور الصيني في السودان تعرض للكثير من الانتقادات حيث يقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، حاج حمد، إن "هذه الشراكة كانت على الدوام لصالح الصين أكثر منها لصالح السودان".

فالصين عندما دخلت السوق السوداني "وجدته خالياً من المنافسين، وهو ما ترتب عليه تدني جودة منتجاتها على نقيض منتجاتها ذات الجودة القياسية التي تصدرها إلى الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة".

ويؤيد أستاذ الاقتصاد بالجامعات السودانية، محمد إبراهيم كبج، ما ذهب إليه حمد، ويضيف له سبباً آخر، وهو أن "سياسات الحكومة كانت على الدوام تضخمية، ما أضعف القوة الشرائية للجنيه السوداني، ولم يعد بالإمكان سوى استيراد السلع الرخيصة من الصين".

وغالبية السلع المستوردة في الأسواق السودانية من الآليات الثقيلة إلى المعلبات الغذائية تأتي من الصين، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 5 مليارات دولار، وفقاً البيانات وزارة المالية. [1]

ويشير حمد إلى أنه "حتى القروض التي منحتها الصين لتشييد مشاريع بنية تحتية لازمتها شروط، بأن تنفذ هذه المشاريع شركات صينية، ما يوضح ضخامة مكاسب بكين على حساب الخرطوم".[2]

ولا تقتصر المآخذ على شراكة الخرطوم مع بكين على جودة المنتجات بل تتعداها إلى عدم انخراط الصين في استثمارات حيوية بالبلاد، وتركيزها على قطاع النفط، الأمر الذي حول

---

[1] – محمد عثمان ، **مرجع سابق https://suna-sd.net/ar/single?id=178405**

[2] – د.سمير قط ، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذجا** ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008/2007، ص 115/114.

اقتصاد السودان إلى "اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد"، بحسب كبج وتتركز اغلب الاستثمارات الصينية في السودان في قطاع النفط

ويضيف كبج: "لو استثمرت الصين في قطاعات إنتاجية حيوية مثل القطاع الزراعي بموارده الطبيعية الضخمة لما تعرضت البلاد للأزمة الاقتصادية التي تلت انفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط. وتلقى الاقتصاد السوداني ضربة موجعة بانفصال جنوب السودان عام 2011، واستحواذه على 75 % من حقول النفط كانت تمثل أكثر من 50 % من الإيرادات العامة، ونحو 80 % من مصادر العملة الصعبة.

كما ان افتقاد السودان للقدرة التنافسية بسبب ضعف اقتصاداتها التي تعاني من مشاكل هيكلية عميقة يجعل السودان عاجزا عن مجاراة الاقتصاد الصيني وتضيع منه الفرص التي تتيحها بكين للاستفادة منها في تقليل الاثار السلبية المحتملة من التواجد الصيني .[1]

ومع انفصال جنوب السودان بموجب استفتاء شعبي أقره اتفاق سلام أنهى عقوداً من الحرب الأهلية، وصلت معدلات التضخم إلى أرقام قياسية، وفقدت العملة الوطنية ثلاث أضعاف قوتها الشرائية، ما اضطر الحكومة لتبني خطط تقشفية على دفعات ألبّت عليها الشارع.

ولا يرى أستاذ العلوم السياسية، حاج حمد، أن الخرطوم قد استفادت من شراكتها مع الصين بدليل أنها "لم تستخدم حق النقض (الفيتو)، في كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ضد السودان".ويشير حمد إلى "اكتفاء الصين بالامتناع عن التصويت عندما قرر مجلس الأمن الدولي إحالة ملف الحرب الأهلية في إقليم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية عام 2005 ".وترتب على قرار مجلس الأمن، إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق الرئيس البشير، بتهمة "ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية في العامين 2009 و2010".وبسبب الملاحقة الجنائية، اقتصرت زيارات البشير الخارجية في الأعوام الماضية على دول عربية وأفريقية حليفة.[2]

ومن القرارات التي يستدل بها حمد أيضاً هي "عدم معارضة الصين لقرار مجلس الأمن الدولي عام 2007 نشر قوات حفظ سلام دولية عوضاً عن القوات التابعة للاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور" .

---

[1] – محمد عثمان مرجع سابقhttps://suna-sd.net/ar/single?id=178405

[2] – ا حسين قوادرة ، مرجع سابق ،ص75/74

ووقتها توسطت الصين لإقناع الخرطوم الرافضة للقوات الأممية بالقبول بقوات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، نُشرت فعلياً مطلع العام 2008، ولا تزال الحكومة تتحفظ على وجودها بالإقليم.

وكانت المرة الوحيدة التي استخدمت فيها الصين حق النقض (الفيتو) لصالح الخرطوم، عندما كان مجلس الأمن بصدد إصدار إدانة للسودان على خلفية طرده لموظفين كبيرين يتبعان لبعثة الأمم المتحدة.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فقدان عائدات النفط التي ذهبت لدولة جنوب السودان الوليدة، نشطت حكومة الخرطوم زيارات مسؤوليها إلى بكين، وكان من أبرز

نتائجها حصول الخرطوم على قرض صيني بقيمة 1.5 مليار دولار، مطلع العام 2013، قال وزير المالية، علي محمود، حينها إن المبلغ سيستخدم "لسد عجز الميزانية، وتعزيز ميزان المدفوعات".[1]

و يجزم الخبير الاقتصادي كبج بأن "تعزيز الشراكة مع الصين لن يكون حلا للأزمة الاقتصادية التي تحتاج لحل سياسي يتمثل في تسوية النزاعات الداخلية وإصلاح العلاقات الخارجية مع الدول الغربية".

وفي سياق اخر و رغم إنقاذ الصين للحكومة السودانية من مأزقها الاقتصادي الذي تمثل في المقاطعة الأمريكية والأوروبية، فإن سلبيات التكنولوجيا الصينية المستخدمة في إنتاج البترول واستكشافاته تتسبب في كثير من المشكلات البيئية في السودان.[2]

[1] – محمد عثمان مرجع سابق.

[2] – عماد عبد الهادي ، **استثمارات الصين بالسودان تثير تساؤلات**، الجزيرة ،اقتصاد https://www.aljazeera.net/ebusiness/2011/7/4

المبحث الرابع: افاق وتحديات الدور الصيني في المنطقة وفي السودان خاصة

المطلب الاول : وقفة تقييمية لمميزات التعاون الصيني العربي

من خلال ما سبق يمكن رصد تقييم او مميزات العلاقات الصينية العربية على النحو التالي

اولا : تقييم العلاقات على مستوى القضايا السياسية والدبلوماسية

اثبتت الصين انها قادرة على تقديم نموذج تعاون جديد مع الدول العربية يختلف عما قدمته القوى الغربية الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية واوروبا .وقد قامت هذه الاستراتيجية الصينية على المزج بين مكونات القوة الناعمة وما تتضمنه من ربط بين الجانب السياسي المتعلق بالمبادئ الخمسة للسياسة الخارجية الصينية وفي مقدمتها مبدا عدم التدخل واحترام سيادة الدول والجانب الاقتصادي المركز على التنمية وخدمة مصالح الطرفين.

وقد تميزت العلاقات الصينية العربية بما يلي: [1]

ا- هدوء العلاقات الثنائية واستمراريتها منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية

ب- شكل تدويل ملف دارفور وقرار محكمة العدل الدولية امتحانا صعبا للدبلوماسية الصينية تجاه السودان لكن بكين ابدت قدرة فائقة على التكيف مع تطور هذه الملفات داخليا ودوليا وثباتا واضحا على ممارسة التأثير دون تدخل وبذلك استطاعت التأكيد على مبادئها الخارجية الداعمة لمبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي نفس الوقت حماية مصالحها الاقتصادية الواسعة مع السودان

ج- ترتبط الصين بمصالح كبيرة في المنطقة العربية وتزداد هذه المصالح متأثرة بالتقدم التكنولوجي .وسرعة انتقال المعلومات رغم ما تشهده المنطقة من موجات تغير الا ان

[1] - **التعاون الصيني العربي...آفاق واعدة ومستقبل مشرق.**-http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0709/c31660-9708754.html

السياسة الصينية يمكن القول انها نجحت في امتصاص الصدمات الناجمة عن تغير الاوضاع في المنطقة منتهجة سياسة عدم التدخل في سيادة الدول.[1]

د- الطابع التضامني المستمر لمواقف بكين والعرب على المستوى الاممي تجاه اغلب القضايا التي تهم الطرفين وعلى راسها قضايا التحرر وتقرير المصير ودعم مبادئ احترام سيادة الدول وحرية الشعوب في اختيار نظمها السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

هـ- التوجه نحو اضفاء الطابع المؤسساتي للعلاقات بين الطرفين بتأسيس منتدى العلاقات الصينية العربية والافريقية وانتظام العمل الدوري بهذه المؤسسات بما يوحي بتبلور محور جديد في العلاقات الدولية .[2]

و- رغم ما تشهده المنطقة العربية من موجات تغيير الا ان السياسة الصينية يمكن القول انها نجحت في امتصاص الصدمات الناجمة عن تغير الاوضاع في المنطقة منتهجة سياسة عدم التدخل النشيطة وقد تمكنت من خلال هذه السياسة تحقيق نجاحات ملحوظة في التعامل مع التغيرات الحاصلة .[3]

ي- منذ تفشي فيروس كوفيد-19 واجهت الصين والدول العربية العديد من الصعوبات والتحديات، حيث قدّم الجانبان لبعضهما البعض الكثير من الدعم وتعاونا بشكل وثيق جدا، ما يمثل الصورة الحية في أبهى تجلياتها لمجتمع المصير المشترك. إذ أنه في أصعب الأوقات التي واجهت فيها الصين الفيروس قدمت لها الدول العربية وفي مقدمتها الجزائر دعما قيّما. ولمساعدة الدول العربية في مكافحة الوباء والسيطرة عليه، ساعدت الصين بنشاط الجانب العربي لشراء المواد الطبية الصينية الواقية، وتبرعت لها بأكثر من مليون مجموعة اختبار للفيروس وأكثر من 13 مليون كمامة، وعقدت مؤتمرات فيديو لخبراء الصحة مع 21 دولة عربية وأرسلت مجموعات من الأطباء المختصين إلى ثمان دول. وقد أظهر إصدار الإعلان المشترك بشأن التضامن في مكافحة فيروس كوفيد-19 ، عزم الصين والدول العربية القوي على العمل معا للتغلب على الوباء. التي ستكون أساسات

---

[1] - عاهد مسلم المشاقبة، **البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وافاقها المستقبلية** ،دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 41، ملحق 1، 2014 ،ص 335.

[2] - عاهد مسلم المشاقبة ،**مرجع سابق** ، ص 335

[3] - **التعاون الصيني العربي...آفاق واعدة ومستقبل مشرق**:

الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية أقوى، وستكون الصداقة بين الشعبين أعمق وستكون آفاق التعاون أكثر إشراقا.[1]

ثانيا: تقييم العلاقات الصينية العربية على المستوى الاقتصادي :

رغم اتساع دائرة العلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية لتطور العلاقات بين العرب والصين الا ان هذه العلاقات مازالت محدودة اذا ما قورنت بحجم ونسبة ارتباط الدول العربية بقوى اقتصادية اخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية واوروبا. لكن الملاحظ ان العلاقات الاقتصادية للدول العربية مع الصين تميزت بأفاق واعدة وذلك بناءا على المؤشرات التالية :[2]

ا- التطور السريع لوتيرة العلاقات العربية الصينية كما ونوعا

ب- تنوع العلاقات الاقتصادية وتوازنها لتشمل مختلف القطاعات كالاستثمار والتمية والتجارة والزراعة والصناعة والمجال الطاقة .

ج- استعملت الصين حق الفيتو ضد قرارات اممية كانت موجهة ضد النظام في سوريا لكنها ابدت رغبتها وبصراحة تفهمها لطموحات الشعوب العربية في التغيير

د- تغليب الاهداف الكبرى على الحسابات الاقتصادية الضيقة بالدفع قدما دائما نحو استثمارات مربحة للطرفين تحت شعار رابح/رابح

ه- تحاول الصين تقديم شتى المساعدات لتطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي وتدفع شعوب المنطقة الى تحقيق اقتصاد صناعي متنام من خلال تقديم الصناعات التكنولوجية وعلى جانب اخر تحاول الدول العربية الاستفادة من تجربة الصين الفريدة في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومحاولة القضاء على مشكلة الفقر والبطالة من خلال الاستفادة من المشاريع التنموية من خلال تطبيق الصين لسياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة وتعمل على توسيع نطاق التعاون في مجالات الاتصالات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق اوسع على اساس مبدا المساواة وتحقيق المنفعة المتبادلة بين كافة الاطراف .[3]

---

[1] - http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0709/c31660-9708754.ht

[2] - **التعاون الصيني العربي...آفاق واعدة ومستقبل مشرق-** http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0709/c31660-9708754.html

[3] - عاهد مسلم المشاقبة، **مرجع سابق** ،ص 388

ثالثا : المنطقة العربية لم تنجح بعد في محاكاة تجربة التنمية في الصين

وفي تقييم اخر اكثر تشاؤمية تعرضت دراسة بعنوان "تجربة الصين وتجربة العرب في التنمية الاقتصادية" قدمها الباحث سمير سعيفان. ركز فيها على تجربة الصين في التنمية الاقتصادية واعتبرها التجربة التنموية الأبرز خلال الخمسين سنةً الأخيرة؛ إذ استطاعت خلال قفزة ماو تسي تونغ الكبرى خلال الفترة 1949 – 1976 أن تنهض من الجوع إلى الفقر، كما استطاعت أن تقفز أثناء فترة الإصلاح بعد سنة 1978 من الفقر إلى الغنى، وأن يقفز ناتجها المحلّي الإجمالي من نحو 6% من ناتج الولايات المتحدة إلى ما يزيد على 60% منه عام 2015، وأن تتحول إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بفارق كبير بينها وبين اليابان التي تأتي بعدها. وفي المقابل، أوضح الباحث أنّ العرب لم يحققوا تجربةً تنمويةً تستحق الذكر، على الرغم من أنهم كانوا أثناء انطلاقة الصين يتقدمون عليها تنمويًا. وعلى الرغم من امتلاكهم فوائض ماليةً وقوًى بشريةً، فإنهم لم ينجحوا في استثمارها على النحو الأمثل، ومازالت جميع البلدان العربية تعاني التبعية على نحوٍ أو آخر، بغضّ النظر عن مستوى متوسط دخل الفرد فيها.[1]

ايضا تعاني الدول العربية كثيرا من قلة الابحاث والدراسات المتخصصة المعنية بالصين كما لاتوجد في هذه الدول الا القليل من معاهد ومراكز الابحاث المتخصصة بالشؤون الصينية الامر الذي يساهم في جهل المسوالمواطن العربي بالصين بوجه عام .ان وجودمراكز ومعاهد الابحاث المتخصصة في الشان الصيني امر في غاية الاهمية .اذ ان هذه المعاهد والمراكز البحثية يمكنها ان تمد صانع القرار والراي العام العربي بالدراسات والبحوث العلمية التي تتضمن توصيات واقتراحات حول سبل تطوير علاقات التعاون بين الجانبين العربي والصيني.[2]

المطلب الثاني : رؤية مستقبلية للعلاقات الصينية العربية

يمكن تناول افاق الدور الصيني في تنمية المنطقة العربية من خلال المؤشرات التالية

[1] - **التعاون الصيني العربي...آفاق واعدة ومستقبل مشرق**:-http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0709/c31660-9708754.html

[2] - محمد صالح محمد، **العلاقات العربية الصينية تحديات معاصرة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 476 ،اكتوبر 2018.

ا- ازدياد الحاجة الصينية لنفط العرب وارتفاع واردتها منه الى حوالي نصف حاجيتها مؤشر خطير يدفع بالعلاقات مستقبلا الى المستوى الاستراتيجي والحيوي ويساهم في بناء محور استثماري واعد خاصة مع دول مجلس التعاون وفي التعاون وفي مقدمتهم السعودية طبعا .[1]

ب- الموقع الجغرافي للدول العربية بشمال افريقيا بين السوق الاوروبية الافريقية واعتبارات تعاونية تتعلق باتفاقيات التبادل التجاري المبرمة بين بلدان شمال افريقيا والاتحاد الاوروبي وافريقيا والعالم العربي تتجه التطلعات الاقتصادية للطرفين الى انجاز مناطق تنمية اقتصادية في هذه البلدان وبالفعل بدا العمل في مصر بمشروع منطقة شمال قناة السويس كما يحتمل الشروع في انجاز مشاريع مماثلة بالمغرب والجزائر وتونس وليبيا لاحقا ومن شان هذه المناطق ان تحول دول المنطقة الى اقطاب تصنيع وتصدير

ج/ فتح مشروع احياء طريق الحرير الذي اطلقه الرئيس الصيني في خطابه بالجامعة العربية بتاريخ جانفي 2016 افاقا رحبة لتطور العلاقات بين الصين والعرب على المدى البعيد ويتضمن الشق البري طرق وخطوط سكك حديدية والشق البحري تطوير وتامين الخطوط البحرية ويهدف المشروع بخططه الطموحة الى تنمية رواق واسع ومكثف من الهياكل القاعدية البرية لخدمة الزراعة والصناعة والتجارة والتكنولوجيا بين الصين واوروبا عبر الفضاء الجغرافي العربي .

د- سيبقى التوجه الصيني نحو الربيع العربي متحفظا الى حد بعيد وستعمل بكين على ابقاء هذا الموضوع خارج اولويات اهتماماتها وستتفاعل معه استنادا لدرجة تأثيره على نصيبها من الطاقة والسوق .[2]

هـ- تشير المؤشرات الصينية القادمة الى ان السياسة البراغماتية الصينية الساعية لضمان النفط والسوق في الشرق الاوسط ستبقى هي السائدة وستسعى لتأنى بنفسها عن الانغماس في الصراعات الداخلية في المنطقة . [3]

---

[1] - **التعاون الصيني العربي...آفاق واعدة ومستقبل مشرق**: http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0709/c31660-9708754.html

[2] - د عامر شرعان **السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي** برلين المانيا المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 456

[3] - دعامر شرعان المرجع نفسه ص 455

د– ان علاقات الصين مع الدول العربية، في العقد المقبل، ستركز بشكل أساسي على استمرارية التعاون الاقتصادي. بالنسبة للصين، وسيكون من الصعب عليها الانخراط السياسي الكامل، أو تحويل التبادلات الثقافية، التي لديها فيها إمكانات كبيرة، إلى التأثير العملي في المنطقة. فمن ناحية، ترغب الصين في لعب دور أكثر أهمية في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط، لإظهار مسؤولياتها وقدراتها كقوة صاعدة. من ناحية أخرى، تأمل الصين أيضًا في الحصول على أرباح اقتصادية وثقافية من تفاعلاتها مع العالم العربي. ورغم أن الصين انتهت من سياسة عدم التدخل، إلا أنه سيظل من غير المناسب بالنسبة لها أن تستفيد من التحريض على الصراعات، كما فعلت القوى الأوروبية تاريخيًا، وما تزال تفعل حتى اليوم، لأن القيام بذلك سيضر بمصالحها الوطنية الاقتصادية.

هـ – وعلى نحو مشابه، فإن تشجيع أحد الأطراف ضد الآخر، وهو ما تفضله الولايات المتحدة وروسيا، ليس مقاربة مجدية، لأن الجانب المظلوم؛ إما الحكومة أو المعارضة، قد يتبنى إجراءات انتقامية تعرض الصين لأضرار اقتصادية ، أو حتى لهجمات إرهابية. فالصين ليست طرفًا في النزاعات في الشرق الأوسط، أو مسؤولة عن هذه الصراعات، ولا هي دولة مجاورة مباشرة لدول المنطقة، لكن مهمتها الحاسمة هي تطوير اقتصادها ومجتمعها المحلي. وبالتالي، فمن غير المتوقع أن تضطلع الصين بمسؤوليات والتزامات سياسية دولية كثيرة قد تعطل من تقدمها الخاص. ففي الواقع، سيتركز اهتمام الصين بالشرق الأوسط في العقد القادم بشكل رئيس على الاقتصاد والثقافة، وستتوجه أنشطة دبلوماسيتها إلى هذين المجالين. وعليه، ستمنح المسؤولية الدولية مكانًا ثانويًا، الذي سيجري تحقيقه من خلال المتابعة الصورية لقضايا المنطقة، وكأنها حارس سلام إيجابي.[1]

و– مخاوف عربية وغربية من الهيمنة والتبعية للصين : على الرغم من أن كيفية تحديد موقف العلاقات العربية الصينية، وموقعها في المجتمع الدولي، هو قيد النقاش في الأوساط الأكاديمية العربية والصينية، فإن "التنمية السلمية" تبدو محل اتفاق بين الجانبين. وبينما يصارع العرب أحوال الاستقرار؛ بلوغاً لهذه التنمية المتوخاة، تلج إليها الصين بشكل تدريجي، ويجري تداول ميزاتها على نطاق واسع بين كبار صانعي السياسات والعلماء. إذ

[1] - **العلاقات العربية - الصينية: رؤية مستقبلية:**
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4557&catid=4122&Itemid=172

إنه مع النمو الاقتصادي السريع في السنوات الأخيرة، وزيادة القوة الوطنية الشاملة للصين، ظهرت بعض المخاوف في المنطقة العربية من احتمالات التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الصينية. إذ توجد فكرة "تهديد الصين"، بدرجات متفاوتة، في الدول العربية، كما هو الحال الولايات المتحدة، وروسيا، واليابان، وحتى في بعض دول جنوب شرق آسيا، التي تربطها بالصين علاقات أكثر كثافة.

ففيما تتخوف الولايات المتحدة الامريكية من توسع النفوذ الصيني في مناطق نفوذها الحيوية تتخوف بعض الدول العربية بنسب متفاوتة من ان تنتقل من الهيمنة الغربية الى الهيمنة الصينية ومن التبغية للغرب الى التبعية لبكين خاصة مع ثقل الديون الصينية للمنطقة العربية ويدعم هذه المخاوف القوى الغربية الكبرى من اجل التضييق على نفوذ الصين

أما إذا تركنا هذه المخاوف جانبًا، وباعتبار أن العرب هم شركاء الصين التاريخيين في التجارة وسائر الشؤون الدولية، فإن المستقبل ينبئنا بأن العالم العربي، ودول الخليج خاصة، ستكون هي المستفيد الأول من "التنمية السلمية" للجانبين. ومع ذلك، ولتنفيذ استراتيجية مشتركة لهذه "التنمية السلمية"، يحتاج العرب إلى دعم الصين في قضاياهم العادلة، وتحتاج الصين أيضًا إلى دعم العالم العربي في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، وعلى المستويات العالمية. إن الصين، كقوة اقتصادية، تبذل جهودًا لتعزيز وضعها السياسي الدولي، مما يجعلها بحاجة ماسة إلى اعتراف الدول العربية بدورها في الشؤون العربية أولاً، ومن ثم مؤازرتها للعب أدوار إقليمية وعالمية فاعلة ومؤثرة.

المطلب الثالث: مقترحات وبرامج لتطوير وتفعيل التنمية الصينية في البلدان العربية

يرى بعض الباحثين انه بالامكان تحقيق علاقات عربية–صينية متماسكة على قاعدة التعاون الحضاري وتبادل المصالح والتحالف في النظام الدولي، من خلال:[1]

1–توسيع التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية من خلال وسائل متعددة منها:

تبادل المعلومات والوثائق والأفكار بين المؤسسات والأفراد المثقفين في الطرفين

[1] - **التعاون الصيني العربي...آفاق واعدة ومستقبل مشرق:**
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0709/c31660-9708754.html

تطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدى الطرفين ،عقد الندوات المؤتمرات المشتركة بين المؤسسات المتشابهة،إيجاد قاعدة بيانية واسعة للباحثين والخبراء وبناء مجموعات العمل من المفكرين والباحثين والخبراء في مختلف المجالات.

2-زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي، وفتح مصانع صينية في الوطن العربي، ونقل صناعة التكنولوجيا إليه.

3- منح امتيازات للشركات الصينية للتنقيب عن النفط في بعض الدول العربية كما هو الحال في السودان.

4- إنشاء مناطق تجارة حرة بين الصين والدول العربية.

5- إعطاء مزيد من الحرية للمسلمين في الصين ليكونوا إضافة نوعية للمساهمة في تعزيز العلاقات بين الصين والعرب.

6- المساعدة في منح الدول العربية مقعداً في مجلس الأمن الدولي.

7- التعاون مع العرب لتصحيح الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط

8- تطوير دور الصين في التعامل مع القضية الفلسطينية والضغط على الجانب الإسرائيلي

9- ضرورة الحد من التغلغل الإسرائيلي في العلاقات مع الصين على حساب الوطن العربي.[1]

10- زيادة التبادل الدبلوماسي والسياسي بين الصين والدول العربية للحد من النفوذ والهيمنة الأمريكية.

11- تفعيل المنتدى العربي – الصيني عن طريق عقد مؤتمرات دورية على مختلف المستويات.[2]

12- التعاون في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ومنها: حوار وتعاون الحضارات في مواجهة توجهات صدام الحضارات، والعمل على تخفيف هيمنة الحضارة الغربية على العالم وتطبيق القانون الدولي بعدالة ودون تمييز، وإصلاح المنظمة الدولية، ووقف هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية ومواجهة استحقاقات تفشي ظاهرة الإرهاب وتمييزها

[1] - محمد نعمان جلال، **العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين**، مجلة الصين اليوم، العدد 4، 2003.
[2] - محمد السيد سليم، **نحو بناء منتدى عربي-صيني للتعاون**، مجلة الصين اليوم، العدد4، 2003 .

عن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، والتوصل إلى وثيقة دولية تقوم على هذه القاعدة القانونية

ان الشراكة بين العرب والصين تسعى الى تغيير الحال القائمة اذ يعيش العالم تغييرات معقدة وعميقة في ظل التحديات العالمية المتزايدة والانتعاش الاقتصادي المترنح والتوترات المحلية المتتالية والمتعاقبة والتهديدات الارهابية المفاقمة والمتعاظمة وبفضل الشراكة الاستراتيجية بين العرب والصين سوف تتاح فرص لإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية محوره التعاون والكسب المشترك ان الشراكة العربية الصينية تعني تقاسم العرب والصين السراء والضراء . [1]

خلاصة الفصل:

هناك عدة عوامل ساهمت في التوجه الصيني نحو المنطقة العربية اهمها الصعود الصيني المتنامي حيث اصبح الاقتصاد الصيني من اقوى الاقتصاديات في العالم مما ساهم في تضاعف الحاجة الصينية للموارد الطاقوية والاسواق لتصريف منتجاتها وهو ما توفره المنطقة العربية الطامحة الى تحقيق التنمية .

لقد ساهمت الازمة المالية العالمية في دفع العلاقات العربية الصينية ذلك انها دفعت الدول العربية الى تنويع شركائها الاقتصاديين وعدم الارتباط بالقوى الغربية التي تأثرت بالأزمة ووجدت في بكين الوجهة المناسبة .

[1] - كاضم هاشم نعمة **القوة الناعمة الصينية والعرب** مجلة سياسات عربية ، العدد 26 ،ماي 2017،ص43.

كذلك العوامل التاريخية المشتركة ساهمت في التقارب الصيني العربي التي تمثلت في تعرض كل من الطرفين للاستعمار بالإضافة لتشابه افكار الكونفوشية بتعاليم الدين الاسلامي الداعية لثقافة السلام.

لقد كان للصين والبلدان العربية عدة أهداف لتحقيقها حيث ترغب بكين في تامين حاجياتها الاستراتيجية من النفط في بينما تسعى الدول العربية لتحقيق التنمية .

لقد اعتمد الدور الصيني في المنطقة العربية عدة وسائل لتحقيق التنمية اهمها القوة الناعمة ممثلة في الاستثمارات والقروض والمشاريع التنموية....بالإضافة للقوة الصلبة وكذا القوة الذكية التي تجمع بين القوتين الصلبة والناعمة .

لقد ساهمت الظروف الدولية والعقوبات التي فرضت على النظام السوداني في الانسحاب الامريكي من المشاريع في السودان في فتح المجال للصين لمليء الفراغ الامريكي .

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Study summary

The recent decades have witnessed a growing Chinese presence in the Arab region that competed with the Western presence. Beijing turned towards the Arab region that meets all its oil and market needs, and found the opportunity in a region that has resources without being able to exploit them on their own, in addition to the need for these countries for development. Beijing took advantage of this situation and brought Arab countries into an attractive ornament that relies on its quiet past with this region and its soft power factor are represented in unconditional .aid, investment projects and trade

China's foreign principals contributed to preparing the appropriate ground for it in the Arab region, and the most important of these principals is china's commitment not to interfere in the internal affairs of Arab countries, as its pragmatic policy focused on the economy away from politics without biasing and party, which is appoint that attracted Arab countries after their suffering from western interventions in its internal affairs and support for any parties, fueling that conflict in some areas. This region also suffered from the conditional western aid that it .often does not benefit from

Also, one of the principles of China derived from the peaceful Confucian culture is the call to a peaceful multi-polar world and the rejection of the American hegemony that has exhausted the Arab countries, similar to what happened in Iraq, where the United States intervened militarily without regard to the United Nations or the international public opinion rejecting this under the pretext of spreading democracy And human rights and the punishment of Iraq for possessing weapons of mass

destruction, which it became clear later that it did not possess them. Rather, Baghdad plunged into a series of internal wars that came to the fore and lost the Iraqi people for their human rights, which is the right to .live in safety

The Arab countries, on the other hand, have found their way in this Chinese rush to the region, which needs someone to take its hand to development and help it financially and technology to exploit its bounties .and wealth

Indeed, China has succeeded in many development projects in all Arab countries, among which we chose Sudan, which benefited from many development projects and Chinese aid, and it also moved to an oil-producing and exporting country thanks to Chinese support, which had .the lion's share of the Sudanese energy resources

Both China and the Arab countries have achieved a kind of interdependence of "development in exchange for oil," but the growing Chinese presence has not been without criticism, either from some scientific researchers or from Western parties, on the grounds that Chinese access is a threat and competition for its vital interests in the region. He warns of growing relations with China and its policy of granting loans that would dump the Arab region in debt, which could ....transfer it from Western hegemony and Chinese hegemony

The development of the Arab region remains dependent on the ability of Arab countries and their decision-makers to impose their interests and development agendas on a measure of balance while achieving Chinese interests from Arab oil, and preventing the exploitation of Arab wealth at .the expense of Arab development goals

خاتمة

خاتمة

تمكنت الصين من بسط نفوذها في المنطقة العربية ، بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية متينة وتعزيزها عن طريق الادوات السياسية والدبلوماسية وتعميق التعاون الاقتصادي .غير ان جوهر الهدف الرئيسي للاستراتيجية الصينية في المنطقة هو السيطرة على موارد الطاقة والمعادن ، وفتح الاسواق العربية كقواعد للإنتاج والتصدير للدول الأخرى .كل هذا من اجل ضمان نمو الاقتصاد الصيني الضخم ومضاعفة نفوذه المتنامي في العالم.

وهذا ما يشكل تحديا جديدا امام الدول العربية التي تفتقد الى القدرة التنافسية بسبب ضعف اقتصاداتها التي تعاني من مشاكل هيكلية عميقة ،فتكون بذلك عاجزة عن مجاراة الاقتصاد الصيني وتضيع منها الفرص التي تتيحها الصين للاستفادة منها في تقليل الاثار السلبية المحتملة من التواجد الصيني .وبإمكان الدول العربية ان ترد على هذا التحدي بوضع استراتيجية عربية مشتركة واحدة للتعامل مع الصين .عندها ستتمكن الدول العربية فرض شروطها كمجموعة واحدة عن طريق الضغط الجماعي العربي ككل او كجزء يتضمن قسم منه الدول المغاربية وجزء اخر يتضمن دول المشرق والخليج العربي.

وقد تمحورت هذه الدراسة حول معالجة اشكالية مدى استطاعة الدور الصيني تحقيق التنمية في المنطقة العربية من خلال التركيز على السودان كنموذج للدراسة لنتوصل الى النتائج التالية

- عملت الصين على توظيف القوة الناعمة ومبادئها السلمية في التعايش السلمي وماضيها النظيف في توطيد علاقاتها مع الدول العربية
- نجحت الصين الى حد ما في تطبيق براغماتية اقتصادية في علاقاتها بالعالم الخارجي حيث ركزت على تلبية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية دون اهدار الوقت في التدخل في الخلافات السياسية الداخلية ودون اقحام بكين في تكاليف عسكرية باهظة نتيجة دعم طرف او اخر مما جعلها توفر كل مجهوداتها في الجانب الاقتصادي الذي مكنها من ان تصبح قوة اقتصادية منافسة للقوى الكبرى عالميا .
- الصعود الاقتصادي المتنامي للصين يقود العالم من الاحادية القطبية والهيمنة الامريكية الى عالم متعدد الاقطاب يحاول تغليب السلم على الحرب
- التزام الصين بمبدأ عدم التدخل بالإضافة الى ماضيها السلمي مع البلدان العربية فتح لها ابواب المنطقة العربية التي عانت من التدخلات الخارجية سواء في فترة الاستعمار او في

خاتمة

فترة التدخلات العسكرية الغربية كما حدث في العراق عندما تدخلت واشنطن بحجة نشر الديمقراطية ومنع انتشار الاسلحة النووية لكن ما يعيشه العراق اليوم يؤكد ان الالة الامريكية لم تدخل البلد الا لوضع يدها على النفط العراقي وتصفية حسابات سياسية مع النظام المعادي للكيان الاسرائيلي.

- القوة الناعمة الصينية استطاعت ان تحقق مالم تحققه القوة الصلبة الغربية فالعلاقات الدبلوماسية والقروض بدون شروط والمشاريع الاستثمارية في البنى التحتية وتنشيط التجارة وفرص العمل ونقل التكنولوجيا ...قدمت عدة خدمات للمجتمعات العربية .

- يمكن القول بان العلاقات العربية الصينية يحركها الاعتماد المتبادل بين الطرفين حيث تلبي البلدان العربية الحاجات الطاقوية للاقتصاد الصيني الذي اصبح النفط العربي يشكل نصف استهلاكه مقابل مساهمة الصين ودعمها للتنمية في المنطقة العربية .

- في القابل يطرح الوجود الصيني المتنامي في البلدان العربية عدة اشكالات حيث هناك عدة مخاوف من ان تتحول القروض الصينية المتزايدة الى عبئ يثقل اقتصاديات البلدان العربية وينقلها من التبعية الغربية الى التبعية الصينية .

- كذلك القوة الناعمة الصينية في جانبها المتعلق ب"حركة الافراد" مثلا قد تشكل خطرا فنقل العمال الصينيين الى المنطقة العربية بكثافة للعمل في المشاريع الصينية يهدد بتقليل فرص العمل في كثير من الدول العربية التي تعاني من البطالة .

- كثرة المنتجات الصينية التي تغزو الاسواق العربية وتنوعها وانخفاض اسعارها يهدد مصير المنتجات المحلية العربية .

- لكن ورغم كل هذه السلبيات التي تهدد العلاقات الصينية العربية فان الوجود الصيني عامل مهم للنهوض باقتصاديات الدول العربية لكن من الضروري اليوم انشاء ودعم المعاهد والمراكز المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية وتنسيق العمل بينها وبين صناع القرار في البلاد العربية من اجل التحكم في حدود العلاقات العربية الصينية وضبط مؤشرها وفقا لما يحقق مصالح البلاد العربية .

- ان التنمية في المنطقة العربية مرهونة بإرادة فعلية من صانع القرار العربي والشعوب العربية ذاتها وليس بقوى خارجية التي يمكن ان يحدد دورها بدقة والا ستكون المنطقة امام

خاتمة

غزو جديد يصعب التحكم فيه فالبناء الناجح يبدا دائما من الداخل مثلما حدث مع الطفرة الصينية وليس من الخارج لأنه اذا كان خارجيا فستكون أولوياته خارجية ايضا .

- مشكلة المنطقة العربية اذن هي فقدانها لأنظمة سياسية قادرة على تنمية الفرد فاغلب الانظمة العربية اما تخدم اجندات خارجية تدعمها او همها الوحيد البقاء في السلطة مهما كلف الامر .

- لقد ساهمت طبيعة الشعب الصيني الحيوية والديناميكية العاشقة للعمل وثقافته في تنمية الصين وهو العامل الذي تفتقده المنطقة العربية .فأحيانا تكون وفرة الموارد الطبيعية نقمة لأنها ولدت عند العرب اعتمادا كليا على عائدات النفط واصبح مستقبل اقتصادها مرهون بأسعار النفط الدولية تنتعش بانتعاشه وتنهار بانهياره وحتى الطفرات التي حدثت في ارتفاع اسعار النفط في العشريتين السابقتين لم تستفد منها اغلب الدول العربية لأنها لم توظف في التنمية وانما في الفساد. نعم الفساد الذي افسد التنمية في المنطقة العربية .

- عائدات النفط في البلاد العربية حرمت المنطقة من تنمية الزراعية والاعتماد على الاستيراد وبالتالي التبعية الغذائية بدلا من التنمية الاقتصادية

- الخلافات الداخلية ايضا ترهق الاقتصاديات وتعيق التنمية وهو ما حدث مع السودان الذي انتهى بتقسيم البلد الواحد .

- مشاريع التنمية الصينية في المنطقة العربية ركزت على مجال الطاقة مما جعل اقتصاديات البلدان العربية اغلبها ريعية تقتات من عائدات النفط دون القيام بمشاريع اخرى يمكن الاعتماد عليها .

خاتمة

المراجع

المراجع

أ- الكتب

1-اندرو سكوبيل عليرزا نادر Alirsa nader –Andrew scobell، **الصين في الشرق الاوسط، التنين الحذر**:دار النشر والطبع مؤسسة راند –2016

2-بايتس غيل ، **النجم الصاعد:الصين دبلوماسية** امنية جديدة بيروت :دار الكتاب العربي ، 2009 برلين– ألمانيا: 2019 .

3-جعفر كرار أحمد، **العلاقات السّودانية – الصّينية (1956–2011)** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2016

4-جيمس دورتي، روبرت بالتيسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (تر:وليد عبد الحي) الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985 .

5-حسين خليل و عبيد حسين ، **الاستراتيجية التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب و استراتيجية الاقتراب** غير المباشر، بيروت: منشورات الحلبي القومية ، ط1، 2013 .

6-حكمات العبد الرحمان ، **دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2020.

7-خميس كرم ، **الصين والصراع العربي الاسرائيلي الجذور والابعاد والتداعيات**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة ،دولة الامارات العربية المتحدة 2003 .

8-د اسماعيل صبري مقلد ، **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط2013،1.

9-د حبيبة زلاقي ، **نظرية الدور بين الاصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي** .

10- د عامر شرعان ،**السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي** برلين المانيا المرككز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 456

11- د محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت ،دار الجيل،،ط ،2001.

12- د. إسلام عيادي، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم** ،المركز الديمقراطي العربي

13- د. سليم كاطع علي ، "**الدبلوماسية الصينية الجديدة ومتطلبات الأمن القومي**، "مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية الجديدة ومتطلبات الأمن القومي، قضايا دولية 24 اوت 2017

14- د. صلاح نيوف ، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**، الدنمارك : كلية العلوم السياسية الأكاديمية العربية المفتوحة .

15- د–قروش محمد ، **دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي**" 2001–2017" المانيا : مجموعة من المؤلفين ، ط1، الاولى 2018 .

16- سعد شاكر شلبي ، **الاستراتجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة الرئيس باراك أوباما**،عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ،2013.

17- السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004 .

18- شكري محمد عزيز ، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** ، الكويت ، عالم المعرفة 1978 .

19- علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية** ، مصر: مكتبة الاسكندرية ، مركز الدراسات الاستراتيجية 2019 .

20- عمر ابراهيم العفاس ، **نظريات التكامل الدولي الاقليمي** ليبيا–دار الكتب الوطنية,2008

21- غضبان مبروك ، **المدخل للعلاقات الدولية** ، ط1: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية ،باتنة: 2005 .

22- قاو يوتشن، **العلاقات الصينية – العربية: تشاركية عبر التاريخ** ، مؤتمر "العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 21 – 22 ماي 2016.

23- قنديل، أماني، **دور الجمعيات الاهلية في تنفيذ الاهداف الإنمائية** .القاهرة جمعية العزيمة الاسلامية .

24- كريس الدن ، **الصين في افريقيا شريك ام منافس**، تر: عثمان الجبالي المثلوثي ،بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009 .

25- كورنا دزايتش، **الصين عودة قوة عالمية**، تر: سامي شمعون، ابو ضبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ،2003 .

26- مايكل اى براون–اوين ار كوتى،شين ام لين جونز ،ستيفن اى ميللر ،**صعود الصين** ،تر : مصطفى قاسم ، ط1، 2010.

27- محمد السيد سليم ، **اسيا والتحولات العالمية** ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الاسيوية 1998.

28- محمد اليوسفي، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي** ،المانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية 2017.

29- محمد فرج أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

30- نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، ملتقى الباحثين السياسيين، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، دار القارئ العربي

31- نصر مهنا محمد، **النظرية السياسية والعالم الثالث**،ط3، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1998 .

32- وليدعبد الحي واخرون ، **افاق التحولات الدولية الجديدة** ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع،.2002.

33- يوسف صايغ، التنمية العصية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

ب- مجلات ودوريات

1.جلال محمد ،**العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين** ، مجلة الصين اليوم، العدد4 ، 2003 .

2.د.عمار جفال ، **العلاقات الصينية العربية ..توظيف القوة الناعمة لإقامة شراكات واعدة** ، دراسة مقدمة الى مؤتمر العلاقات العربية الاقليمية والدولية الواقع والافاق الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط 2016 .

3.سميحة زروخي ، **العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون والصراع** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، المسيلة :تخصص استراتيجية وعلاقات دولية ، جامعة محمد بوضياف .

4.طيب جميلة ،**العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة العلاقات الصينية الجزائرية نموذج،** المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،المجلد5،العدد 1 ،المدرسة العليا للعلوم السياسية ،جوان 2018 .

5.عادل عبد الغفار انا جاكوبس ،**عوائق التمدد"مرتكزات النفوذ المتصاعد في شمال افريقيا**" ، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ا، 17 اكتوبر 2019

6.عامر سلمان،**خارطة النفوذ الصيني في المنطقة العربية الى اين** ، منتدى السياسات العربية، 9 مارس2020مات العبد الرحمان ،"استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا " ،مجلة سياسات عربية ،العدد 22، سبتمبر 2016.

7.عاهد مسلم المشاقبة، **البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وافاقها المستقبلية** ،دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد ،41 ملحق 1، 2014 .

8.عبد الكريم صالح المحسن ، **العلاقات الصينية الافريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة،** "الحوار المتمدن العدد'–3557 نوفمبر 2011.

9.عبد الله مصباح زايد، **السياسة الدولية،** بيروت، دار الرواد،2002.

10. عثمان فضل الله ، **من ماوتسي تونغ إلى شي غين بينغ العرب والصين:علاقات راسخة على مبـــادئ باندونغ،** مقال في صحيفة البيان،13 ديسمبر 2015

11. كاضم هاشم نعمة، **القوة الناعمة الصينية والعرب** سياسات عربية، العدد26 ،ماي 2017.

12. كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في اسيا** ،اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس: ط1997.

13. لحلو بوخاري د. وليد العايب، **نحو شراكة استراتيجية بين الصين والدول العربية** الجزائر: جامعة محمد البشير الابراهيمي ،مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا ، برلين، العدد 01 ، أفريل 2018.

14. محمد السيد سليم، **نحو بناء منتدى عربي–صيني للتعاون،** مجلة الصين اليوم، العدد4، 2003 .

15. محمد صالح محمد، **العلاقات العربية الصينية تحديات معاصرة،** مجلة المستقبل العربي، العدد 476 ،اكتوبر 2018.

16. محمد نعمان جلال، **العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين**، مجلة الصين اليوم، العدد 4، 2003.

17. وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية واللبرالية في نظريات العلاقات الدولية المعاصرة**، الاردن : كلية العلوم السياسية ، العدد1 2015 .

ت- المذكرات والاطروحات والدراسات العلمية

1)ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، بسكرة : تخصص علاقات دولية واستراتيجية جامعة محمد خيضر، 2017/2016.

2)جمال عمورة،" **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو-متوسطية**"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر (2005 / 2006.

3)جوان فداء الدين حمو، **سبل التغيير في الدول النامية(التنمية الاقتصادية،التنمية الاجتماعية ،التنمية السياسية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا.

4)حذفاني نجيم، **العلاقات الصيني الامريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام 2011.

5)حسين قوادرة ،**تاثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة** ،اطروحة دكتوراه في العلوم الساسية ،جامعة باتنة، 2019/2018

6)خالد دياب محمد مصالح ، **جمهورية الصين الشعبية واهدافها في المنطقة الشرق الاوسط** الرياض: كلية الدفاع الوطني بحث اجازة زمالة الدورة 2013

7)ختيم مريم، **اثر الشراكة الاستراتيجية على الاداء الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية** ، المسيلة: مذكرة لنيل الماجستير، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

8)د كاظم نعمة، سلسلة مؤتمرات "العرب والعالم"مؤتمر "**العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**"، الدوحة: 21 و22 ماي 2016.

9)د. فريدة العلمي ،**السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية** ، جامعة باتنة ،العدد التاسع ا،لمجلد الثاني 2018.

10) د.عمار جفال، **العلاقات الصينية العربية ..توظيف القوة الناعمة لاقامة شراكات واعدة** ، دراسة مقدمة الى مؤتمر العلاقات العربية الاقليمية ..الواقع والتحديات، الاردن :مركز دراسات الشرق الأوسط 13-2016/11/15 .

11) ديجانج صن ، سلسلة مؤتمرات "العرب والعالم"مؤتمر "**العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**"، الدوحة : 21 و22 ماي 2016

12) زكريا بن سماعيل ، **أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق آسيا و الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ،2013 .

13) سعيداني علاء الدين ،**السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية** الجزائر نموذجا 2000-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، المسيلة :جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/06/30 .

14) سعيداني علاء الدين، **السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية ..الجزائر نموذجا** ،المسيلة : ماستر اكاديمي جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2019.

15) سمير عبد الرحمان شلاندة ،.**اللبرالية الجديدة في العالم العربي**، شهادة الماجستير في الدراسات الدولية ، كلية الدراسات الع محاضرات د.حمشي محمد ،النظرية الليبرالية ، مقياس نظرية العلاقات الدولية ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدوليةليا جامعة بيرزيت ، فلسطين 2008/5/26.

16) سمير قط ، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة قطاع النفط نموذجا** ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008/2007.

17) سمير قط،**الاستراتتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص والتهديدات**، بسكرة : جامعة محمد خيضر، 2014

18) السياسة الخارجية الاكاديمية العربية المفتوحة ،قسم الدراسات والابحاث في الأكاديمية ، ، كلية القانون والسياسة 2008/2007

19) شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا** ،جامعة باتنة : كلية الحقوق 2014.

20) عاهد مسلم المشاقبة ،**البعد السياسي للعلاقات العربية –الصينية وافاقها المستقبلية** : دراسة في العلوم الانسانية والاجتماعية ، الاردن : جامعة البيت 2014.

21) عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب شرق اسيا بين الاستمرار والتغير من 1991 –2006** رسالة ماجستيرفي العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية ،جامعة باتنة: 2007–2008 .

22) فيصل بو الجدري ، **متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر :كلية العلوم الساسية و الإعلام ،2008.

23) كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في اسيا** ،اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس: ط1997.

24) محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي، **تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين 1990–2013**، اطروحة دكتوراه : السودان جامعة العلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2015 .

25) مداخلة للاستاذين : جلطي عالم وبن منصور عبد الله ، **اشكالييية تطور مفهوم التعاون الدولي** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، البليدة جامعة سعد دحلب.

26) نور الدين عفان ،**البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا** ، ماستر دراسات امنية واستراتيجية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

27) هدى ميتيكس،" الصعود الصيني ... **التجليات و المحاذير** "، **مجلة السياسة الدولية،** القاهرة : العدد 167 ،جانفي ،2007 ، مؤسسة الأهرام .

28) وليد ابو حنيفة ، **تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له المركز الديمقراطي العربي** باحث دكتوراه ، جامعة الجزائر–3– كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 16، ديسمبر 2016.

ث- مقالات ومواقع

https://mawdoo3.com
https://aawsat.com/home/article/56181
https://aawsat.com/home/article/5618
https://www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history
http://alphahistory.com/chinese revolution/great-chinesefamine
http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414
http://arabic.people.com.cn/93785/7739356.html[1
https://www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history
http://revsoc.me/revolutionary-experiences/lsyn-1989-lmdh-slt-ldm-fy-mydn-lslm-lsmwy
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12092017&id=438a73ed-2dfb-4b8a-aafe-21d4e537f143
https://2u.pw/PukjE
shorturl.at/dwEYZ2
https://bit.ly/3a1QpBX
https://bit.ly/2uI0TGt
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015611929713345 7.html
https://suna-sd.net/ar/single?id=178405
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2011/7/4.
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0709/c316609708754.html

ج- الكتب باللغة الاجنبية

1- Christina Lin,The NEWSILK ROAD: **Chinis Energy strategyin the cmeater middle East,in**: WASHINGTONinstitute.org) April2011.(

2- Freeman Briefing , Issue in Focus: **China's "Going Out" Investment Policy** , Center for Strategic & International Studies ,Fereeman chiair in china Studius,May 27,2008,p4

3-Miriam Fenduis Elman, **Progress In International Relations Theory**, Appraising The field, cambriidge, 2003 P 161.

4- MingjiangLi.Soft power **C hinas Emerging strategy in international politic** NEW YORK Rowmand littlefield publiquehers.2009 pp01-08S

5- Robert E.Ebel,**Energy and Geopolitics in China,center for strategic and International St udies**,2009,p151-

6- Tim dounne.LIBralism in..john baylis and steve smithe.**the globalization of world politics and introductin to international relation**.(oxford..oup.2001(p164

7-vpaul r-viotti and mark v.kawppi **.international relations theory..realism.pluralsm globalism and beyoud** .3rd.london..allyn abcom.1999.p200

8 - Valerie paome "**L'influence de la chine en Afrique une alternative au post colonialisme"**AFRI. VOL.VIII 2007 accessed on26/9/2016 at http..bit.ly/2dv7xuI. ،

9-Valerie.niquet"**.La strategie africaine de la chine** "www.cain.info/Load.PDF.phpidePE062-0361pdf

10-Working Paper Series , Preliminary Report on **Chinas Going Global Strategy** -A Labour, Environment and Hong Kong Perspective , ,